قاسيون

العدد 423
السبت 10 تشرين الأول 2009
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (10.386.266) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

يا عمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

أليس «عباس» مهندس اتفاقات أوسلو؟!

ليس مستغرباً ما أقدم عليه محمود عباس وتوابعه في السلطة الفلسطينية من قبول أوامر القنصل الأمريكي في رام الله- الذي زاره يوم ١/١٠/-٢٠٠٩ بتأجيل التصويت على تقرير ريتشارد غولدستون في الاجتماع الدوري لمجلس حقوق الإنسان، والمتعلق بجرائم الحرب الموصوفة التي ارتكبها جيش الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني أثناء العدوان على غزة.

.. نحن لم نستغرب، لأن ما سبق أن اتخذه عباس وغيره من القيادات السلطوية الفلسطينية من تراجع عن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني المقاوم والمظلوم ينسجم مع ما أقدمت عليه قيادات دول الاعتلال العربي من تنازلات ومساومات وخيانات تخدم المخططات الإمبريالية والصهيونية من اغتصاب فلسطين في العام ١٩٤٨ وحتى اليوم (ولا يتسع المجال لتعداد كل ما قصدناه من وقائع).

.. لماذا نستغرب من محمود عباس ما قام به الآن من تخاذل وجريمة وهو «مهندس اتفاقات أوسلو»، وهو أحد أهم المطالبين بإلغاء قرار الأمم المتحدة الذي يصف الصهيونية بأنها حركة عنصرية؟ أليست حكومته المزعومة هي من تجاهل قرار محكمة العدل الدولية ببطلان إقامة جدار الفصل العنصري، وهي التي قبلت مؤامرة التنسيق الأمني بين الكيان الصهيوني وأجهزة أمن السلطة ضد المقاومة؟ ثم ألم تسكت هذه السلطة عن جريمة اغتيال الرئيس عرفات؟.

ألم يتفاخر وزير خارجية العدو أفيغدور ليبرمان في تصريحه لجريدة «جيروزالم بوست» يوم ٢٠٠٩/٩/٢٥ بأن «محمود عباس لا يستطيع أن يفرض علينا أية شروط لأنه هو من ضغط علينا لاستمرار الحرب في غزة وإسقاط حماس وهناك تسجيلات بهذا الصدد».

كما أن سلطة عباس رضخت للتهديدات الإسرائيلية بحرمانها من إقامة عقد شركة اتصالات خليوية تخص ابن محمود عباس رجل الأعمال الشهير في الضفة الغربية.

.. من هنا نلاحظ أن السلطة في رام الله تستقوي على شعبها بالاحتلال ولا تقيم وزناً للبطولات الأسطورية التي اجترحها- وما يزال- الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال. فالمقاومة الفلسطينية كغيرها من المقاومات العربية في لبنان والعراق لا تطلب من السلطة في رام الله ولا من الحكام العرب جهاداً بالحرب، بل عدم التآمر عليها وابتلاع ألسنتهم ووقف التحريض ضدها سياسياً، خصوصاً بعدما أصبح النظام الرسمي العربي معنياً فقط بـ«ترويض الحكومة» وتقديم مبادرات وتنازلات حتى يتأمن بقاء قادة دول الاعتلال في عروشهم.

بعد انتصارات المقاومة في حربي تموز وغزة لم يعد الكيان الصهيوني قادراً على ابتلاع غزة ولا تكرار نكبة ١٩٤٨ وترحيل الشعب الفلسطيني أو على احتلال جنوب لبنان فما بالك بضرب سورية وإيران؟... ولكن الطغمة العسكرية الصهيونية وحليفتها الإمبريالية الأمريكية ستحاولان الإعداد لحروب عدوانية جديدة في المنطقة ليس فقط لاستعادة هيبة الردع الإسرائيلية والتي أطيح بها على أيدي المقاومة الباسلة في لبنان وفلسطين، بل من أجل استكمال المخطط الإمبريالي الصهيوني الشامل تجاه المنطقة.

.. إن وطنية أي حزب وأية قوة سياسية عربية تقاس بالموقف وليس فقط باستنكار الفضائح السياسية للسلطة في رام الله (وآخرها الموقف من تقرير غولدستون)، بل بموقف وطني واضح ملموس ومقاوم لجرائم الكيان الصهيوني منذ دير ياسين وكفر قاسم وقانا وصولاً إلى داعل وبحر البقر وقتل الجنود الأسرى المصريين وجنين وغزة وتصفية السجناء وتعذيب الأسرى، وأكبر تلك الجرائم تهويد الأرض واستمرار الاحتلال.

إن ما راكمته المقاومة من بطولات وصمود وانتصارات في لبنان وفلسطين والعراق هو ما يخيف الكيان الصهيوني، وهو ما يجب أن يرفع من الشروط السياسية للعرب في مواجهة التحالف الإمبريالي- الصهيوني. ففي الوقت الذي تزداد الخشية لدى قادة الكيان الصهيوني من الملاحقات القضائية الدولية للساسة والقادة العسكريين بتهم ارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين، يجب التمسك أكثر من أي وقت مضى بخيار المقاومة الشاملة وهو الكفيل ليس فقط بتحرير الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، بل بتحرير الأراضي التي تضمنها قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ كحد أدنى، ولا يستكبرن أحد هذا الطرح لأن بوادر الفعل الثوري والمد الشعبي وثبات المقاومات الوطنية- الشعبية في العالم يهدد ركائز الإمبراطورية الأمريكية من أمريكا اللاتينية حتى أفغانستان وهذا ما سيجعل إمكانية الانتصار النهائي على الكيان الصهيوني أمراً واقعياً رغم ادعاء البعض باستحالته.

■■







نحو انتفاضة ثالثة..

كل ما يحيط بالشعب الفلسطيني من تآمر داخلي وخارجي وحصار وانتهاكات واستفزازات وتهويد، يؤكد أن لا خيار إلا بالمقاومة وإطلاق شرارة انتفاضة شعبية ثالثة تعيد للقضية وجهها، وتطيح بالخونة والاحتلال.

تحت يافطة العجز عن الإصلاح..
الشركة السورية - الفرنسية تتسلم مرفأ اللاذقية 6

الحكومة توقف شركات القطاع العام..
تبرير الجريمة بتسميتها «رصاصة رحمة» 7

لا حصانة لبرلسكوني..



قضت المحكمة الدستورية العليا في إيطاليا الأربعاء بإلغاء قانون يحمي رئيس وزراء البلاد «سلفيو برلسكوني» وبعض المسؤولين البارزين الآخرين من الملاحقة القضائية.

وحسب وكالات الأنباء فقد يؤدي القرار إلى استئناف محاكمات تشمل برلسكوني، بينها محاكمة على خلفية اتهامات بالفساد في ميلانو كانت قد تأجلت عقب تطبيق قانون الحصانة العام الماضي.

وتوصلت هيئة المحكمة التي تتألف من ١٤ محلفاً من الجنسين إلى قرارها عقب مداولات استمرت يومين تقريباً.

وكان القانون الملغى يوفر الحصانة لرئيس البلاد ورئيس وزرائه ورئيس البرلمان خلال فترة ولايتهم، غير أن قادة المعارضة يقولون إنه وضع خصيصاً لمساعدة برلسكوني في التغلب على مشكلاته القانونية التي يواجهها منذ فترة طويلة.

وفي رد فعله، تعهد برلسكوني بالبقاء في السلطة رغم حكم المحكمة بتجريده من الحصانة من الملاحقة القانونية مما يفتح المجال لاستئناف المحاكمات الجنائية ضده. وقال في تصريحات للصحفيين إن «المحكمة أداة سياسية يسيطر عليها اليسار»، في حين قال متحدث باسمه إن «قرار المحكمة دوافعه سياسية»...

وعقبال ما يطال القضاء لدينا كل الفاسدين المتلطين خلف مواقعهم..!

■■

الحكومة المصرية تجهض محاكمة مصدري الغاز

ذكر موقع الجزيرة نت أن نقابة المحامين المصرية أغلقت أبوابها أمام أعضاء الحملة الشعبية لوقف تصدير الغاز لإسرائيل والمعروفة باسم «لا لنكسة الغاز». وأجهضت المؤتمر الصحفي الذي خصص لإعلان بدء المحاكمة الشعبية لوزير البترول المصري سامح فهمي بوصفه ممثلاً للحكومة المصرية ومسؤولا مباشرا عن تصدير الغاز لإسرائيل بعد أن أرسل أعضاء الحملة طلبا شخصيا له..

وأكد عضو مجلس نقابة المحامين ورئيس لجنة الحريات بها ممدوح الدماطي أن إغلاق أبواب النقابة جاء بتحريض مباشر من الأمن والحزب الوطني، مشيرا إلى أن نقيب المحامين المصريين حمدي خليفة استسلم لأوامر الأمن المصري.

واتهم الدماطي موظفي الشؤون القانونية بوزارة البترول بالاشتباك مع أعضاء الحملة والتعدي عليهم بالسب والقذف لإجهاض إجراء المحاكمة.

وكان مقررا أن تعقد المحاكمة برئاسة المستشار محمود الخضيري وعضوية كل من الإعلامي حمدي قنديل، ومحمد الدماطي، والدكتور محمد أبو الغار الناشط السياسي وعضو حركة كفاية. ويمثل الادعاء كل من السفير إبراهيم يسري والدكتور إبراهيم زهران المستشارين القانوني والفني للحملة.

وأكد السفير إبراهيم يسري أن موقف نقيب المحامين موقف مخز ومشين لنقابة ارتبطت في وجدان الشعب بأنها نقابة الزعماء والأحرار.

وقال يسري إن قضية تصدير الغاز أصبحت الفزاعة التي ترعب أي مسؤول في الدولة، خاصة المتورطين في هذه الجريمة التي تهدم أحد أهم الثوابت الوطنية، وهي دعم الكيان الصهيوني المعتدي/ مشيرا إلى ضرورة كشف الحقائق أمام الرأي العام المصري الذي يحق له أن يعرف من المسؤول عن هذه الجريمة.

وأكد السفير يسري وهو مساعد سابق لوزير الخارجية المصري وتولى رفع الدعوى أمام القضاء المصري، أنه بعد رفض نقابة المحامين استضافة المحكمة سوف تدعو الحملة إلى تشكيل لجنة تأسيسية لاستكمال تشكيل المحكمة وتكوينها والبدء بنظر القضية بواسطة قضاة عدول.

بدوره قال منسق حركة كفاية عبد الحليم قنديل إن النقابات المهنية أصبحت جزءا من منظومة الأمن المصري مستشهدا بموقف مشابه لنقيب الصحفيين الذي رفض استضافة ندوة لحركة «مصريون من أجل انتخابات حرة» الأسبوع الماضي. وأضاف متهكما لم يعد ثمة فرق بين نقيب المحامين ونقيب الصحفيين ونقيب الشرطة.

وتنظر محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة الدعوى المقامة من السفير إبراهيم يسري وعدد من المحامين الذين يطالبون بوقف تصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل.

■■

اجتماع المجلس العام لاتحاد عمال دمشق:

نحو إعادة الاعتبار للتنظيم النقابي

◄ **متابعة وإعداد: علي نمر**

عقد المجلس العام لاتحاد عمال دمشق جلسته الشهرية بعد تأخير غير مقصود بسبب حلول شهر رمضان والأعياد، وبعد فترة من الهدوء النسبي الذي ساد عمل معظم المكاتب النقابية، وقد جاء اجتماع المجلس مخصصاً لإعادة الاعتبار للتنظيم النقابي بعد مرحلة من الترهل انعكس بقوة على اللجان النقابية وعملها في كافة المواقع الإنتاجية.



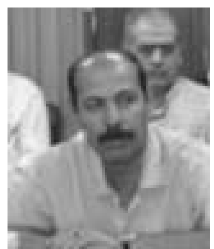
• جمال القادري رئيس اتحاد عمال دمشق:



بعد استعراضه لأهم المحطات الرئيسية للواقع السياسي أقلمياً ودولياً، أكد على ضرورة مراجعة كل القضايا والمهام التي نفذت والتي لم تنفذ بعد، وإيجاد حل للصعوبات التي عارضت تنفيذها، وطالب القيادات النقابية بعدم اختزال المطالب النقابية، وذلك لن يكون إلا بتكثيف لقاءاتهم مع الكوادر الإدارية في دوائر الدولة. وأشار إلى نوعية العلاقة التي تسود بين القيادات النقابية والقواعد في المركز الإنتاجية، مؤكداً على متابعة المكاتب واللجان النقابية التي يصل عددها إلى /٧٥٠/ لجنة، بإجراء تقييم عام لكل ما تم تحقيقه من حقوق مصانة للطبقة العاملة، عن طريق تقييم موضوعي بمستوى المرحلة خاصة، وبعيداً عن التنكيل. خاصةً وأن الانتخابات التكميلية على الأبواب.

وفي موضوع فندق البلازا الذي تأخرت فيه أعمال الترميم عن المدة المتفق عليها، قال القادري إن هناك تباطؤاً كبيراً من المتعهد، وقد تم توجيه إنذار قضائي له من أجل الإسراع بإنهاء أعمال الترميم.

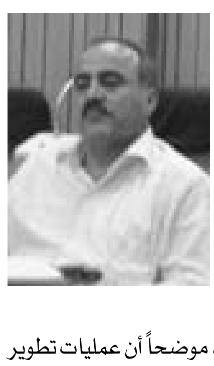
• شفيق طبرة (عضو المجلس):



تحدث عن ثلاث قضايا مهمة، لخصها بقرار تسريح بعض العمال من رئاسة مجلس الوزراء حسب المادة /١٣٧/ والذين تم تحويل بعضهم إلى القضاء وإصدار حكم قضائي مبرم بحقهم. وتساءل طبرة: هل نحن بحاجة إلى حكم قضائي جديد أم ماذا؟ ثم تحدث عن الضرائب العالية على فواتير الكهرباء والمياه والهاتف، والتي تأتي في أحايين كثيرة بأعلى من نسبة الصرفيات والكميات المستهلكة، وطالب طبرة من قيادة الاتحاد إيجاد حل لهذه المسألة مع وزير المالية وذلك لوضع حد للتسميات العديدة التي تأتي بها الفوائد الضريبية.

وتحدث طبرة عما يجري في الواقع العملي من انهيار للقطاع العام على يد بعض المتربصين به، وطالب الاتحاد القيام بعقد تشاركي مع شركة «بردى» إنتاجياً حتى لا يتم تصفيتها، معتمداً على ما قاله رئيس الجمهورية حين استقباله للقيادات النقابية، عندما طلب منهم الحفاظ على القطاع العام وتطويره وعدم التنازل عنه بأي شكل من الأشكال.

• صالح منصور (رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج):



أكد على معالجة مشكلة الـ/٤٢١/ عاملاً الذين أحيلوا إلى المعاش ومستحقاتهم تبلغ حوالي /٢٠/ مليون ليرة سورية، إلا أن الأموال التي صرفت لهم لم تتجاوز حتى الآن الـ/١١/ مليون ليرة، وهذا سببه الزيادة في الإيرادات والنقص في الواردات، ثم أشار منصور إلى تعويض الاختصاص للفنيين خريجي المعاهد، بعد مرور أربعة أشهر عليه، موضحاً أن عمليات تطوير قطاع الغزل والنسيج بحاجة إلى سيولة لتحديثه، والمخازن ممتلئة لأن قرار بيع البضاعة دون الرجوع للإدارات لم يحقق الهدف المطلوب منه.

• علي مرعي (رئيس نقابة عمال النفط):



أكد على متابعة المكتب للوضع التنظيمي باعتباره إحدى المهام الأساسية للمكتب، ثم تطرق لمسألة التعديات، مؤكداً أنها تجري بشكل يومي متواصل، وأن عمليات السرقة قد تطورت عن الأشهر السابقة، وهذا يؤدي إلى خسارة الدولة الملايين. وأكد مرعي أن التعديات إذا لم تلق الحل المطلوب فإن الخسائر ستصل إلى المليارات، ثم تحدث مرعي عن موضوع عمال غاز عدرا (الذي تناولته قاسيون في عددها السابق)، موضحاً أن الـ/٣٢/ عاملاً الذين فصلوا هم من خيرة العمال، وأن فصلهم يشكل خطورة كبيرة على الإنتاج، ولابد من أعادتهم وإيجاد الصيغة المناسبة لذلك. أما في موضوع عمال شركة شل فقد قال مرعي إن الموضوع الآن يتابع مع الإدارات ووزارة الشؤون الاجتماعية.

• غسان السوطري (رئيس نقابة عمال الصناعات الكيميائية):



أشار إلى الصعوبات التي تواجه العمل النقابي، وإلى الانتقاص من عدد المنتسبين من العمال بشكل حاد للقطاع الصناعي. وأكد أن الخصخصة أصبحت على الأبواب، ولابد من الحفاظ على كل من في العملية الإنتاجية، وإذا لم يكن باستطاعة الحكومة حماية هؤلاء فيجب عقد اجتماعات خاصة من أجل ذلك.

واستشهد السوطري بقول للنائب الاقتصادي عبد الله الدردري حين قال في أحد الاجتماعات: «كونوا بين عمالكم ودعوا الاقتصاد لنا»، وعقب السوطري بالقول: «كيف سنترك لكم الاقتصاد و/١٧/ شركة تعرض الآن للاستثمار والإغلاق، أنه لأمر في غاية الخطورة خاصة وأن الاتحاد العام ليس له أي علم بما يحصل، وكأن الفريق الاقتصادي يقصد من ذلك إخراجنا وعدم إشراكنا نهائياً بكل هذه البلبلة». وأوضح السوطري أن جميع الاجتماعات والندوات والمؤتمرات التي عقدت من أجل إصلاح القطاع العام الصناعي كانت دون جدوى.

• محمود رحوم (رئيس نقابة عمال الصناعات الغذائية):



تحدث عن قضية عمال المطاحن الذين لم يقبضوا رواتب طبيعة العمل بعد مرور سنوات على القانون الذي صدر بخصوصه، إذ يجب أن يكافأ هؤلاء العمال حسب القانون الصادر لعام ١٩٧٤، ثم تساءل رحوم عن الكيفية التي يتم فيها توزيع الرواتب الإضافية في مواقع خطرة مهنياً، كالعاملين على القطاعة أو العجانة، وهم المعرضون لخطر الإصابة في أية لحظة، إضافة إلى أنه لا يصرف لهم أي بدل تأمينات على حياتهم في حال إصابتهم بأي مكروه. ثم أكد رحوم على ضرورة إنهاء قضية المساكن القديمة التي مضى عليها أكثر من ٤ سنوات أي منذ عام ٢٠٠٦.

• محمد غسان منصور (رئيس نقابة عمال البناء والأخشاب):



أكد أن المشكلة الحاضرة في كل اللقاءات والاجتماعات هي مشكلة نقص السيولة في معظم الشركات العاملة، والتي تؤدي إلى حدوث مشاكل بين العمال والشركات القابعة بين الديون المتراكمة عليها، خاصة وأن الرواتب أصبحت تصرف كل شهرين مرة، مما ينعكس على الحالة الاقتصادية والاجتماعية لعمالنا. وطالب منصور بإيجاد دخل إضافي لهؤلاء العمال مع إمكانية الرجوع أحياناً للقضاء، فديون النقابات العمالية كنقابة الأخشاب والبناء تبلغ حوالي الـ/١٤/ مليون ل.س على محافظتي دمشق وريفها فقط، والحال نفسها مع الشركة العامة للطرقات والجسور، فمثلاً: للنقابة على فرع دمشق للشركة ما يقارب /٩/ ملايين ل.س. وهنا لا بد من التأكيد أن هذه الأموال إن تم استردادها فهي قابلة للزيادة أضعافاً مضاعفة لو تم استثمارها بالشكل الأمثل لمصلحة صندوق النقابة.

• رياض سنطير (عضو المجلس):



أكد أنه من دون الحفاظ على القطاع العام لا يمكن الاستمرار بالنهج الوطني، وخط المقاومة والصمود، فأحد أهم الأسباب التي أوصلت شركات القطاع العام إلى وضعها الحالي هو عدم ضخ الاستثمارات لها، وأكد على أن أحد أهم أسباب القطيعة بين النقابات والعمال أن النقابات لم تعد تستطيع الدفاع عن حقوق العمال، مشيراً إلى ضرورة إيجاد آلية للدفاع عن العمال بالقطاع الخاص، واقترح أن يتم تشميل جميع العمال بالقطاعين الخاص والعام بالمظلة التأمينية حتى يتم أقناعهم بالانتساب للنقابات، كما لابد من تعديل قانون التنظيم النقابي حتى يصبح من الممكن محاسبة اللجان النقابية في مواقع الإنتاج.

• جمال المؤذن (رئيس نقابة عمال السياحة):



لقد أصدر السيد رئيس الجمهورية «مكرمة» بصرف منحة بمناسبة قدوم العيد لعمال القطاع العام، ولكن عمال القطاع الخاص يتجاوز عددهم ضعفي عدد عمال القطاع العام، وما رأيناه على أرض الواقع أن قيادتنا النقابية بالتعاون مع غرف الصناعة ووزارة الشؤون قد توجهت بطلب التمني من أرباب العمل في القطاع الخاص بإعطاء وصرف منحة لعمالهم، وهنا أؤكد على قضية مهمة: فشتان ما بين القرار والتمني، لأن الطلب بالتمني لن يحقق شيئاً. يبدو أن القيادات النقابية ستحمِّل اللجان النقابية زيادة عن طاقاتها، وهي التي تعمل بأدنى قواعد العمل، والتي من الضروري إعطاء الجزء اليسير من مواردها حتى نستطيع العمل ضمن هذه الأجواء.

وقال المؤذن إن مؤسسة التأمينات الاجتماعية تعمل مثل هرقل في بعض الأماكن، بينما تشبه الأرنب الذي لا حول ولا قوة له أمام الثعلب في أماكن أخرى، مستشهداً بإحدى دوريات المؤسسة التي ضبطت عاملين بأحد المسابح الموسمية التي كلفت صاحبها ما يقدر بنحو /١٠٠٠٠٠/ ليرة سورية. وأكد المؤذن أن مؤسسة التأمينات أصبحت شعبة بوليسية بعد أن تم ضبطها وتحويلها للرقابة المركزية، وقد آن الأوان لوضع اليد على مؤسسة التأمينات.

• عبد العليم بكور (المسؤول الاقتصادي في الاتحاد):



بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي تأثرنا بها بشكل مؤكد، لابد من ربط الأجور والرواتب بالوضع الاقتصادي الراهن في البلاد. أما بخصوص الطريقة التي سيتم فيها توزيع ما يسمى بـ«الدعم» على مستحقيه، فإن الشروط جاءت تعجيزية من الحكومة، ويبدو أن الحصول على مادة المازوت هذه السنة سيدخل ضمن باب الكماليات، فالمبالغ التي يتم الحديث عنها ويتداولها معظم العاملين لا تكفي لسد الرمق، في ظل غلاء الأسعار وضعف القيمة الشرائية التي لابد من الحفاظ عليها من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي، والتوازن بين العرض والطلب، وحل المشكلة التي عانى منها الاقتصاد السوري طويلاً ألا وهي التضخم والانكماش، في ظل السياسة الاقتصادية للحكومة التي أضافت في الأسبوع الفائت ثلاث شركات أخرى لقائمة الشركات المطروحة للاستثمار والخصخصة، لذا يجب علينا أن نعلم أين نحن الآن وأين سنكون غداً؟ وماذا يجب أن نكون؟ إن الانفتاح الذي حققته سورية على الأسواق العالمية سيطال الأيدي العاملة، وهذا يعني أن هذه الزيادة في عدد العاطلين عن العمل ستكون زيادةً في الفقر والبطالة. لذا اقترح على المجلس إقامة دورات على أعلى المستويات الأكاديمية والعلمية في الإدارة والإستراتيجية والتخطيط وإدارة الأزمات، ودورات من أجل فهم قانون العمل والتأمينات... إلخ، ومشاركة اللجان النقابية وقيادتها في كل هذه الدورات.

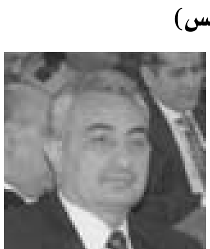
• إنعام المصري (مسؤولة النقابة في الاتحاد):



إن الأوضاع التي وصل إليها القطاع العام أصبحت صعبة جداً، لذا يجب الاتفاق على ما تريده المنظمة النقابية من هذا القطاع الحيوي. وإن نشر وتوسيع المظلة التأمينية من شأنه إعادة التوازن له حتى يواكب العمليات الاقتصادية الجارية.

وأكدت المصري أن المطلوب من ممثل العمال في مؤسسة التأمينات الاجتماعية الوقوف بوجه كل قرار يقف ضد مصلحة العمال، وهذا يتطلب الاستعداد لدراسة احتياجات المرحلة الحالية والقادمة، خاصة بعد أن دخلت البلاد شركات متعددة ومتنوعة الأهداف والغايات، واقترحت المصري على المجلس ومكتبه التنفيذي إقامة حلقة نقاشية حول كيفية تطوير عمل النقابات في القطاع الخاص، وتقديم ورقة عمل للاتحاد العام بهذا الخصوص. خاصة بعد إغلاق العشرات من المنشآت الصغيرة والكبيرة في هذا القطاع.

• حاتم الجغصي (عضو المجلس)



تناول موضوع التكامل الاجتماعي والطريقة التي يعامل بها المصرف المركزي على هذه الجداول، والتي تأتي في معظم الأحيان منقوصة إما ورقة أو ورقتين وأحياناً ثلاث ورقات.

وأكد أن العمال عانوا كثيراً قبل العيد بسبب نقص السيولة، حيث لم يكن لديهم سوى /١٥٠/ مليون ليرة سورية كودائع، مما دعا الاتحاد إلى إعطاء البنك قرضاً من أجل مساعدة العمال الذين كانوا بحاجة إلى هذه الأموال، مضيفاً أن لديهم حوالي /٢٤٠/ حالة إعانة من الاستقالات وحالات وفاة.

أما بخصوص السكن العمالي الذي تسبب بمشكلة نتيجة التعاميم الأخيرة من الاتحاد، والتي مددت المدة الزمنية، فقد أكد إنه يتم انتظار تسليم كل الطلبات إلى ١٨/١٠/٢٠٠٩ ومن ثم يتم توزيعها على المكاتب النقابية.

• شعبان شعبان (عضو المجلس):



هناك قضيتان مهمتان طرحتا في هذا الاجتماع، الأولى تتعلق بالوضع التنظيمي الذي لاقى تهميشاً متعمداً من البعض، واقترح في هذا الصدد عقد مؤتمرات نصف سنوية للجان النقابية كل حسب تجمعه، ودعوة الإدارة إليه. أما الموضوع الثاني فكان اللجان النقابية وطريقة تحفيزها، وبذلك اقترح تحويل /١٠٪/ من اشتراكات الاتحادات المهنية لعمل هذه اللجان حتى يتم أنصافها في كل المواقف.

على هامش مؤتمر التنمية العمرانية المستدامة

سكن عشوائي.. تلوث.. بنى تحتية خائرة.. وأحلام بناطحات السحاب!

◄ عبد الرزاق دياب

(... أوصى المؤتمر العربي الدولي الأول حول التنمية العمرانية المستدامة في المدن السورية في ختام أعماله بدمشق، بتقوية آليات التواصل في التخطيط العمراني والإقليمي والوطني، والتغذية الراجعة، وبالاتجاهين بين مستويات التخطيط المختلفة، وتبني تشريع التخطيط الإقليمي، والبدء بوضع المخططات الإقليمية بشكل تشاركي، وتحديث الإطار القانوني الحالي الخاص بالتخطيط العمراني، وصولاً إلى مخططات عمرانية مرنة، مبنية على الحاجات، وبالتماشي مع رؤية إستراتيجية محلية واقعية، وخطة تنفيذ واضحة.. ودعت التوصيات إلى اعتماد مقترح الأسس التخطيطية الجديد وتحديثها، ومواءمتها مع متطلبات التنمية بشكل دوري، وتطوير إدارة المرور والنقل من خلال مخططات توجيهية مرورية تتناسب مع الواقع التنظيمي للمدن والرؤية المستقبلية لها، وتؤمن حماية البيئة وتلبية احتياجات السكان. وتناولت التوصيات الخدمات المقدمة في المدن، حيث دعت إلى الاستمرار بخطوات تبسيط الإجراءات، والتفويض بالصلاحيات من المركز إلى الوحدات الإدارية المحلية، واعتماد آليات التوثيق الجغرافية الرقمية كأساس للتخطيط، ولإدارة وتوثيق البنى التحتية لتسهيل عمليات الكشف والصيانة، وتنسيقها بين الجهات المختلفة، إضافة إلى تشجيع انتشار أسلوب النافذة الواحدة في مجال تقديم الخدمات العامة في المدن، وإيجاد مراكز خدمية لدعم البلديات كاتحادات البلديات، مع وجود كادر فني مناسب).



هذا الخبر أوردته وكالة الأنباء (سانا) عن النتائج الإستراتيجية التي خرج بها مؤتمر التنمية العمرانية في المدن السورية، والتوصيات التي تجاوزت الثلاثين معروفة، حُفظت عن ظهر قلب.. أما على الأرض فتتداعى الوحدات الإدارية، ويتم الالتفاف على القانون والقرارات، والأدهى من ذلك أن البعض يستثمرها بطريقته الخاصة، فيما تذهب شكاوى الناس أدراج موظفي البلدية والمحافظة. أما وزارة الإدارة المحلية، فتوجه عبر بروتوكولاتها المحافظات لضرورة معالجة الخلل..

كلام ناعم احترفته وزارة الإدارة المحلية طوال سنوات ومنعطفات، وبالتالي انتقلت العدوى إلى مجالس المحافظات التي تعالج المشاكل بإعادتها إلى المشتكى عليه.

من تحت إلى فوق

لكي لا يكون الكلام مكرراً ومعاداً، كما جاءت قرارات المؤتمر المعني بالتنمية العمرانية للمدن السورية، ولكي لا يخرج قارئ الخبر الذي نشرته (سانا) بأن مشكلاته كمواطن على أبواب عصر جديد، ربما ستقضي المؤتمرات على مرضنا العضال ما يعرف بالعشوائيات، وربما يخال له أنه مقبل على السكن في ناطحات سحاب، على الأقل في بناء عمودي بعد أن تمسح البلديات والمحافظة ومن خلفهم إرادة الإدارة المحلية كتل الاسمنت المنتشرة كالطاعون، وإن خانته أحلامه في بناء من أربعة طوابق في عين ترما، وفي أحلكها في بيت منسق وسط حي مثالي في إحدى قرى جبل الشيخ.

من تحت نبدأ بالنافذة الواحدة التي تحتاج إلى تشجيع، ألم يعد من المعيب ترديد هذا الكلام للهروب من استحقاق الأرض والواقع، النافذة الواحدة أليست مصطلحاً لتركيز الخطأ في مكان واحد، وأين ستنفذ في مجال تقديم الخدمات العامة في المدن، وأي مواطن له معاملة صغيرة يعرف جيداً ماذا تعني النافذة الواحدة.

الخراب يعني.. بلدية

(.. إيجاد مراكز خدمية لدعم البلديات كاتحادات البلديات مع وجود كادر فني مناسب).

ليس ما سلف مشروعاً يحتاج إلى مؤتمر لإقراره، ولكن أين؟!

البلديات هي المكان الأصغر الذي ينام فيه الفساد، لكن في شكله الكبير، كم رئيس مجلس مدينة وبلدة وقرية تم كف يده هذا العام، والسؤال المباشر للسيد الدكتور تامر الحجة وزير الإدارة المحلية: كم رئيس بلدية تم حولته للتفتيش، وكم رئيس بلدية تم كف يده عندما كنت محافظاً لمدينة حلب.

البلديات هي كل المشاريع التي تجعل من المواطن دائم الدوران في حقل من الغبار والحفريات، المشاريع التي يتعهدها بعض المقربين ودافعي الرشاوى، المتعهدين أنفسهم الذين ينفذون أسوأ المشاريع يمنحون مشاريع إعادة ما نفذ بشكل سيء على أيديهم.

البلديات هي التي ساهمت عبر مكاتبها الفنية ورؤساء مجالسها الفاسدين، بهذا الكم الخرافي من المخالفات، وساهمت في ازدهار أعمال تجار البناء الذين أزهقوا الأرواح البريئة، حين سقطت البنايات التي شيدوها في قدسيا ودف الشوك على رؤوس ساكنيها.

البلديات هي التي ساهمت في إثراء الكثير الكثير من المهندسين والمساعدين الفنيين، وحولتهم إلى وحوش من جهة، وجباة من جهة أخرى، لمن هم في هرمهم.

البلديات هي التي أقلقت ليل الأهالي ونهاراتهم في الرحيبة وأمبيا التابعة لقطنا بعد أن تفاجأت المحافظات الغافية بوجود حارات برمتها، ضواح من أكثر من ثلاثين بيتاً على الأرض كأمر واقع، ثم أرادت تصحيحه بورشات الهدم.

فكيف سيتم دعم هذه البلديات، وهل تقبل هذه المجالس البلدية بدعمها، وهل تحتاجه؟

أما الكوادر المناسبة فهي تعرف دورها جيداً، الدور الأزلي: خدمة من يدفع، أو غض النظر عن المدعوم، ومخالفة الفقير وإقامة الحد عليه وكتابة الضبط وتحويله إلى القضاء.

وبمناسبة الحديث عن الكادر المناسب، من الأجدى بوزارة الإدارة المحلية أن تضع في سدة رئاسة المجالس البلدية مهندساً، لدينا كم هائل من خريجي كليات الهندسة ممن لا عمل لهم، فمن غير المعقول أن يكون ممرض أو ضابط متقاعد رئيساً لمجلس بلدي، من الأجدى أن يكون ملماً على الأقل بنظام ضابطة البناء.

بنى تحتية - فوقية

(.. اعتماد آليات التوثيق الجغرافية الرقمية كأساس للتخطيط والإدارة وتوثيق البنى التحتية لتسهيل عمليات الكشف والصيانة وتنسيقها بين الجهات المختلفة).

هل يعني هذا البند من مقررات المؤتمر إعادة توثيق ما تحت الأرض، أو المشاريع القادمة إلى ما تحت الأرض، قبل ذلك من البديهي أن يتم العمل على إيجاد مخرج لعدم التنسيق بين الجهات التي تنفذ المشاريع.

لنضرب مثالاً: مدينة قطنا في ريف دمشق، أراد القدر لهذه المدينة أن ينفذ فيها كباقي مدن وبلدات ريف دمشق مشروع تجديد شبكات المياه بعد أن تفشت فيها الأوبئة من التهاب الكبد إلى الإسهالات الحادة، السبب هو الاختلاط بين شبكة المياه الحلوة وشبكة الصرف الصحي من جهة، وتسلط مخلفات الصرف الصحي على منبع مياهها.

الجهة المشرفة على المشروع من مهندسين كانوا من خارج المدينة، والسبب كما يقول مسؤولو المياه والبلدية في المدينة رفض مؤسسة مياه الشرب في ريف دمشق سابقاً، وهنا يشير البعض إلى تواطؤ لأسباب يجهلونها.. ويمطون شفاههم استغرابا وبلاهة.

بدأ المتعهد العمل وأنهى مشروعه، لكن وحدة المياه رفضت تسلم المشروع، السبب بدأ يتوضح عندما جاءت الأمطار الغزيرة وارتفع معدل الضخ في الشبكة الجديدة، إذ هنا كانت الكارثة.. انفجرت المياه في شوارع المدينة، وقد روى الكثير من المواطنين كيف عالج عمال وفنيو وحدة المياه الأمر، لم يعرفوا أين الخلل، أماكن توزع صنابير التوزيع لا يعرفونها، يخمنون فقط ويدعون الله أن يجدوها، الشبكة الجديدة لمياه قطنا كلفت ٧٠ مليون ليرة سورية، ذهبت هدراً.

هذا مثال عن الصيانة عند حدوث المشكلة، أما عمليات الكشف عن الخلل من خلال التنسيق بين الجهات المختلفة فقد يحتاج إلى معجزة.

تبسيط الصلاحيات

كلنا ندرك ماذا تعني مركزية القرارات، والسلبيات التي تعود على الناس والوطن، لكن تبسيط الصلاحيات هنا إذا كان يعني ترك القرار للوحدة الأصغر في ظل الفساد الذي تحدثنا عنه، سيمنحها مركزية في الفساد ودون محاسبة.

كنا سابقاً قد تحدثنا عن الآلية الخاطئة في إدارة الأزمات، فمحافظة ريف دمشق على سبيل المثال تحيل شكوى المواطن إلى بلديته لعلاجها، إذاً لماذا اشتكى المواطن للمحافظة؟! والمضحك أن الشكوى ضد مخالفة قامت بها المحافظة.. فماذا سيكون عليه الحال عندما تكون الوحدة الأصغر هي صاحبة القرار؟ ندرك أن في القرار إن طبق حسن نوايا، لكنه سيكون (حقاً يراد به باطل).

أية بيئة كانت هنا؟!

(حماية البيئة وتلبية احتياجات السكان)

ريف دمشق من أجمل أرياف العالم.. كان، تنوع في الجغرافيا أثمر عن تنوع في الهواء والماء والنبات، لكن الإهمال الذي طال حياتنا، والخراب الذي ساهمت به الوحدات الإدارية، المحافظة، الوزارات ذات الصلة وغير ذات الصلة، حول كل الجمال الذي كان إلى كارثة نحصد نتائجها مرضاً وتلوثاً وتصحراً.

المياه الجوفية استنفدت عبر سنوات من الاستجرار الظالم، المزارع والمسابح وقلة مواسم الخير ساهمت فيما نحن فيه من خل مائي ينذر بأخطار عظمى قادمة.

أغلب الينابيع جفت، وقرارات حماية بعضها وعدم الاعتداء على حرمه لم ينفذها أحد، من بردى إلى أصغر نبع في جبل الشيخ.

الصرف الصحي حول أراضي غوطة دمشق من المليحة حتى ما كان يسمى ببحيرة العتيبة إلى أرض سوداء، والهواء إلى روائح تسد الروح قبل الأنف، ومع ذلك من مياهه تسقى المزروعات، الخضار وفاكهة الغوطة، حتى أن حراسه يبيعون الفلاحين ساعات من المياه لسقاية القمح والخضار.

الشجر الذي كان يسقف طرقات الغوطة اختفى في السنوات الأخيرة، الفرحون الذين يئسوا من دعم الدولة بعد أن صار ما ينتجونه لا يكفي ثمن مازوت لإدارة محركات ضخ المياه، وملء خزانات الجرارات، ويد عاملة في الأرض... بدؤوا يبيعون الأشجار!! الآن، وأنت تعبر الغوطة مساحات كانت خضراء، تحولت إلى مقاصف ومسابح و(؟!)..

مؤتمر يعني توصيات فقط

انعقد المؤتمر على مدار يومين، صدرت القرارات والتوصيات بحضور ممثلين عن أكثر من مئة مدينة. من المؤكد أن الحضور والوزارة التي رعت المؤتمر سعدت بنتائجه، وكذلك الضيوف الذين لمحوا جدية في عمل الوزارة، إن تم، سيكون له الأثر الكبير في تغيير حياة جموع السوريين.

لكننا نعاني من أبسط المشاكل التي تعرقل أكبر القرارات، المخططات التنظيمية غير المنجزة التي يضعها البعض كحجر عثرة، المخططات المرورية، النقل بين المدن، المخططات العمرانية غير المرنة، الاستملاك غير المنطقي، وحتى المنطقي الذي يتعارض مع عدم منح المواطن المستملك عليه ما يعوضه، مع قرارات استملاك لمشاريع غايتها النفع العام لم تنفذ، أو أن لها أسباباً أخرى غير معلنة وراء عبارة النفع العام؟!

من أجل مدينة وقرية وحارة جميلة.. التوصيات والمؤتمرات لا تكفي في ظل غياب الإرادة العامة للحياة في وسط مدينة حقيقية، عندما يلتقي شعور المواطن في بلد نظيف مع شعور المسؤول بحق المواطن في ذلك.

هل سيعرف أولادنا ذات يوم قادم شكل تموج بردى؟! أو رائحة الجوري في الغوطة؟! هواء قاسيون الذي كان؟!.. كل مؤتمر وأنتم بخير. ■■



مطبات

أحلام مؤجلة

نقل أحد المواقع الإلكترونية المعروفة عن مصادر حكومية مطلعة أن لا زيادة على الرواتب هذا العام، وأن دعم الحكومة للمازوت سيكون كما يريد السيناريو الحكومي، عشرة آلاف ليرة على دفعتين، إحداهما مؤكدة قبل نهاية العام.

إذاً على كل الحالمين بألف ليرة أو أكثر بقليل في فترة قريبة، عليهم أن يؤجلوا هذا الحلم، وأن الألف التي وعد بها عائلته لتكون هديته على شكل قسط سنوي من أجل مدفأة جديدة، لن تكون في الجيب، وأن استعمال المدفأة القديمة يمكن أن يستمر لشتاء آخر مع تعديل بسيط هو أن يبدل لها ما يسمى (الجهاز) حتى مع احتمال القليل من النفضات التي تجعل البيت بمحتوياته، والأنف، والوجوه الصغيرة تكتسي باللون الأسود والسخام.

كما أن المتفائلين بمبلغ أكبر من الدعم وعلى قلتهم، عادوا مع هذه التسريبات إلى رشدهم بعد أن ضللتهم الأحلام بعيدة المنال، خمسة آلاف ليرة سورية تأتي ببرميل واحد من المازوت وبعض اللترات هي جملة الدعم الأولى، والثانية التي ستتأخر على غرارها، وأنا ومن معي من قاطني المنطقة التي تتربع فوقها جبل الشيخ، كذلك كل المناطق التي تتربع على سفوح الجبال، سوف لن يستفيدوا من الدعم إلا بمقدار ما ينطبق عليه المثل الشعبي المقنن: (الرمد أحسن من العمى)، ففي العام الفائت صرف جلنا نحن المتربع علينا خمسة براميل وأكثر، أي أننا وحسب سعر لتر المازوت إذا لم يطرأ عليه أي زيادة، نحتاج إلى ضعفي الدعم الحكومي وزيادة.

على أية حال ما زلنا نحن الطبقة الأكثر حلماً، والأكثر خيبة، الأكثر اتساعاً وفقراً، ما زلنا بعد كل هذا الحيف الحكومي، نوقد شمعة الأمل والحلم، ثم يأتي من يطفئها، ونتمسك بالنار التي لا تحترق، ويأتي من يوقظ جذوتها، ألسنا أولئك الذين رغم كل شيء نحلم بأن تأتي القرارات الحكومية التي تنصفنا في كل صباح مع أول تلويحة إشاعة، لم تخب أحلامنا حتى مع تصريحات أحد الفرقاء في الحكومة أن لا عامل مؤقت ولا دائم في العالم؟ ألسنا نعتقد رغم كل خسارات القطاع العام المتتالية بأنه القطاع الأعز على قلب الحكومة، وأن الشركات العامة هي عماد الدولة التي صيرتها شعاراً نردده حتى في غفوتنا؟ ألسنا نحن الذين ما زلنا على إيماننا القديم أن الدولة أم الفقراء وأبوهم، وأن القليل من التقاعد خير من الكثير من التعويض الخاص؟ ألم نتعلم عن ظهر قلب أن وظيفة الدولة رغم الراتب المحدود هي الضمانة للفقراء، ألم نكثر من اجترار الأمل بأن المستقبل تصنعه اليد الخشنة؟ ألم نرفض بعناد كل العروض التي جملت في عيوننا فرص القطاع الخاص واعتبرنا دعاتها مضللين وكارهين؟

نحلم لأنه لم يبق لنا سوى ذلك، تورطنا في الحلم حتى الفجيعة، ولم نصدق ما سمعناه بآذاننا، واعتبرناه مجرد لغط، لم نصدق ما يقوله البعض عن نهايات أحلامنا، وقلنا في سريرتنا: هؤلاء حاسدون، لكننا مع كل خيبة جديدة، وكل أمل ينهار، وكل حلم ينزاح من أرواحنا المتعبة: صرنا أكثر يقيناً أن رفع الدعم لن يؤثر على تاجر أو لص، وأن الدعم بعشرة آلاف ليرة لن ينقذنا من شتاء بارد، وأن عدم زيادة الرواتب لن يخيب أمل مرتش أو غني، وأن العاطل عن العمل ستزداد مصائبه مصيبة جديدة، وأن الغلاء لن يهلك الجيوب الممتلئة، وأن فقدان مادة غذائية لن يضير من يتسوق من المنطقة الحرة، وأن نزلاء الفورسيزنس ينظرون إلى الشارع برومنسية شاعربلاط، وأن عابري الشوارع من حوله لا يشعرون بدفئه.

أحلامنا فقط مؤجلة، مؤجلة إلى لحظات الخيبة، هذا إن بقي هناك حلم..

■ ع.د

بلدية صافيتا تنتظر وقوع الكارثة

لا يختلف اثنان أن «درهم وقاية خير من قنطار علاج»، لكن يبدو أن بلدية صافيتا الحالية لا تؤمن بهذه المسلّمة البسيطة، فهي لا تفوّت فرصة إلا وتؤكد لجميع أبناء المدينة أنها تنتظر وقوع الكارثة حتى تبدأ بالصراخ، متناسية قول نبيّ (جبران): «ويل لأمة لا تصرخ إلا وراء النعش».

إن مـا يحـدث في الكورنيش الجنوبي لمدينة صافيتا هو خير مثال على القعود بعجز بينما الوبال وشيك، فهناك أخطار كبيرة بحدوث انهيارات في هذه المنطقة بسبب الحفريات غير المدروسة وغير المسؤولة وغير المراقبة المتناثرة هنا وهناك على امتداد الكورنيش، دون أي حراك يذكر من البلدية لتدارك الأمور. وكما هو معلوم فإننا على أبواب الشتاء، والأمطار في صافيتا غزيرة ومستمرة وتتسبب دائماً بسيول وانجرافات وتهدمات في أغلب المواسم الشتوية وينتج عنها خسائر متنوعة. لذلك، والحال على هذا النحو غير المطمئن، فإن هناك أسراً اضطرت لترك منازلها خوفاً من انهيارها عليهم، خصوصاً بعد يأسهم من احتمال تخلي البلدية عن تقاعسها، وهي المنوط بها حماية الناس وتوعيتهم وتقديم الخدمات لهم والدفاع عن مصالحهم..

ونذكّر هنا بقول أفلاطون: «الخير الوحيد الموجود في هذا العالم هو العلم، والشر الوحيد في هذا العالم هو الجهل»..

ومع الأسف الشديد، يبدو أن بلدية صافيتا تجبرنا على التعاطي مع المقطع الأخير من هذا القول الحكيم.

■ **يوسف يوسف**

انتهاك سافر آخر..

محاولة الاستيلاء على أقدم جامع في اللاذقية

يعتبر جامع علاء الدين بن بهاء الخشاش من المعالم الدينية الهامة في اللاذقية، باعتباره أقدم مسجد في المدينة، ومن أهم معالمها التاريخية والأثرية، لا بل إنه الأقدم في الساحل السوري، حيث يعود بناؤه إلى بدايات الحضارة الإسلامية في بلاد الشام.



هذا المعلم التاريخي الهام له قدسيته الدينية التي حافظت عليها ورعتها عناية الأجداد على مر العصور، وتبين الكتابات التاريخية المنحوتة على جدرانه أنه بني وشيد على وقف إسلامي، وعلى طريقة البناء الإسلامي تاريخياً، وقد ذكره الرحالة الكبير ابن بطوطة في رحلته «ص٨١»، ووصفه بأنه مسجد وزاوية خيرية، وهناك مدونات تاريخية تؤكد احتضانه للبنائين المرافقين لحملات صلاح الدين الأيوبي في الساحل السوري ضد الفرنجة.

هذا الجامع اليوم، يكاد أن يصبح عرضة للهدم والضياع وتغيير كل المعالم الأثرية فيه نتيجة أطماع البعض الذين لا يهمهم سوى الربح.

فحسب السجلات العقارية في محافظة اللاذقية، يقوم هذا الجامع على العقار /٤٠١/ وقف إسلامي، تجاوره عقارات أوقاف إسلامية /٤٠٢، ٤٠٣/ تحت اسم وقف الشعار، وجميعها تتبع من حيث الملكية لمديرية الأوقاف باللاذقية، وقد بدأت قصة محاولة الاستيلاء عليه منذ عدة سنوات حين فوجئ سكان حي الصليبة القديمة - شارع أبو العلاء المعري، بقرار هدم للجامع، ومن ثم دمجه مع العقارين المجاورين له بقصد بناء مشروع سكني تجاري، وهو ما أثار حينها حفيظة أهالي المنطقة الذين اتفقوا على الوقوف ضد قرار الهدم مهما بلغت التحديات، وهكذا قاموا بتقديم اعتراضات كثيرة على الهدم خاطبوا فيها جميع الجهات المسؤولة في المحافظة، بدءاً بالمحافظ ومجلس المدينة، مروراً بمديرية حماية المدينة القديمة ومديرية الآثار والمتاحف والمحامي العام باللاذقية - وأخيراً عبر رفع شكوى للسيد وزير الأوقاف.

وقد تعهد الأهالي أمام جميع الجهات التي راسلوها معترضين على قرار الهدم والضم، بأنهم مستعدون لترميم المسجد على نفقة الميسورين من أبناء الحي دون القيام بجمع أية تبرعات من أحد أو إلزام الجهات المعنية بأية تكاليف مادية مهما بلغ حجمها.

وهكذا، وبناءً على هذا الإصرار، جرى التراجع ولو شكلياً عن فكرة الهدم، ووافقت مديرية الأوقاف على القيام بأعمال الترميم فوراً، فقام أهالي الحي بترميم المصلى كاملاً خلال فترة وجيزة، ولم يبق سوى صحن المسجد ومكان الوضوء الذي كان يشغله بعض المنتفعين دون وجه حق وبالتواطؤ مع بعض في المجلس البلدي الذين سمحوا لهم بالاستيلاء على هذا القسم وجعله بقالية ضمن حرم المسجد، فتعهد الأهالي ثانية وبحسن نية على تقديم التعويض اللازم للشاغلين رغم مخالفتهم الصريحة للقانون..

المفاجأة الغريبة أن مديرية الأوقاف راحت تتقاعس وتماطل في تقديم العون، وهي ما تزال تسوف في حسم القضية منذ خمس سنوات لأسباب لا نريد التكهن بجوهرها.. يقول أحد المتبرعين في الورقة التي قدمها إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش برقم ١٢٥٠/ش تاريخ ٣/١٠/٢٠٠٥ والتي أرسلت بدورها صورة إلى كل الجهات المسؤولة عن التسويف:

«**إلى من يهمه الأمر..**

مقدمه: فواز علي عجيل، ويعرض ما يلي:

لقد صدر أمر من السيد المدير العام للآثار والمتاحف برقم ٤٥٤٨/٨ ص/ تاريخ ١٤/٧/٢٠٠٥ بالمباشرة بأعمال ترميم مسجد الخشاش الأثري، وعلى نفقتي الخاصة وبموافقة مديرية أوقاف اللاذقية برقم ١٠١٩/١٦/١٣ تاريخ ١٥/٧/٢٠٠٥ أيضاً للمباشرة بأعمال ترميم، وبعد أن قدمت تعهداً لدى الكاتب بالعدل في اللاذقية برقم عام ١٢٩٧٦/ خاص ٤٩٧٣ لعام ٢٠٠٥ ترميم مسجد الخشاش وإقامة الصلوات الخمس والشعائر الدينية عليه، وعلى مساحة /٨٤/ متر مربع للمسجد. وبناء على ذلك طلبت مديرية الأوقاف بعملية بيان حدود مساحة للعقار /٤٠١/ الصليبة، وهذا العقار عائدة ملكيته لمديرية الأوقاف، إلا أن حرم المسجد مساحته /٤٢/ متراً مربعاً، وباقي المساحة /٤٢/ متراً مربعاً مستولى عليها من المدعوين عبد الرحمن سري سلواية، وعبد الحليم سري سلواية ومحمد عمر جانودي، وقد راجعت مديرية الأوقاف، وكان الرد بأن أستمر بأعمال الترميم، وقبل أن أنتهي من أعمالي سوف نسلمك الأمتار الباقية أي الـ /٤٢/ متراً المستولى عليها، وأن هذا الاستيلاء تحت علمنا.

وبعدها راجعت مدير الآثار باللاذقية لتسليمي ما تبقى من مساحة المسجد لاستكمال عملية الترميم، فقال لي مدير الآثار: من حقك استلامها، وهذا الأمر بيد مديرية الأوقاف باللاذقية لأن ملكيتها عائدة لهم، وهي المخولة لاسترداد أملاكها قانونياً، ولها الحق الشرعي والقانوني بهذا الأمر، ولا يستطيع المستولون أن يردعوه، وحتى تاريخه الوعود شفهية (بعد يومين، بعد أسبوع، بعد عشرة أيام... وحتى تهدأ الأوضاع....)..

وأفيدكم علماً بأنني تقدمت إلى مدير الأوقاف باللاذقية بعرض (وذلك بعد أن أعلموني أن الاستيلاء بعلمهم، ودون اتخاذ أي إجراء) بأنني مستعد للتبرع بمبلغ /٤٠٠٠٠٠/ ل.س أربعمائة ألف ليرة سورية، (إذا كان الأمر من الناحية الشرعية والقانونية لا لبس فيه) إذا كان لمن يستولي على العقار وله حق الفروغ لكي يتم الإخلاء من قبلكم، مع العلم أن العقار المستولى عليه لا سقف له، وإنما أسقف مستعارة ولا يجوز الترخيص عليها».

هناك أسئلة تفرض نفسها بقوة بعد هذا العرض، وهي:

أولاً: ترى هل جاء قرار الهدم الآنف الذكر لمعلم تاريخي أثري وديني هام مصادفة بريئة، أم أنه نتيجة نهائية وطبيعية بعد إهمال متعمد استمر طيلة سنوات بدأ بضم الجامع إلى العقارين المجاورين له؟

ثانياً: ألا تعني القضية كما تم عرضها وبشكل جلي، أن هناك مصالح مبيتة لفئة فاسدة تحاول أن تغتني رغماً عن القانون وعن الاعتبارات الحضارية لبلدنا؟

ثالثاً: أليس هناك من يماطل عمداً في إتمام عمليات الترميم الأهلية، ليعود ويستصدر أمراً جديداً بالهدم؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة ستكشف القضية بكل أبعادها، وحينها ستتكشف معالم الأيدي الخفية التي تحاول الاستيلاء على أرض الجامع دون الإحساس بأية مسؤولية أو شعور بالذنب لإعدام أهم المعالم الأثرية في مدينة اللاذقية..

من أزمة الحصول على رغيف الخبز إلى أزمة في الرغيف

آلاف الأطنان من القمح غير القابل للاستهلاك البشري تصل موانئنا بغرض استخدامها في صناعة الخبز، يجري رفضها لتبقى مجهولة الوجهة، نتيجة طبيعية لسياسة الحكومة الاقتصادية وإجراءاتها على صعيد قطاع الإنتاج المادي بشقيه الزراعي والصناعي، التي أرهقت من يعمل بهما ليطال ذلك جميع المواطنين.

هو ذا رغيف الخبز الذي يفتقد للمواصفات الصحية، ويهزأ بكرامة المواطن ومزاياه الإنسانية، شوائب مجهولة، بثور سوداء، حروق، تعجين، شحوم صناعية وزيوت سوداء تلطخ وجه رغيف الخبز، فماذا بقي لنا بعد الوجع اليومي والموت الجزئي الذي يطالنا مع كل دفقة قرارات تسلبنا أحد الحقوق الطبيعية أو المكتسبة، حتى صار رغيف الخبز الناضج مظهراً للرفاهية بعيد المنال.

إن من يعبث بالخبز يمس عن دراية بأحد أوجه قدسية الإنسان المتوارثة عبر العصور، ويهدف إلى تدمير الروح الوطنية والمشاعر الإنسانية النبيلة متقاطعاً بذلك مع وحشية اقتصاد السوق الحر. فأزمات الحكومة تطفو على سطح مرجل السياسة، وحلولها جاهزة عند أصحاب الحل والربط، ومن المؤكد أن حلول الأزمات ستكون على حساب المواطنين في ظل غفوة الكهف التي أصابت مديرية حماية المستهلك بعدوى تثاؤب الحكومة، وفرط التغافل عن كل ما يمس مصلحة المواطن.

هنا في محافظة حماة ومنطقة الغاب عموماً لا رقابة ولا دوريات تموين، وعند كل وجبة طعام نقلب رغيف الخبز على وجهيه مرات عديدة لاختيار أيهما سنتناول، وينتهي بنا الأمر برمي الوجه (الأبيض) ليبقى القفا وما يخفيه من عيوب، وهذا هدر لنصف إنتاج الأفران من الخبز في منطقتنا، ولا ندري هل هذه الظاهرة منتشرة في باقي المحافظات، فإذا غضضت الطرف عن البثور والشوائب فلن تستطيع أن تتجاهل الشحم الأسود الذي لطخ رغيف خبزك، بفعل حلقات الجنزير وسيور خطوط التبريد، والمستغرب هذا التوافق في سوء صنع رغيف الخبز في إنتاج الأفران العامة والخاصة على حد سواء، فكثيراً ما يتنقل المرء من فرن إلى آخر علّه يحظى برغيف نظيف، ولكن دون جدوى. الحال متشابهة والرغيف بالسوء ذاته أينما اتجهت، فهل هذا نمط من التشاركية يظهر فيه التكامل والانسجام بين القطاعين العام والخاص؟! فالقطاع الخاص يرمي من وراء إنتاج رغيف خبز سيئ إلى زيادة الربح، أما القائمون على أمر أفران القطاع العام فقد أخذتهم موجة الفساد والنهب واللامبالاة، انعكاساً لسياسات الحكومة. وما يزيد الطين بلة ويجعل الخبز أسوأ مما هو عليه، إتباع نظام المعتمدين الذين ينقلون الخبز مكدسا فوق بعضه ساخناً، فلا يحظى بالتهوية ولا التبريد ليبقى عجيناً محروقاً، بينما المفروض نقله بأقفاص بلاستيكية كي يحافظ على شكله وينال حقه في التبريد. وبغرض توفير بعض اللترات من المازوت يجهد القائمون على الأفران الخاصة والعامة على تخفيف قوة النار في الفرن، لتكون النتيجة هدر كبير من كميات الخبز المنتج، يستنزف الدعم المقدم لهذه المادة على خط النار الأخير.

أليس هذا انتهاكاً لأبسط حقوق المواطن؟ ورفعاً للدعم كيفياً من خلال التلاعب بمواصفات الرغيف؟ يبدأ بنوع القمح المستورد وينتهي بصناعته وطرق نقله ونظام توزيع الخبز عبر المعتمدين، الأمر الذي يُلحق أضراراً إضافية برغيف الخبز. لذلك فمن الضروري الاعتماد على نظام البيع عبر نافذة الفرَن مباشرة فقط، مع الأخذ بعين الاعتبار تنويع أوقات الإنتاج والتوزيع ليتمكن المواطنون من الحصول عليه عند الحاجة، ليلاً أو نهاراً، وخاصة في الأرياف، والمطلوب إعادة النظر بإجراءات رفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعي، لنأكل مما نزرع، ونحافظ على أمننا الصحي والغذائي، وكرامة وطننا ومواطننا ...

■ **يامن طوبر**

رد وتعقيب..

محطة «تل البيضا».. جوانب لا تزال غامضة

وصل إلى قاسيون التوضيح التالي من الشركة السورية لنقل النفط، رداً على مقال «رائحة فساد في محطة ضخ تل البيضا في الحسكة» المنشور في العدد /٤١٩/ من صحيفتنا..

«السيد رئيس تحرير جريدة قاسيون..

تقديراً لكم وللكلمة الصادقة الحرة التي تهدف إلى معرفة الحقيقة والحفاظ على المال العام وإعمال المصلحة العامة وجواباً لما نشر في جريدة قاسيون العدد /٤١٩/ تاريخ ٥/٩/٢٠٠٩ والذي يخص محطة تل البيضا العائدة للشركة السورية لنقل النفط، وحرصاً من إدارة الشركة على بيان الحقيقة ووضع الأمور في نصابها، نبين لكم الموضوع موضحاً بالوثائق التي تثبت صحة إجراءات الشركة في ترحيل الهوالك المعدنية، التي تراكمت لدى الشركة عبر السنوات الطويلة بكميات كبيرة نتيجة أعمال الصيانة والاستبدال للخطوط النفطية العاملة منذ عشرات السنين، وفي كافة المواقع التابعة للشركة، ومنها موقع محطة تل البيضا (موضوع المقال)، وتنفيذاً لتعليمات رئاسة مجلس الوزراء التي تلزم بترحيل هذه الهوالك إلى الشركة العامة للمنتجات الحديدية والفولاذية بحماة. فقد تم بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٩ إبرام اتفاق برقم ٤٦/٢٠٠٩ مع الشركة المذكورة لترحيل هذه الهوالك (وثيقة رقم /١/)

وبناء على هذا المحضر قامت الإدارة بتشكيل لجنة مركزية لدى فرعها بحمص بالقرار رقم /١٦٩ تاريخ ٥/٤/٢٠٠٩، مهمتها الإشراف على ترحيل الخردة وبيعها للشركة المذكورة (وثيقة رقم /٢/).

وبغية فرز هذه الهوالك والوقوف على إمكانية الاستفادة من بعضها مرة ثانية في العمل، تم تشكيل لجان فرعية لهذه الغاية ومنها لجنة مشكلة في محطة تل البيضا بتاريخ ٢/٧/٢٠٠٩ من فنيين مختصين بهذا العمل وممثل عن التنظيم الحزبي (وثيقة رقم /٣/).

كما تم تشكيل لجنة أخرى في نفس المحطة بتاريخ ٤/٨/٢٠٠٩ مهمتها الإشراف على عملية ترحيل الخردة (وثيقة رقم /٤/).

وقد قامت هذه اللجنة بمهمتها على أكمل وجه بموجب محضر رقم بلا تاريخ بلا المرفق به جدول برقم ٣٦٠/ص.ح تاريخ ١٦/٨/٢٠٠٩ الذي يبين أرقام السيارات التي رحلت الخردة مع أوزانها وأسماء سائقيها ومفصل هوياتهم (وثيقة رقم /٥/).

علماً أن هذه السيارات التي نقلت تلك الهوالك قد تم التعاقد معها من قبل الشركة العامة للمنتجات الحديدية والفولاذية بحماة نتيجة إعلان مناقصة محلية بالظرف المختوم (وثيقة رقم /٦/) ولا علاقة لشركتنا بها.

ومما تقدم ذكره أعلاه والمؤيد بالوثائق المذكورة، يتبين بأن هذه الموضوع لم يخرج عن إطاره القانوني.

وزيادة في الحرص والوقوف على ما ورد في المقال فقد تم تكليف مدير الرقابة لدى الشركة للتقصي والتحقيق في كل ما ورد ذكره في المقال من جهة، وعن موضوع وجود فوضى إدارية وفواتير غير دقيقة وفساد في المحطة (وثيقة رقم/٧/).

يرجى الإطلاع ونشر هذا الرد في نفس الصفحة التي تم نشر المقال بها.

■ **المدير العام المهندس نمير حبيب مخلوف**»..

تعقيب

نشكر المهندس نمير حبيب مخلوف مدير عام الشركة السورية لنقل النفط، على رده المكثف المؤيد بالوثائق، ونود توضيح النقاط التالية:

١- إن ما نشرته الصحيفة بالعدد /٤١٩/ عن محطة تل البيضا هي معلومات متداولة بين أغلب العاملين في المحطة، وخصوصاً ما يتعلق بترحيل الهوالك، ومن هنا كنا نتمنى أن تبادر الإدارة العامة للشركة السورية للنفط إلى إرسال لجنة لتقصي الحقائق مع جميع العاملين، ونحن من جهتنا سنحاول سريعاً إجراء تحقيق صحفي عن جميع جوانب العمل في المحطة.

لم يوضح الرد موضوع خروج الآليات المحملة بالمواد خارج أوقات الدوام الرسمي، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الآلية رقم ٠١٠٩٧٥ التي دخلت إلى المحطة بتاريخ ١٣\٨\٢٠٠٩ الساعة ١٤، وخرجت الساعة ١٨ رغم اعتراض رئيس الوردية الذي وافق على خروجها بعد تدخل رئيس المحطة، وفي ذلك دلالات واضحة، عدا عن كونه مخالفة للقوانين.

إن المعلومات المتداولة تفيد بأن اللجنة المشكلة مضمون الوثيقة رقم ٤ المرسلة من قبلكم، صدر قرار تشكيلها الحقيقي بعد نشر الموضوع في صحيفتنا، ولا يخفى على أحد موضوع قدرة الإدارات على تشكيل لجان بالتواريخ التي يشاؤونها بالاتفاق مع بعض الجهات الأعلى، كما أن اللجنة موضوع الوثيقة رقم ٣ لم يوقع عدد من أعضائها على المحاضر عدا عن كونهم لم يبلغوا بعضويتهم في اللجنة أصلاً فلماذا؟

إلام توصلت لجنة الرقابة الداخلية التي كلفت من قبلكم – مشكورين - بالتحقيق في الأمر؟

وبعد .. إننا إذ ننشر أية مادة تتعلق بأية منشأة أو دائرة أو مؤسسة، فإن القصد من وراء ذلك هو المصلحة العامة ومصلحة العاملين التي تشكل جزءاً من مصلحة الوطن، وليست لنا مشكلة شخصية مع أحد، ولكن مع الأسف تلجأ بعض الإدارات (نتمنى ألا تكون محطة ضخ تل البيضا منهم) إلى ممارسة الضغوطات ترهيبا وترغيباً على العاملين، وتتهمهم بإعطاء المعلومات للصحافة.

أنفلونزا قبض الرواتب والأجور في دير الزور

رغم تطور التكنولوجيا والأتمتة وما يُقال عن التطوير والتحديث، فإنّ معاناة المواطنين كبيرة ليسٍ من انخفاض الرواتب والأجور والتي تسمى معاشات فقط، ربما تشبيهاً لها بالإعاشة التي كانت توزع أيامٍ المجاعات، وإنما من هموم ومعاناة أخرى وبأشكال متنوعة، تُزيد الهموم هموماً، وتحديداً أيام القبض، حيث تتحول إلى أيام محشر وقبض للأرواح في مديرية التربية بدير الزور، والبنوك والمصارف التي يقبض منها المتقاعدون رواتبهم، علماً أن حلها ممكن إدارياً كما فعلت بعض الشركات، ولا يحتاج إلى قرارات عليا أو موافقات أو لجان.



ولنبدأ من مديرية التربية بدير الزور التي تعد من أكبر الدوائر الحكومية حيث يتبع لها نحو عشرين ألفاً من العاملين بمختلف الصفات، وذلك حسب تسمية القانون الأساسي للعاملين في الدولة، وخصص فيها ممرٌ للمحاسبين بطول عشرين متراً تقريباً ويتجمع في كل غرفة ثلاثة أو أربعة محاسبين، ويتقاطر العاملون القادمون من الريف والمدينة في اليوم الموعود إلى جو خانق بالروائح المتنوعة صيفاً وشتاءً وازدحام شديد معرضين أنفسهم للعديد من الأمراض التنفسية، وخاصة في مواسم الرشح والأنفلونزا، ويسميها البعض أنفلونزا الرواتب.

أمام هذا الازدحام الشديد والضغط النفسي، فوق الضغط الاقتصادي الاجتماعي، تسمع الشتم والسبّ كما أنّ العامل معلماً أو مدرساً لا يستطيع معرفة ما له وما عليه، فقط يوقع على استلام الراتب الصافي لأن نظام الأفيش لا يستخدم، وعليه أن يأتي في يوم آخر إذا أراد معرفة تفاصيل ذلك، والعديد من المحاسبين يحسم لنفسه الفوارق الجزئية وتتراوح بين خمس ليرات وخمس وعشرين ليرة، وبعض من يطالب بها يتعرض لنظرات شزر من المحاسب ونظرات تذمر من الآخرين الذين يريدون قبض رواتبهم بسرعة، فيضطر الأغلبية للسكوت قهراً أو خجلاً!! والأدهى من ذلك أن مديرية التربية قامت بتنظيم استمارات لكل العاملين فيها من أجل بطاقات الصرف الآلي منذ أكثر من سنة وخصمت قيمتها، وللآن لم تُنجز ولا يُعرف مصيرها!؟

وهنا نتوجه إلى مديرية التربية لحل هذه المشكلة وتخفيف المعاناة والضغط على المعلمين بإيجاد مراكز لصرف الأجور في غرب ووسط وشرق المدينة، والإسراع بانجاز بطاقات الصرف الآلي وتأمين الكوّات الكافية لذلك، وإلزام المحاسبين بصرف الرواتب كاملة عبر تأمين ما يُسمى (الفراطة) وكفى الله المعلمين شر القتال.

أما معاناة المتقاعدين ومعظمهم من كبار السن والأرامل، هؤلاء الذين لا يتحملون كل هذه الضغوط بسبب عُمُرهم ووضعهم الصحي والنفسي، كما أنّ الراتب التقاعدي أقل بكثير ولا يسد الرمق وخاصة المتقاعدين القدماء منهم، فمن يتوجه منهم إلى المصارف والبنوك يجد أنّ محاسباً واحداً يقوم بهذه المهمة والازدحام أكثر بأضعاف، ناهيك عن الأسلوب الجلف الذي يُعاملهم به المحاسبون، وصالة المصرف الزراعي بدير الزور مثلاً تفتقد إلى التكييف وحتى المراوح صيفاً والتدفئة شتاءً، ويعمّ به إهمال وفوضى واضحة للعيان من خلال وضع المبنى البالي والخزائن المخلوعة الأبواب ويظهر ما في أحشائها مبعثراً من أوراق وغيرها.. كما يفتقد إلى النظافة والتهوية، هذه الفوضى تنعكس على المواطن والعمل، فكثيراً ما يتغير العامل الذي يقوم بتسليم الرواتب وكثيراً ما يتوقف لعدم توفر النقود فيذهب مرّات لجلبها من المحاسب الرئيسي لذا تطول فترة الانتظار أو تنتهي وتؤجل إلى اليوم التالي.

هنا نتوجه أيضاً إلى إدارات المصارف لزيادة عدد العاملين في تسليم الرواتب على الأقل خلال يومين من بداية الشهر، وكذلك إلى إدارة التأمين والمعاشات بالإسراع بانجاز بطاقات الصرف الآلي، وللعلم لم ولن يقبض المتقاعدون المنحة إلاّ بعد العيد لأن الشيكات مركزية من الإدارة العامة بدمشق!! وإلى إدارة المصرف الزراعي بتلافي النواقص والفوضى وتأمين التهوية والتدفئة والنظافة والنظام، وإلى المسؤولين في الدوائر والمحافظة.

إن هذه الهموم والمعاناة جاءتنا عبر شكاوى عديدة، هي تعبر عن فساد إداري وروتين مسيطر وتسمح بفساد مالي متراكم، والأخطار الصحية منها كبيرة، ولكن حلها ليس معقداً ولا يحتاج إلى جهود جبّارة إذا توفرت الإرادة والمحاسبة.

■ **زهير مشعان**

أيها الطالب كفاك تذمّراً.. النتائج دقيقة

◄ **ميرنا ياغي**

«بقيت النتيجة على حالها».. تلك هي العبارة الوحيدة الممكن قراءتها على كل نتائج طلبات اعتراض قسم الإعلام بجامعة دمشق/ الفصل الثاني، بشقيه النظامي والمفتوح.

طلاب قسم الإعلام، وبعد انتظار عشرين يوماً تسابقوا خلالها لتقديم طلبات الاعتراض المشروطة بدفع خمسمائة ليرة لكل اعتراض، أذهلتهم النتيجة السلبية القاسية التي لم ينجُ منها طلب واحد من الطلبات الـ/٣٦٦/ المقدمة، فعبارة «بقيت النتيجة على حالها».. طالت جميع الطلاب دون استثناء، الأمر الذي نزل عليهم كالصاعقة.

سحنة عجيبة غطّت وجوه الجميع.. فتراهم مصفري الأوجه، ثقيلي الخطوات، يشكو كل منهم همه للآخر بتذمر وحيرة.. وبعضهم يفقد أعصابه، فيصرخ باستياء وألم: «يعني دفعنا خمسمائة ليرة (عالفاضي) والنتيجة بقيت على حالها»؟

إن حسرة الطلاب بالتأكيد ليس سببها المبلغ الذي ذهب هباء فقط، علماً أن معظمهم من معدومي الدخل، بل بسبب هدر الوقت والجهد الذي ينتظرهم، فالمادة المعترض على نتيجتها عبثاً، ستعاد دراستها والامتحان بها.. وقسم منهم سوف يضطر لإعادة الفصل القادم كاملاً، وقسم سيتوجب عليه إعادة السنة بحالها..

هناك من يعتقد أن سبب الخيبة الكبيرة التي أصابت الطلاب هذه المرة هو جرعة الأمل والتفاؤل الفاخرة التي بثها في عقولهم سلوك أساتذتهم ذائعي الصيت بالنزاهة والاستقامة، لاسيما وأن غالبيتهم أخذوا حيزاً واسعاً من كل محاضرة، وراحوا يتحدثون بها بفخر عن مبادئهم الثابتة وموضوعيتهم الراسخة التي يتحلون بها في تعاملهم مع العملية الامتحانية.

عموماً، وكنتيجة حتمية لهذه الصفات الخارقة للأساتذة المتفاخرين التي لابد وأنها تعبر عن أخلاقيات مختلفة عن الفساد السائد في معظم الجامعات، يبقى في الذهن سؤال حار:

ألم يجد أصحاب الأمر هؤلاء طلباً واحداً على الأقل، يستحق ألا تبقى نتيجة صاحبه السابقة على حالها؟

إن جواب الأساتذة يبقى حاضراً وتلقائياً عند فتح الموضوع معهم: «من نجح يستحق النجاح ومن رسب لا يستحق إلا الرسوب.. الأوراق تم تصحيحها بكامل الدقة والعناية، وقد أعطي لكل ذي حق حقه، (لا فيه خيار ولا فقوس)..

لذا رجاءً أيها الطالب الدائم التذمر، لا تشك، ولا تتذمر، فالنتيجة صحيحة، وحالها كحال كل الشؤون الأخرى في البلاد: (مزبوطة مية بالمية)..!!

قسم للهجرة والجوازات في مدينة منبج... فرحة لم تكتمل

استبشر أهالي مدينة منبج خيراً في افتتاح قسم للهجرة والجوازات في مدينة منبج وبدء العمل فيه، حيث يخدم هذا القسم الجديد أكثر من مليون نسمة في مناطق منبج وعين العرب وجرابلس وما يتبع لها، ويرتبط بفرع الهجرة والجوازات في المحافظة حاسوبياً، ويختص بإصدار جوازات السفر ومنح تأشيرات الخروج المتعلقة بالمواطنين السوريين وتنظيم أضابير جوازات السفر، وتم تزويد القسم بالكوادر المدربة وبكافة مستلزمات العمل، بحيث تستطيع العناصر المؤهلة والمدربة العاملة في هذا القسم القيام بمهامها، وهي خطوة جيدة لأهالي مدينة منبج ومناطقها، إذ وفرت عليهم عناء السفر ومشقاته وتكاليفه إلى محافظة حلب وخففت العبء الكبير عن المحافظة

ولكن... «يا فرحة ما كملت!» فكل من يريد الحصول على جواز سفر عليه تأمين «ورقة مهنة» كما هو متعارف عليه، باستثناء الذين تتوفر لديهم وثائق تثبت مهنتهم أو تحصيلهم الدراسي، وعلى غيرهم الذهاب إلى محافظة حلب لجلب «ورقة مهنة»!!

وإذا كان افتتاح هذا القسم قد جاء لإراحة المواطنين من أهالي المنطقة وما يتبع لها من مناطق وقرى، والتخفيف من مشقة السفر والتكاليف، فإن موضوع ورقة المهنة قد عطل كل هذه الأهداف كأن شيئاً لم يكن. فلم يستفد أحد من هذا القسم وخاصةً أبناء الطبقة الفقيرة من العمال والفلاحين.



إن أهالي مدينة منبج يطالبون المسئولون القائمين على المركز حل هذه المشكلة بافتتاح مركز أو مكتب في مدينة منبج للحصول على ورقة المهنة، ليتسنى لهم الحصول على جوازات السفر دون تحمل مشقة السفر وتكاليفه وهدر الوقت.

■ **أحمد طلعت**

حالات غلاء «سلاّلة» بين موجتين

◄ **جهاد أسعد محمد**

تقوم بعض وسائل الإعلام الحكومية وغير الحكومية بدور المدافع عن مصالح الناس عند كل موجة غلاء عارمة، فتجادل وتعارض وتستبين آراء الناس، وتلجأ إلى المقارنات بين المستجد الراهن والقديم المتغير، بصدق، أو بمراوغة غير مكشوفة غالباً، فتشارك في الجلبة القائمة، وربما تعمل على توجيهها إن استطاعت إلى ذلك سبيلا، ثم تخبو صيحاتها ومحاججاتها واستطلاعاتها الرافضة بالتدريج بعد مرور الموجة بسلام نسبي مع بعض الأعراض الجانبية اجتماعياً واقتصادياً.

وربما أكثر من يدرك هذه المعادلة القائمة بكل التعمد المطلوب هو الحكومة، لذلك لا تلجأ إلى اعتماد هذه الموجات العارمة من الغلاء إلا في أوقات وظروف محددة مدروسة جيداً، فتجنباً لصدمة قد لا تكون محمودة العواقب نتيجة هذه الموجات، ابتدعت طرقاً أخرى لتنفيذ مآربها مستفيدة من تراكم خبراتها في إطار التحكم بالوعي الكلي للناس. وهكذا راحت منذ زمن ليس بالقصير، تقوم بين موجتي غلاء برفع أسعار مواد محددة دون سواها، مع الأخذ بعين الاعتبار ألا تتضمن الأنواع المنتقاة أكثر من مادة أساسية واحدة.. تم ذلك عند رفع أجور النقل مع سلع وحاجات أقل أهمية كبعض المواد المستوردة، وعند رفع أسعار السكر مع مواد لا تهم سوى شريحة بعينها كقطع غيار بعض السيارات، وعند رفع أسعار الكهرباء.. والأحذية غير المحلية، والخضار.. وأجور المطاعم، واللحوم والفاكهة.. وأجور الفنادق... إلخ.

اليوم هناك شيء من هذا القبيل يحدث دون أي ضجيج يذكر كونه يخضع للمعادلة السليمة السابقة، فقد ارتفعت أسعار عدد لا بأس به من أنواع السجائر دون تقديم أي تبرير أو مقدمات، فالحمراء الطويلة (الجديدة) ارتفع سعرها من ٢٥ إلى ٣٠ ل.س، والحمراء القصيرة (ورق) من ١٥ إلى ٢٠ ل.س، وطال الرفع كل سجائر الغوتة بنسب مختلفة، وهو أمر أحدث ضجة في صفوف المدخنين، وما أكثرهم في سورية، ولكن من دون أن يكون لهذه الضجة أية نتائج في طريق الرفع كونه لم يأت ضمن موجة.. وبالمقابل تم تمرير رفع أسعار سلع أخرى أقل أهمية بشكل كبير دون أن ينتبه كثيرون لذلك، فبالتوازي مع رفع أسعار التبغ المصنع ارتفع سعر عرق الريان على سبيل المثال من ٢١٠ ل.س (سعر السوق) إلى ٢٥٠ ل.س، مع تخفيض كمية العبوة من ليتر إلى ثلاثة أرباع الليتر. وارتفع رسم دخول دار الأوبرا من ١٥٠ — ٣٠٠ ل.س.. ولا ندري على وجه الدقة ما هي الحاجات غير الأساسية الأخرى التي طالها الرفع، وإن كنا على يقين أنها كثيرة..

هكذا تتعامل الحكومة ومؤسساتها وفعالياتها مع (الجماهير الشعبية) التي يفترض أنها تعمل لتحقيق مصالحها وتلبية طموحاتها، وهكذا يحدث التحايل على التراكم الاجتماعي لإبقائه خاوياً ذاوياً خاملاً، فمن أين لهذا الشعب أن يدرك ما يجري حوله ليحاول تغييره؟ وكيف سيتسنى له الدفاع عن نفسه إذا كان لا يعرف أصلاً من أين، وكيف يتلقى الضربات المتتالية؟ وأين دور القوى الممثلة له التي يجب عليها، بالحد الأدنى، أن تعترض على ما يجري.. ولو بالكلام؟؟

m.jihad@kassioun.org

«فرّق تسد».. شعار الحكومة في تحديد تعرفة النقل وأسعار السلع!

◄ **وسيم الدهان**

غريب أمر الحكومة في الفترة الأخيرة، فمنذ ما قبل إطلاق رئيسها تهمة «المعادي» على الإعلام المناوئ للتوجهات الليبرالية التي ينتهجها الفريق الاقتصادي وعلى رأسه النائب الاقتصادي، تبتدع أساليب وطرقاً مختلفة لبث الفرقة بين صفوف المواطنين بغية دفعهم إلى الانشغال بالقضايا الثانوية الضيقة وإهمال حقوقهم الأساسية الصريحة والعريضة.. ولعل آخر الإجراءات التي تدفع إلى مثل هذا القول هو إعلان محافظة دمشق تقسيم تعرفة بعض خطوط الميكروباصات التي تخدّم أحياء مكتظةً بالسكان في المدينة إلى (خمسات) بعد أن اعتاد الناس دفعها كاملة (عشرات)، ومثال ذلك تجزئة تعرفة الركوب لخطي (جادات/ سلمية) و(الميدان/ الشيخ محي الدين).

«فرق تسد»، هي فكرة راسخة المعالم في وعي السوريين وقد تشربتها ضمائرهم منذ نعومة أظفارهم على مقاعد المدارس، حيث كان مدرسو التاريخ يكابدون كل جهد يملكونه لترسيخ هذه الفكرة، وكان خير مثال يطرحونه حينها «تقسيم الوطن العربي».. اليوم، وفي هذه اللحظات، بات من الممكن القول إن الحكومة لجأت إلى استخدام هذه الفكرة ضد المواطنين، فكيف ذلك؟!

بعد مضي ساعات من إعلان الفريق الاقتصادي في الحكومة السورية رفع الدعم عن المحروقات، تم تعديل معظم تعرفات النقل داخل دمشق بحيث تصبح ٩ ليرات سورية، وهنا بدأ السيناريو، فمن المعروف أن مشكلات كبيرة اندلعت بين المواطنين المطالبين بليرتهم الضائعة «فرق حساب» وبين السائقين الذين لم يجدوا حينها ليرات يعيدونها للركاب لأن المصرف المركزي كان قد أعلن للتو (وبعد أيام من رفع الدعم فقط) نيته إتلاف جميع ما في السوق من نقد معدني بفئة ليرة وليرتين، فما هذه المصادفة؟!

مرت الأيام، واستطاع بعض السائقين تجنّب غضب الركاب عبر تعويضهم عن ليرتهم بحبة «علكة» أحياناً أو «سكرة» بطعم النعناع أحياناً أخرى، وما هي إلاّ أسابيع قليلة حتى اعتاد الناس على دفع ١٠ ليرات بدل ٩ وبفم مطبق، ولكن الحكومة لم تكن نائمةً حينها، بل كانت (على ما يبدو) ساهرةً تراقب ما يجري على الأرض بين الناس، وحين وجدت أن مشكلات الليرة الواحدة المختلقة بدأت تتلاشى وبدأ الناس بالعودة إلى رشدهم، وكل ذلك على الرغم من تخفيض سعر ليتر المازوت خمس ليرات كاملة، انتبهت الحكومة إلى أن أمراً ما يلوح في الأفق، إنه رمضان الكريم الذي بمجرد أن بدأت تباشيره تلوح أخذت الأحاديث تدور حول ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية عموماً وأسعار اللحوم الحمراء على وجه التحديد، فبدأت الحكومة تناور «إعلامياً» لتبرئة نفسها ورمي رداء التقصير على بعض التجار، فتارةً تناقش طمعهم وجشعهم وتارةً تشاركهم في الربح عبر واجهات عرضها التي خصصتها لإقناع الناس بأنها لم تتخل عن دورها التدخلي الإيجابي خدمةً لمصالحهم، ولكن ما الذي جرى؟!

انشغل الناس بقضية اللحوم الحمراء وبدؤوا يتبادلون أفكارهم جهاراً نهاراً، وباتوا معارضين علنيين لسياسات الحكومة الاقتصادية، يطالبون بمزيد من التدخل لدعمهم، وحين اشتد عود احتجاجهم قليلاً، وبدأ الإعلام «المعادي» بتجريس الحكومة على صفحات الجرائد كل يوم بيومه، وجدت الحكومة حلاً سحرياً وقررت أن تلتف بسرعة حول الأمور وتعلن أنها بلا حول ولا قوة شأنها شأن المواطن العادي، فدعت إلى مقاطعة اللحوم الحمراء كسلاح لتخفيض أسعارها، وكأن اللحوم الحمراء ماكينة حلاقة أو «تنورة» صيفية!.

وهكذا، انتهى شهر الاستهلاك، وهدأت عاصفة اللحوم الحمراء و«نفدت» الحكومة من نق العباد، ولكن، إن فصل الشتاء (الثاني بعد رفع الدعم) قادم بجميع ما يحمله من مطالب بالدعم الذي تم إفشال إعادة توزيعه المزعومة قبل شهور فقط، وأمام خوف الحكومة من تزايد الاحتقان الشعبي الكامن الذي لا يمكن التنبؤ بمخرجاته، وبما أنه من الصعب جداً على الحكومة أن تدعو إلى مقاطعة البرد ومحاربة مروجيه، كان على الحكومة أن تفرّق العباد لتسود قوانينها من جديد، ريثما تعيد ترتيب أوراقها الليبرالية لابتلاع كل أوراق اللعب الأخرى، وبما أن الأمرين الأشد التصاقاً بهموم الناس ويومياتهم هما المواصلات وأسعار الغذاء، وبما أن التجربة علمت الحكومة أن إلهاء الناس ببعضهم البعض «شغلة بسيطة» فكان الخيار الأقرب إلى مخيلتها هو تجزئة تعرفة الميكروباصات، بحيث تصبح القضية قضية خمس ليرات وليس ليرةً واحدةً كما في المرة الأولى (والأمر الملفت للنظر أن المحافظة أقرت ٥ ليرات سعراً لنصف المسافة وليس ٤,٥، وهذه إشارة إلى التعرفة/ اللغم الأولى وإلى السعي الحكومي لبث الفتن بين المواطنين).

وبخصوص «فرق تسد» شعار الحكومة الجديد، فإنه والحق يقال ناجح، ونجاحه آت للأسف من التصاقه الشديد بيوميات الناس البسطاء، فالسائق مغبون كما الراكب مغبون، ولكنهما يتشاجران مرات ومرات كل يوم ظاناً كل واحد منهما أنه المغبون الوحيد.. وبينما هما يتشاجران يمكن تخيل شخص الحكومة الاعتباري (القادر على مقاطعة اللحوم الحمراء) يقهقه وقد انتفخ كرشه لشدة الضحك.. فيالها من قضية تلك التي يتشاجر عليها الناس وينسون من اختار معاداة مصالحهم، وياله من نهار.. وبئس الشعار!.

تحت يافطة العجز عن الإصلاح:

الشركة السورية ـ الفرنسية تتسلم مرفأ اللاذقية



◄ نزار عادلة

يبدو أن العقل الاقتصادي الانفتاحي لم يكتف بالمرسوم /٥٥/ لعام ٢٠٠٥ القاضي بالسماح للوكالات البحرية الخاصة بالعمل في المرافئ السورية، فها هو يسعى لإفساح مجال أوسع للمستثمرين للهيمنة الكلية على جميع فعاليات المرافئ السورية.

عموماً، قبل هذا المرسوم، كانت التوكيلات الملاحية، وهي شركة تابعة للقطاع العام الجهة الوحيدة التي تعد وكيلاً بحرياً لجميع خطوط السفن القادمة إلى سورية، وقد حققت الشركة خلال عملها أرباحاً وصلت إلى /١٦٥٠٠/ مليون دولار.. فلماذا حدث هذا الانعطاف؟

تراجع الإيرادات العامة

الآن، وبعد تجربة /٤/ سنوات مع الوكالات الخاصة، التي يبلغ عددها في مرفأي اللاذقية وطرطوس أكثر من /١٧٠/ وكالة، استطاعت خلالها انتزاع القسم الأكبر من الأعمال التي كانت تقوم بها الشركة العامة، لم تستفد الخزينة منها بشيء يُذكر، وبالتوازي تراجع دور الشركة العامة، وتراجع معه ما كانت تؤديه إلى الخزينة العامة.

ففي العام ٢٠٠١ بلغ حجم البضائع الواردة إلى المرافئ بحدود /٥,٧/ مليون طن، بلغ أرباح الشركة العامة منها /١٥٧/ مليون ليرة، وفي العام ٢٠٠٢ ارتفع الوارد إلى المرافئ إلى /٨,٤٧٣/ مليون طن، وحققت الشركة العامة للتوكيلات ربحاً قدره /٦٤٨,٦/ مليون ل.س. بينما في العام ٢٠٠٦، أي بعد أن دخلت الوكالات الخاصة، بلغ حجم البضائع الواردة /١٢,٧/ مليون طن، وكان ربح الشركة العامة /١٩٧,٦/ مليون ل.س فقط!.. وهنا يظهر حجم الخسارة التي حلت بشركة التوكيلات العامة، والأرباح التي حصلت عليها الوكالات الخاصة دون أن تقدم للخزينة ما كانت تتوقعه.

فقد بلغ مجموع ما قدمته الوكالات الخاصة كضريبة على كل الأرباح والمقدرة بحدود المليار ليرة عن عام ٢٠٠٥، مبلغاً قدره /٤,٨٨٢/ مليون ل.س، في حين حولت الشركة العامة في العام نفسه ضريبة دخل ومن ربح قدره /٢٠٣,٩/ مليون ل.س، مبلغاً قدره /٦٩,٩/ مليون ل.س.. وهنا يظهر تراجع الإيرادات الذي لحق بخزينة الدولة. ونضرب مثالاً آخر، ففي العام ٢٠٠٦ دفعت الوكالات الخاصة ضريبة دخل /٤,٤٣/ مليون ل.س عن كل أعمالها وأرباحها، في حين قدمت الشركة العامة /٦٩/ مليون ل.س، بالإضافة إلى أن الشركة حولت مئات الملايين إلى صندوق الدين العام.

النتائج الأولية

قامت الوكالات الخاصة بمخالفة المرسوم /٥٥/ الذي ينص على أن تستقدم هذه الوكالات خطوطاً ملاحية جديدة وبواخر جديدة، ولكن هذا لم يحصل، بل سحبت الخطوط والبواخر التي كانت مع الشركة العامة.

عشرات المذكرات رفعت إلى الجهات الوصائية محذرة من هذه النتائج قبل أن تظهر، ولكن القرار اتخذ.

الجهات الحكومية تبرر بأن الفساد استشرى في المرافئ، وكذلك فإن شركة التوكيلات العامة ليست لديها القدرة على التجديد وتجاوز الروتين والبيروقراطية والتطور العالمي، وأن الشركة تشهد ترهلاً إدارياً وعدم مرونة، وأن هناك شكاوى كثيرة بهذا الخصوص، وهذا قد يكون صحيحاً بمعظمه، ولكن هل الحل بالخصخصة على طريقة الليبراليين الجدد إذا كان لابد من تطوير عمل المرافئ..

ثم هل تجاوزنا الروتين والفساد بعد مرور أربع سنوات على بدء عمل الوكالات الخاصة؟ وماذا تقول الوقائع؟

الوقائع تقول إن أسلوب العمل يتردى يوماً بعد يوم، وأن هناك نسبة تضرر بالبضائع، وغرامات تأخير على البضائع والحاويات التي تعمل لدى هذه الوكالات، بالإضافة إلى تآمر هذه الوكالات على الوكالة العامة من خلال الطلب منها تخفيض الرسوم من أجل إلغاء بدل رسم الوكالة التي يدفعونها إليها لمعرفتهم بأن هذا الإجراء سيؤدي إلى إخراجها من العمل وإفلاسها وتسريح عمالها.

لم يكتف العقل الاقتصادي السائد بهذه النتائج، لذلك وبدءاً من أول الشهر الحالي، بدأت محطة حاويات دولية عملها في مرفأ اللاذقية، حيث يقوم بتشغيلها ائتلاف شركة سورية القابضة مع شركة CMA الفرنسية، وفي اجتماع قبل بدء العمل أشار مدير مرفأ اللاذقية إلى الزيادة الواضحة في حركة البضائع خلال العام الحالي مقارنة مع العام الماضي، مشيراً إلى زيادة /٦/ مليون طن من البضائع المستوردة والمصدرة، تقابلها /٥/ ملايين طن العام الماضي. أيضاً هناك زيادة في عدد الحاويات، حيث بلغت هذا العام /٣٦٥/ ألف حاوية، وفي العام الماضي /٣٣١/ ألف حاوية.

طبعاً، لم يشر مدير المرفأ إلى الأرباح التي حققتها الوكالات الخاصة وإلى أرباح شركة التوكيلات العامة. ويفتخر بحجم البضائع المستوردة والمصدرة في العام الحالي /٦/ مليون طن وفي العام الماضي /٥/ مليون طن، ونذكره بأنه في العام ٢٠٠١ وقبل وجود الوكالات الخاصة بلغ حجم البضائع /٥,٧/ مليون طن. وأرباح الشركة كانت /١٥٧/ مليون ل.س.. ويبقى السؤال هل حجم البضائع الواردة والمصدرة تأتّى بفضل الوكالات الخاصة؟

لمن يريد أن يعلم

المشكلة التاريخية في كل من مرفأي اللاذقية أو طرطوس كانت تكمن في النقص بعدد الآليات، والنقص في الكوادر والعمال، وقد بادرت الدولة بإحضار الآليات المطلوبة في العام ٢٠٠٧ وبمبلغ قدره /٢,٤٠٠/ مليار ل.س هذا في مرفأ اللاذقية.

وبالنسبة لمسألة الترهل الإداري والقوانين الصارمة ووجود جهات وصائية عديدة، فالسؤال: هل كل ذلك من صنع الأقدار لكي نقف أمامها في عجز مطبق، أو نقوم بانعطافات انتحارية؟

وهل أصيب الشعب السوري بالعجز والعقم عن أن يتخذ أي قرار إداري إصلاحي حتى تسلم شركاتنا الرابحة إلى شركات أجنبية؟

هذا ما يحدث فعلاً ليس في المرافئ فقط وإنما في مؤسسات أخرى، ومنها على سبيل المثال: مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

وزيرة الشؤون الاجتماعية تقول «حصلنا على مبلغ من البنك الدولي كمساعدة لإجراء إصلاح في المؤسسة، ودفعنا هذا المبلغ لـ«خبيرة اكتوارية» أجرت دراسة حول واقع المؤسسة واتخذت قرارات الإصلاح».. والسؤال: ما هي قرارات الإصلاح التي اتخذت؟ إن الجواب بات معروفاً، ولا يحتاج إلى شرح نظري فالوقائع على الأرض هي التي تجيب عن كل الأسئلة!.

المرفأ أيضاً وأيضاً

الطاقة الاستيعابية لمرفأ اللاذقية هي /٨٠٠/ ألف حاوية وفق مساحاته وأرصفته الحالية، وقد وصل إنتاجه السنوي إلى /٥٤٠/ ألف حاوية، وكانت إدارته تخطط أن يصل العدد إلى السقف، أي /٨٠٠/ ألف حاوية، لذلك فالمطلوب الذي تأمله الحكومة من الشركة المستثمرة أن تصل إلى هذا السقف.

يقول رئيس نقابة النقل البحري في اللاذقية:

المرفأ بإمكانياته الحالية وبسواعد عماله تضاعفت إنتاجيته، لتضاهي إنتاجية مرافئ متطورة كثيرة تفوقه بالإمكانيات المادية والتجهيزات الحديثة، ومردوديته في ازدياد مستمر وخاصة في مجال تناول الحاويات. وقد تعاقد المرفأ مع شركات عالمية لشراء روافع وآليات حديثة ومتطورة وتم دفع ثمنها بالمليارات، وهي الآن موجودة لدينا.

والسؤال: ما هو مبرر الشركة؟ أو الاستثمار؟ وأين الدراسة الاقتصادية الواضحة التي تثبت الجدوى الاقتصادية من الشراكة مع الغير، وتتساءل عن الشيء الذي تعذر على المرفأ تقديمه لتحسين عملية الإنتاج لنبحث عن شريك مجهول لتقديمه.

المرافئ هي جزء من السيادة الوطنية.. فكيف تم التفريط بها؟

ويتابع قائلاً: إننا لا ننظر إلى المرافئ من الناحية الاقتصادية البحتة فحسب. بل ننظر لها بشكل أعم وأكبر، تشمل الجانب الاجتماعي، وكذلك الجانبين الأمني والعسكري باعتبارنا في حالة مواجهة دائمة مع العدو الصهيوني والمخططات الأميركية.

ويقول اتحاد عمال اللاذقية في تقريره إلى مجلس الاتحاد الأخير:

لابد من التوقف عند الشركة العامة لمرفأ اللاذقية، وعقد استثمار الحاويات الذي جرى توقيعه تحت صيغة فصل الإدارة عن الملكية. وبالتشاركية في الإدارة. وهذا النهج التشاركي الذي تفهمه هو الممارسة والسيطرة في الميدان الاقتصادي ونقل الملكية من عامة إلى خاصة.

لقد عملنا في اتحاد عمال اللاذقية لوقف توقيع العقد من خلال مشاركتنا في اللجنة الإدارية لشركة مرفأ اللاذقية. وجرى التحفظ على العقد مؤخراً حتى يتم توضيح الأمور التالية:

ما مبرر فصل الإدارة عن الملكية؟

هل هو لإدخال تكنولوجيا جديدة وحديثة؟

ولكن شركة المرفأ قامت بإدخال هذه التكنولوجيا «روافع كانتري وموبايل كرين»، وهي مستمرة في ذلك من خلال الإرباح التي تحققها سنوياً.

إن الشركة التي جرى توقيع العقد معها هي شركة قيد التأسيس، وبالتالي لا تتوفر لدينا المعلومات عن نظامها وماهيتها، ولم يتم تقديم دراسة عن هذا المشروع.

العقد لم يحدد الآلية القانونية لكيفية انتقال العاملين من المرفأ إلى الشركة، بالإضافة إلى قضايا أخرى متعلقة بمطارح الإيراد، بدل الترصيف، إعادة التسليم، كيفية توزيع الواردات، أعمال الصيانة. اهتلاك الآليات. بالإضافة إلى أن الشركة المستثمرة ستحوز على /٧٠٪/ من عمل المرفأ. لذا لا نرى أن هناك مصلحة وطنية بالمضي في هذا الاستثمار.

رغم كل ما سبق، وقع المحظور، والشركة السورية القابضة مع الشركة الفرنسية نالت مبتغاها وبدأ عملها في ٢٠٠٩/١٠/١ .. إنها خصخصة من نوع آخر.. نوع سوري بامتياز.. والكل يعرف عواقبه.. المرافئ هي جزء من السيادة الوطنية.. فكيف تم التفريط بها؟

■■

هل هناك إنـجازات واقعية للحكومة بتنفيذ الخطة الخمسية العاشرة؟!!

■ حسان منجه

أشارت بعض المصادر الحكومية ونحن على أبواب نهاية الخطة الخمسية العاشرة، إلى أن الخطة الخمسية الحادية عشرة تطمح لتحقيق معدل نمو يصل إلى ٨٪، وتخفيض لمعدل البطالة يصل إلى ٤٪، وللوقوف على الإمكانية الواقعية والفعلية لتحقيق هذه الأرقام، كان لا بد من مراجعة الانجازات الحكومية المحققة في الخطة الخمسية العاشرة، وذلك من خلال طرح السؤال الأساسي: هل استطاعت هذه الخطة تخفيض البطالة والفقر عبر تحقيق أرقام نمو فعلية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية (صناعة، زراعة)؟! حيث تعد هذه هي المنعكسات الأساسية المفترضة، على حياة المواطن، لأية خطة اقتصادية، في أي بلد كان!!

طموحات الخطة العاشرة

كانت الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦-٢٠١٠ تهدف في نهايتها للوصول إلى معدل نمو ٧٪ من اجل خلق ١,٢٥٠ مليون فرصة عمل، إضافة إلى خفض معدل البطالة من ١٣٪ إلى ٨٪، وتخفيض نسبة من هم تحت خط الفقر الأدنى إلى ٧,١٢٪ مقارنة مع ١١,٤ في نهاية الخطة الخمسية التاسعة، كما ارتفعت نسبة من هم تحت خط الفقر الأعلى من ٣٠٪ إلى ٤٢٪.

أما على الصعيد القطاعي، فقد توجب نمو قطاع الصناعات التحويلية خلال الخطة الخمسية العاشرة بنسبة ١٥٪ مقارنة مع ٨٪، وقطاع الكهرباء والماء بنسبة ١٣٪ مقارنة مع ٣,٩٪ نهاية الخطة الخمسية التاسعة، ونمو قطاع الزراعة ٤٪، والقطاع العقاري ١٢٪، والقطاع السياحي ١٢٪، والخدمات ٥٪.

ما الذي تحقق فعلياً؟!!

تمثل سياسات الإفقار المنفذة من الحكومة السورية، أفخر الصناعات السورية التي ستدخل الحكومة بفضلها موسوعة (غينيس) القياسية، حيث حازت سياساتها الإفقارية على ثناء وتأييد أساتذتهم في المؤسسات الدولية (صندوق النقد، البنك الدولي)، فالفقر حافظ عبر سنوات الخطة الخمسية على صدارته قائمة هموم الشعب السوري، بفضل ارتفاعه المستمر عاماً بعد عام، مع مرور سنوات الخطة، وهذا ليس مجرد كلام صحفي أو «حكي جرائد»، بل إن إحصاءات هيئة تخطيط الدولة الأخيرة، أكدت ازدياد معدلات الفقر بشكل عام، حيث ارتفع خط الفقر الأدنى من ١١٪ ليصل إلى ١٤٪، والحد الأعلى للفقر ارتفع أيضاً من ٣٠٪ إلى ٤٢٪.

كما أكد ذلك، تقرير لعدد من الباحثين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سوريا للعام ٢٠٠٧، إضافة إلى آخر إحصاءات الحسابات القومية المتوفرة من المكتب المركزي للإحصاء التي تقول إن نسبة عدد الفقراء في العام ٢٠٠٧ باستخدام خط الفقر الأدنى قد ارتفعت من ١١,٤٪ عند إعداد دراسة العام ٢٠٠٤ ليصل إلى ١٤,٣١٪ في العام ٢٠٠٧، أي أنها قد ارتفعت حوالي ٣٪ خلال ثلاثة أعوام، وبمعدل ١٪ سنوياً، الأمر الذي رفع عدد الفقراء في سورية خلال السنوات الثلاث حوالي ٦٠٠ ألف فقير حسب تقديرات المجموعة الإحصائية، ليصل بذلك عدد الفقراء السوريين المعدمين غير القادرين على تأمين احتياجاتهم الأساسية من الطعام إلى ٢,٧٣ مليون فقير في العام ٢٠٠٧.

كما أن تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٩ أكد ارتفاع نسبة الحد الأدنى للفقر في سورية إلى ٢٢٪ والحد الأعلى للفقر إلى ٤٤٪. وكان آخر الإحصاءات المؤكدة على ارتفاع الفقر بين الشعب السوري هو تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية العربية للعام ٢٠٠٩ الذي أوضح أن معدلات الفقر العام في سورية تتراوح بين ٢٨,٦٪ و٣٠٪.

ارتفاع البطالة وانعدام الأمن الاقتصادي

أما بالنسبة للبطالة التي تعد مصنعاً لإنتاج الفقر الأوتوماتيكي، والسبب الرئيس لانعدام الأمن الاقتصادي، فالأمر لم يكن أفضل حالاً، حيث أكد تقرير صادر عن الاتحاد العام لنقابات العمال في منتصف العام ٢٠٠٨ تعمق ظاهرة البطالة في سورية بعد أن وصل معدلها إلى مابين ١٤-١٦٪، مرجحاً في الوقت ذاته استفحال ظاهرة البطالة في سورية، بفعل سياسات التشغيل التي تتبعها الدولة في القطاع العام والقطاع الإداري، المتمثلة بالتوقف عن التعيين بشكل عام، كما أن القطاع الخاص يركز في أعماله على قطاعي التجارة والخدمات التي تشكل ما يقارب ٥٠ ٪ من مشاريعه بدلاً من توظيف أمواله في مشاريع صناعية وزراعية، مما قلل من امتصاص الأعداد الكبيرة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل والمقدرين بنحو ٣٠٠ ألف عامل سنوياً. وتشير أيضاً العديد من الدراسات الاقتصادية إلى أن معدل البطالة في سورية التي تشمل جميع العاطلين عن العمل القادرين عليه والباحثين عنه دون أن يجدوه، تتراوح بين ١٥ — ٢٠٪ من إجمالي القوة البشرية السورية. كما أشارت بيانات منظمة العمل العربية لعام ٢٠٠٨ إلى أن المعدل الإجمالي لنسبة البطالة في البلدان العربية ١٤,٤٪ من القوى العاملة مقارنة بـ٦,٣٪ على الصعيد العالمي.

أما بالنسبة لأرقام النمو فقد أوضح النائب الاقتصادي عبدالله الدردري أن الخطة الخمسية العاشرة حققت نمواً اقترب من السيناريو التفاؤلي أي ٧٪، على الرغم من أنها واجهت سيناريو تشاؤمياً يحقق نمواً ٤٪ فقط. في الوقت الذي تشير فيه أحدث أرقام المؤسسات الدولية الراعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الحكومي، والموجِّهة له إلى عكس ذلك، حيث أكد تقرير صندوق النقد الدولي الأخير المقدم إلى الحكومة السورية أن معدل النمو بين عام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ لم يتجاوز ٥٪، وتوقع الصندوق أن يكون معدل النمو بحدود ٣,٩٪ في عام ٢٠٠٩، وهذه هي أرقام أساتذتهم ومستشاريهم!! فما هي الأرقام الحقيقية إذاً؟! والسؤال: من أين أتى الفريق الاقتصادي بالسيناريو التفاؤلي وبالنمو بنسبة ٧٪؟!! بالإضافة إلى أن مكاتب الإحصاء الدولية أكدت أن نمو الاقتصاد السوري لا يزيد على ٣,١٪.

كيف تزداد البطالة والفقر والنمو الاقتصادي في تحسُّن؟

أما الأساس والحكم الفصل في قضية النمو هو انعكاس هذا النمو المحقق على المجتمع والمواطن السوري بالدرجة الأولى، وهذا هو الذي يحدد جدية أرقام النمو وحقيقتها، فهل تحسَّن الواقع المعيشي للمواطن السوري؟! وكيف تزداد البطالة والفقر ونقول إن النمو الاقتصادي في تحسُّن؟! كما أن الأسعار وحسب مؤشر «قاسيون» ارتفعت من شباط ٢٠٠٧ حتى أب ٢٠٠٩ بنسبة ١٨٠ ٪ بينما لم تزد الرواتب خلال هذه الفترة إلا مرة واحدة بنسبة ٢٠٪ وهذا للقطاع العام فقط دون القطاع الخاص وحتى المشترك، فالنمو انعكس ارتفاعاً في أسعار سلة المواطن الغذائية ومعيشته بشكل عام، والنمو المتحقق أدى إلى زيادة غنى الأغنياء وإفقار الفقراء، لأن جميع القوانين والإجراءات الاقتصادية المتبعة كانت في مصلحة هؤلاء الأغنياء وتنفيذاً لمصالحهم، ابتداءً بالضريبة كونها أحدثت تخفيضات على الدخول الكبيرة من الشركات والعقارات، بينما بقيت الضريبة على الدخل ثابتة دون تخفيض، مروراً بكذبة إعادة توزيع الدعم الهادف إلى الإلغاء التدريجي، وانتهاء بالاستمرار في خطى وإجراءات ممنهجة جل ما تفعله هو زيادة الاحتقان الاجتماعي..

■■

الحكومة توقف شركات في القطاع العام..

تبرير الجريمة بتسميتها «رصاصة رحمة»!

◄ **يوسف البني**

بات معروفاً أن رئيس مجلس الوزراء كان قد أرسل إلى وزارة الصناعة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٢ الكتاب رقم ١/١٥٤٢، والذي يتضمن أسماء ١٧ شركة من شركات القطاع العام تابعة للمؤسسات النسيجية والغذائية والهندسية والكيميائية والأسمنت، لدراسة وضعها المادي والإنتاجي، تمهيداً لتصفيتها وطرحها للخصخصة أو الاستثمار بعد توقيف العمل فيها بقرار رسمي، بحجة أن هذه الشركات متعثرة أو متوقفة عن الإنتاج وتشكل عبئاً على القطاع العام.

وهذه الشركات هي: شركة حمص للغزل والنسيج والصباغة، شركة حرير دريكيش، الشركة السورية للبسكويت والشوكولا (غراوي)، شركة كونسروة الميادين، شركة صناعة الزيوت والصابون العربية بدمشق، شركة دمشق للمنتجات الغذائية (كاميليا)، الشركة العربية لصناعة الأخشاب باللاذقية، معملا العلب المصنعة من المطاط والغازات في الشركة السورية للبطاريات، معمل بطاريات القدم، خطوط إنتاج شاشات الأبيض الأسود والهواتف والريسيفر في شركة النصر (سيرونكس)، الشركة العامة لصناعة المحركات باللاذقية، الشركة العامة لصناعة الألمنيوم في اللاذقية، الشركة العامة للكبريت والخشب المضغوط وأقلام الرصاص، معمل الخزف في الشركة العامة للصناعات الزجاجية والخزفية بدمشق، الشركة العامة للدباغة بدمشق، شركة حلب لصناعة الأسمنت الأميانتي، معمل أسمنت برج إسلام التابع لشركة الشهباء للأسمنت بحلب.

حينها، وقفت القوى الوطنية الشريفة ضد هذه الطروحات، وقال العمال وتمثيلهم النقابي كلمتهم المعترضة والرافضة لها، وكان لـ«قاسيون»، الصوت الناطق بلسان الجماهير الكادحة، والمدافع الأول عن لقمة عيش المواطن ومكتسبات الطبقة العاملة، الموقف المشرف بالمطالبة بدعم شركات القطاع العام وتحديث خطوط الإنتاج فيها والحفاظ عليها كملكية عامة يحميها الدستور، وقامت بفضح السياسة الليبرالية التي ينتهجها الفريق الاقتصادي في الحكومة، الساعي بلهاث مجنون وراء مخططات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في خصخصة شركات القطاع العام وطرحها للاستثمار.

ومنذ ذلك الوقت وحتى اليوم، عملت الحكومة على تنفيذ مخططها على مسارين: مسار أول عملي، سريع، غير معلنة أهدافه البعيدة، يهرول نحو الخصخصة واللبرلة بذرائع مختلفة.. أما المسار الثاني فهو علني مراوغ يستجيب ظاهرياً لطموحات المواطنين ويظهر الحكومة بصورة من يحافظ على مصالحهم وشؤونهم، حيث خصص مجلس الوزراء الحيز الأكبر من جلساته لمناقشة واقع القطاع العام الصناعي، وسبل ومتطلبات تطويره، والصعوبات التي يشكو منها، ومقترحات الوزارة لمعالجتها بهدف تطوير أداء هذا القطاع وزيادة إنتاجيته وتعزيز قدرته التنافسية، ووافق مجلس الوزراء على اعتماد الإجراءات والتوجهات التالية رسمياً:

١- إلغاء احتساب الاهتلاكات عن الأصول المستهلكة دفترياً.

٢- الموافقة لمدة ثلاث سنوات بداية من ٢٠٠٩/٧/١/ على اعتبار المؤسسات الصناعية وحدة مالية مستقلة بحيث يقدم بيان ضريبي موحد عن نتائج أعمال المؤسسة وشركاتها ويتم تسديد ضريبة دخل الأرباح عن الأرباح المحققة بعد حسم خسائر الشركات المتعثرة والمتوقفة وذلك عدا مؤسستي القطن والتبغ.

٣- السماح للمؤسسات والشركات التابعة لها بالاحتفاظ بالفوائض المالية المحققة لديها على أن تقوم هذه الشركات بتسديد كتلة الرواتب والأجور في الشركات المتعثرة وذلك عدا مؤسستي الأقطان والتبغ وذلك اعتباراً من ٢٠٠٩/٧/١/.

٤- تشميل مشاريع القطاع العام الصناعي الجديدة بأحكام المرسوم ٥١ لعام ٢٠٠٦ والمرسوم ٨ لعام ٢٠٠٧ بهدف الاستفادة من المزايا والإعفاءات الممنوحة في هذا المجال للقطاع الخاص.

٥- الموافقة على بيع الغزول في الأسواق الداخلية لمن يشاء من أجل زيادة مبيعاتها.

٦- الموافقة على رفع سقف الشراء المباشر إلى ٣٠٠ ألف ليرة سورية لآمر الصرف، وإلى ٥٠٠ ألف بموافقة الوزير، ولكل حالة على حدة، ولجميع الوزارات.

٧- السماح لشركات القطاع العام الصناعي بتوقيع عقود تأمين صحي للعاملين فيها مع المؤسسة العامة للتأمين.

٨- التنسيق مع المصرف الصناعي لتأمين القروض اللازمة لمشاريع الشركات والمؤسسات من فوائضها المالية المودعة لديه.



ولكن، وبعيداً عن هذه المقررات الرنانة، مرر مجلس الوزراء خلسة بعض التوجيهات والتعليمات الرامية إلى تدمير مفاصل القطاع العام، وصولاً إلى القضاء التام عليه وخصخصته، ومن هذه التوجيهات:

١- إيقاف العمل في الشركات والخطوط الإنتاجية المتوقفة عن الإنتاج على أن يستمر العاملون في هذه الشركات بتقاضي رواتبهم.

٢- نقل العمالة الفائضة في المؤسسات والشركات الصناعية إلى الجهات الإدارية ضمن كل محافظة.

٣- توجيه اللجنة الاقتصادية بدراسة طرح الشركات المتعثرة أو المتوقفة أو أي أملاك غير مستثمرة لديها للاستثمار بجميع أشكاله، وإقرار عقود الإدارة مع شركات خاصة لإدارة كل أو جزء من الشركات التابعة، والتصديق على عقود اتفاقيات تسويقية مع شركات محلية وعالمية.

أما على الصعيد العملي فكان التحرك سرياً للغاية، حيث خرجت وزارة الصناعة مع مجالس الإدارات في الشركات المذكورة بصيغ تسمح لها بالقضاء على هذه الشركات نهائياً بحجة (إطلاق رصاصة الرحمة عليها)، وقد توَّج هذا التحرك بالقرار الصادر عن وزير الصناعة بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٩ والقاضي رسمياً:

مادة ١: يوقف العمل في الشركات والمعامل والخطوط الإنتاجية (المذكورة آنفاً)

مادة ٢: يستمر العاملون في الشركات والمعامل والخطوط المذكورة أعلاه بتقاضي رواتبهم في حال لم يتم نقلهم إلى جهات أخرى، وذلك خلال...

مادة ٣: يتولى أعضاء اللجان الإدارية في الشركات موضوع إدارة مواقع شركاتهم بالتناوب فيما بينهم...

مادة ٤: تتولى إدارات الشركات موضوع تنظيم أعمال الحراسة والأمان والمناوبات الليلية...

مادة ٥: تُشكَّل لجان فنية من إدارة كل شركة مهمتها جرد الموجودات الثابتة والمخازين في الشركة، وتقييمها بالقيمتين الدفترية والفعلية.

لم يمهل القرار الشركات المتعثرة، والتي بدأت تستعيد عافيتها، بالاستفادة من فوائضها المادية بعد سنوات طويلة من الإنهاك والاستحلاب، وجاء خطوة خطيرة لإكمال جريمة القضاء على القطاع العام، والفائدة الوحيدة المرجوة منه هي تشجيع الاستثمارات الوهمية لحيز متزايد من القطاع الخاص المحلي والوافد، الذي لا يهمه سوى الربح الفاحش، والقبض بيد من حديد على لقمة عيش جميع المواطنين، والتحكم بها استغلالاً واحتكاراً..

وفي الختام يحق لنا أن نتساءل: أين مشروع قانون إصلاح القطاع العام الصناعي؟ وأين ذهبت الإجراءات /٢٤/ التي قيل إن وزارة الصناعة اتخذتها من أجل إصلاح وإنقاذ شركات القطاع العام الصناعي؟ وإلى متى ستستمر الحكومة بصرف أجور العمال المعطلين عن العمل، وهي التي لم تشتهر في يوم من الأيام برأفتها على كادحي الوطن؟!

■■

قرار الحكومة بإغلاق بعض الشركات العامة كما يراه النقابيون

إبراهيم اللوزة:
قرارات الحكومة تهدف للقضاء على القطاع العام

قامت «قاسيون» برصد ردود فعل بعض النقابيين المعروفين على قرار وزارة الصناعة بإيقاف عدد من شركات القطاع العام...

المناضل النقابي المعروف **إبراهيم اللوزة** الذي أكد أن معظم القرارات المتخذة في القطاع العام الصناعي تأتي بشكل اعتباطي، ولا تستند في أغلب الأحيان لأية وقائع أو حقائق مؤكدة، بل هي مجرد مجموعة من الإجراءات والقرارات تهدف للانقضاض على هذا القطاع بشكل متعمد، فالحكومة تتناسى دائماً أن هذه القطاع كان أساس الاقتصاد الوطني.

إن هذه الحكومة ومنذ استلامها لمهامها تتخذ قراراً تلو الآخر ضد السياسة التي اتبعها الحزب والدولة والمجتمع، فلم تقدم أية مساعدة أو مقترحات لإنقاذ هذه الشركات، بينما كانت تعقد الجلسات لوضع قوانين للقطاع الخاص، والمؤتمرات المحلية والعالمية للتجار والصناعيين، بينما لم تحاول عقد مؤتمر واحد بشأن القطاع العام، ومهما بررت الحكومة بأنها ستضمن حق العامل، عن طريق إنشاء لجان في كل معمل، فإن ضمان حق ملكية القطاع العام هو الأهم، لأنه بالأصل ملكية وطنية للشعب.

وأشار اللوزة إلى أن هذه القرارات تهدف إلى تدمير هذا القطاع الحيوي الذي كان الأساس في الثبات والصمود على الموقف الوطني، لأنهم لم يطرحوا الشركات الخاسرة فقط، بل قاموا بخصخصة وطرح الشركات الرابحة أيضاً للاستثمار.

وفي رده على سؤالنا حول الحلول المطروحة، أجاب اللوزة أن الحكومة هي من يمتلك الحل إذا وجدت النية الصادقة، لكن الحكومة تستسهل بقرارتها عمليات الاستثمار، علماً أن الإدارات الفاسدة التي تعاقبت على هذه الشركات، والتي نهبت أغلب إنتاجها على حساب تطور هذه الشركات وأرباحها كانت أحد أهم أسباب خسارتها، وبالمقابل ازدادت أرباح شركات القطاع الخاص لأنها كانت تحاسب إداراتها على أدق التفاصيل المالية وغيرها، والنتيجة خسارة الدولة المليارات من الليرات على حساب الخزينة والمواطن، خاصة بعد أن تم فتح الأسواق وتحرير الأسعار، وأصبح البلد مكاناً رحباً للسمسرة، تحت يافطات ومسميات متعددة.

وأكد اللوزة في ختام حديثه أن مجرد إعطاء هذه المواقع (الشركات) لمجموعة من التجار دليل على ما كان يرسم لها منذ زمن طويل من أجل إسقاطها، وأنه كنقابي قديم يرفض هذا القرار رفضاً قاطعاً.

أما **جمال القادري**، وفي رد فعل أولي على هذه القرارات، فقد قال في مجلس اتحاد عمال دمشق أن القطاع العام كان ومازال الملجأ الآمن للمواطن السوري... مع العلم أن القطاع العام كان المكون الأساس للخزينة على مدى عقود طويلة، ولم يعتبر في تاريخه أن رواتب عماله هي منة من أحد، لأن هذه الرواتب هي حق لكل عامل قضى نصف عمره وراء الآلات في كافة القطاعات الإنتاجية.

وأوضح القادري أن الأزمة الراهنة هي أزمة الصناعة السورية بقطاعيها العام والخاص، نتيجة تداعيات وانعكاسات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وكل هذا يعني نقصاً في السيولة، وانخفاض القدرة الشرائية لدى المواطن.

وقد علق **غسان السوطري** رئيس نقابة الصناعات الكيماوية على القرار بالقول: «إن تحويل ١٧ شركة للاستثمار والإغلاق بكل هذه البساطة أمر يدعو إلى الكثير من الاستغراب، وهو في غاية الخطورة، خاصة وأن الاتحاد العام للنقابات الذي من المفترض أن يكون أول العالمين بموضوعها لم يستلم القرار وليس له أي علم بما يحصل» وأكد السوطري بأن المرحلة القادمة ستكون أصعب بكثير

■■

تعريف ببعض الشركات التي طالها قرار «الإعدام»

الوقوف عند بعض الشركات المعدة للإعدام مثير للشجون، فبالأمس كانت هذه الشركات تحمل البلاد على ظهرها، والآن يصدر فيها حكم الموت.. فأي مصير بائس ينتظر البلاد؟!

شركة دمشق للمنتجات الغذائية (كاميليا)

تأسست عام ١٩٥٩ في دمشق على مساحة ٤٢٥٠ متراً مربعاً، وعدد عمالها ٨٦ عاملاً، رواتبهم السنوية ١٦ مليون ليرة سورية.

بلغ هذا المعمل ذروة عمله في الثمانينيات، وبدأت الخسارة الفعلية المخططة منذ عام ١٩٩٦، والمعمل متوقف منذ عدة سنوات، وقد طُرح للاستثمار أكثر من مرة ولم يتقدم أحد. وكان المدير العام لشركة كاميليا قد أكد أنه إذا استمر النمط القائم بالتعامل مع القطاع العام بهذا الشكل، فإننا سنخسر القطاع العام بأقل من عشر سنوات، ذلك أن الأنظمة والقوانين التي تقوم عليها المؤسسات أصبحت بالية، فهي قائمة منذ أكثر من ٦٠ عاماً، ولا بد من تغييرها، فعلى صعيد التسويق، فإن القطاع الخاص لديه تسهيلات عديدة في طرق المعاملة المادية والتسويقية، وفي مجال الإعلان والدعاية أيضاً، بينما القطاع العام ما زال يعاني من المشكلات الروتينية والقوانين.

معمل أحذية السويداء

تأسس معمل أحذية السويداء عام ١٩٧٦، حيث كان عدد عماله في تلك الفترة نحو ٤٠٠ عامل وعاملة، أما الآن فإن عدد عماله لا يتجاوز ٢٢٠ عاملاً وعاملة، وقد عانى المصنع ولأكثر من عشرين عاماً من قدم آلاته وخطوط إنتاجه التي لم يعد بمقدورها العطاء، لأنه لم يتم تحديثها طوال هذه الفترة، بالإضافة إلى نقص السيولة والمواد الأولية، وكذلك بسبب المنافسة الشديدة من القطاع الخاص.. ومع ذلك فقد بدأ واقعه وإنتاجه يتحسن منذ منتصف عام ٢٠٠٨، حيث انخفضت خسائره بنسبة ٧٥٪.

شركة الوليد للغزل والنسيج في حمص

تأسست شركة الوليد للغزل والنسيج في حمص منذ عام ١٩٧٨، على مساحة ٣,٦٨ هكتاراً، ويبلغ عدد عمالها ١٤١ عاملاً، وتحتوي الآن على بعض المعدات والآلات الصناعية القديمة المستهلكة، والتي لا تقوم بأي إنتاج.

تعاني الشركة التي وصل العمر الزمني لآلاتها إلى أكثر من ٣٧ عاماً، من قدم آلات الغزل النهائي، وعدم استيعاب السوق المحلية للغزل المنتجة من الشركات، كما أن أسعار التصدير الخارجي أقل من سعر التكلفة.

وكانت نسب إنجازها خلال الأعوام الماضية بين ٣٥٪ ـ ١٥٪، لكنها توقفت لسنوات لعدم توفر المواد الأولية، وعدم توفر السيولة، وعدم الاهتمام بالشركة من الناحية الإنتاجية والاقتصادية، وهذا يعود لعدم تعاون الإدارة العامة والحكومة مع إدارة الشركة.

شركة اسمنت دمر

تم تأسيس شركة أسمنت دمر بدمشق في عام ١٩٤٠، على مساحة تبلغ نحو ٤٠٠٠ دونم، يبلغ عدد عمّالها في الإنتاج المباشر نحو ١٨٥ عاملاً، وفي الإنتاج غير المباشر نحو ١١٠ عمّال، وتم إيقاف المعمل عام ١٩٨٢ لمنع التلوث في مدينة دمشق ضاحية دمر، كما تم خلال شهر نيسان الماضي بيع آلات وتجهيزات إسمنت «دمر» في المزاد العلني، والآن تقاسمت وزارتا الإعلام والسياحة أرض المعمل (٧٠٪ لوزارة الإعلام، و٣٠٪ لوزارة السياحة)، وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع السياحي المقترح للاستثمار عوضاً عنه ٢,٣٥٠ مليار ليرة سورية.

الشركة العامة لصناعة الأخشاب باللاذقية

الشركة العامة لصناعة الأخشاب باللاذقية، تضم أكثر من ٢٥٠ عاملاً، يعمل الآن منهم ١٦٠ عاملاً فقط، ليومين في الأسبوع، والشركة متوقفة عن الإنتاج لعدة أسباب منها: عدم توفر المادة الأولية الرئيسية للإنتاج جذوع خامية بسبب عدم توفر السيولة النقدية لفتح اعتماد مستندي لاستيراد هذه المادة، كما توقف معمل الخشب المضغوط أيضاً، وتمثل هذا التردي أيضاً في عدم وضع خطة إنتاجية للعام ٢٠٠٧ لانعدام السيولة، إضافة إلى المنافسة من المنتجات البديلة MDF ذات المواصفات الرديئة.

الشركة العامة لإنتاج الزيوت والصابون العربية

تأسست الشركة العامة لإنتاج الزيوت والصابون العربية في دمشق عام ١٩٥٨، كان يعمل فيها نحو ٧٧ عاملاً..

حالياً لم يبق من الشركة سوى خط قديم لإنتاج الصابون بعد أن ابتلع الطريق العام مساحة كبيرة من أراضيها، مما أدى إلى تفكيك خط إنتاج الزيت وإرساله إلى شركة زيوت حلب. حاولت المؤسسة العامة للصناعات الغذائية إقناع وزارة الصناعة مراراً بالدمج بين شركة زيوت دمشق والشركة العامة للصناعات الكيميائية (سار)، التي تعاني من صعوبات تسويقية أدت لتعثرها في عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ولكنها فشلت..

مؤسسة أبقار حماة

مؤسسة أبقار حماة، تمتلك نحو ٥ آلاف بقرة، كما أن لديها عشرات الآلاف من الأراضي الزراعية التابعة لها، وكغيرها من المؤسسات والشركات السابقة، تم إهمالها بشكل متعمد حتى راحت تترنح إدارياً وإنتاجياً.

شركة حمص للغزل والنسيج والصباغة

تأسست شركة حمص للغزل والنسيج والصباغة عام ١٩٤٦، ويبلغ عدد عمالها ٤٢٨ عاملاً، فيما كان عددهم أكثر من ١٢٠٠ عامل في نهاية القرن الماضي، ويبلغ متوسط أعمارهم ٥٥ سنة، كما انخفض عددهم بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٨ إلى ١٠٠ عامل، أي أكثر من ٢٠ ٪.

عانت الشركة عبر مسيرتها الطويلة من وضع فني سيىء، بسبب تقادم خطوط الإنتاج، فقسم الغزل ركب عام ١٩٦٠ وتم إيقاف تشغيله عام ١٩٩٩ بسبب قدم آلاته وإنتاجه السيىء وعدم الجدوى الاقتصادية بتشغيله، وكذلك قسم النسيج الخامي تم تركيبه عام ١٩٦٠ من شركة (روتي) التي أنهت وجودها كشركة مصنعة منذ عام ١٩٨٢، فراحت الآلات تعاني من أعطال كثيرة، واستهلاك كبير للقطع التبديلية، وطاقة إنتاجية ضعيفة، وجودة متدنية، وارتفاع في تكلفة المنتج.

■■

الأمم المتحدة ومصير عصبة الأمم

◄ إبراهيم البدراوي- القاهرة



من على منبر الأمم المتحدة وقف «نتنياهو» ليوبخ ويؤنب الحضور ومن بينهم رؤساء دول وحكومات. وكرر الحديث الممجوج عن المحرقة في إطار هجوم بذيء على إيران والرئيس نجاد. والأنكى هو تأكيده بأن العصابات الصهيونية التي اغتصبت فلسطين ليسوا «غزاة أجانب لأن أجدادهم سكنوا هذه الأرض». ووضع تصوره للمستقبل بأن أية دولة فلسطينية يجب أن «تكون منزوعة السلاح بشكل فعال». ثم أكد على مطلبه الأساسي الذي يمثل منطلق المشروع الصهيوني وهو ضرورة أن يقبل الفلسطينيون «دولة يهودية في إسرائيل».

أما «أوباما» محبوب الحكام العرب والذي يتسم خطابه دائماً بالعمومية والإبهام فقد طالب الفلسطينيين بوقف استفزازاتهم لإسرائيل، واكتفى فقط بالمطالبة بوضع حد للاستيطان الإسرائيلي ومطالبة الفلسطينيين والإسرائيليين باستئناف محادثات الوضع النهائي بهدف إقامة دولة «يهودية» ودولة فلسطينية. الأمر الجوهري في خطاب أوباما إذاً هو التأكيد على «يهودية» الدولة بكل تداعيات هذا الأمر. وأضاف أيضاً ضرورة وقوف العالم متحداً ضد إيران وكوريا الديمقراطية باعتبارهما الخطر الوحيد على العالم، وضرورة تطبيق القانون الدولي. وكلام مبهم وعام عن عالم خال من السلاح النووي.

المقصود من هذه المقدمة ليس عرضاً لخطابي أوباما ونتنياهو، لأن كلا الخطابين يجسدان العدوانية المتزايدة مثلما يجسدان الكذب والرياء والتضليل. لقد تبع ذلك وتزامن معه أحاديث وخطب وتصريحات لهما ولشركائهما الأوربيين خاصة ساركوزي وبراون اللذين يشكلان مع أوباما ونتنياهو هيئة أركان حرب القوى الامبريالية. وليس المقصود أيضاً الرد على «جوقة» المتأمركين والمتصهينين من المصريين والعرب الذين لا يزالون يصورون الرئيس الأمريكي بأنه الأمل، وهم أنفسهم من ظلوا يشيدون بكل من سبقوه وآخرهم جورج بوش. لكن المقصود هو تأكيد أن هيئة الأمم المتحدة قد انكشف ضعفها وهوانها في هذه الدورة وبشكل يؤكد أنها تسير حثيثاً باتجاه «الفناء».

حينما تمت ضربة مركز التجارة العالمي في نيويورك وغيره من رموز القوة الأمريكية قبل ثماني سنوات، وهي عملية تحيط بها ملابسات تشي بأنها كانت فعلاً أمريكياً أساساً، ولكن بأدوات غير أمريكية. وعلت الأصوات تؤكد أن عالم ما بعد سبتمبر ليس هو عالم ما قبله، وبأن القرن الـ٢١ هو قرن أمريكي. بينما كان ١١ سبتمبر هو محاولة إنقاذ بعد إدراك طواغيت المال الأمريكيين بوجه خاص أن «ليبراليتهم الجديدة» وإزاحة الاقتصاد الحقيقي ليتربع الاقتصاد المالي الوهمي على العرش قد قادت إلى كارثة، إذ تعمقت أزمة الرأسمالية، وبذلك لابد من افتعال سبب للحرب والتوسع بالقوة لتحقيق «فائض قيمة تاريخي جديد» لتخطي الأزمة الهيكلية الكامنة في الرأسمالية.

إزاء التوحش الامبريالي وسياسات الليبرالية الجديدة والعدوانية الامبريالية، تصاعدت المقاومة على امتداد العالم، وصولاً إلى ولوج مرحلة الانتقال من الدفاع إلى الهجوم في العديد من المناطق. كما حققت المقاومة اللبنانية والفلسطينية والعراقية والأفغانية، وصمود سورية وتحدي إيران مكاسب هائلة وأسهمت بشكل فعال في تهاوي الهيبة الأمريكية وزلزلت الكيان الصهيوني ووضعت مصيره موضع تساؤل. وإلى جانب ذلك هناك قوى بازغة فعالة ظهرت على المسرح العالمي.

غير أن التبدلات في المشهد الدولي لم تنعكس لجهة تغيير الأوضاع داخل الأمم المتحدة ومؤسساتها، حيث لاتزال الامبريالية- في مواجهة التطورات التي تسير بثبات في الوضع العالمي- تعمل بثبات على حشد قواها لأخذ زمام المبادرة تعويقاً وإجهاضا لهذه التحولات.

منذ تفكك الاتحاد السوفييتي تحولت الأمم المتحدة إلى مجرد غطاء للبلطجة الأمريكية. ولدى أية صعوبات لاقاها الأمريكيون تم تجاهل هذه المنظمة ليحل الناتو محلها، حيث فقدت أية فعالية. لم تستطع ايقاف حرب، أو صد عدوان، أو النصرة لمظلوم، أو تطبيق قرار.

تحولت دورتها الأخيرة إلى دورة «حرب»، وتحددت أثناء الدورة وتحت سقف المؤسسة الدولية هيئة أركان حرب القوى الصهيو-امبريالية المذكورتين أعلاه.

لذلك فإن مجمل التطورات تشير إلى أن الهيئة الدولية تسير باتجاه مصير «عصبة الأمم» التي عجزت عن الفعل في مواجهة النازية الألمانية والفاشية الإيطالية والعسكرية اليابانية وآلت الأمور إلى اشتعال الحرب العالمية الثانية.

في الظروف الراهنة– وبالتوازي مع التطورات الدولية وتراجع الامبريالية وتشكل ميزان قوى جديد– سوف تكتمل ظاهرة يجري تبلورها سريعاً متمثلة في النضال لصياغة نظام دولي جديد وديمقراطي حقاً، يقوم على أساس العلاقة المتكافئة والعدالة، لتجاوز التناقض القائم في النظام الدولي الراهن بين التطورات الهائلة في مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية بينما مؤسساته وأهمها هيئة الأمم المتحدة تعيش حالة عجز وجمود أفقدتها مبرر وجودها.

استحقاق هام ماثل (مزدوج) أمام قوى التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والاشتراكية هو التصدي للهجمة الامبريالية الصهيونية لإجهاض أي عدوان على أي من بلدان الإقليم وإلحاق الهزيمة به، إن فعل، بنضال ملموس على كل الأصعدة. أما الوجه الآخر فهو النضال من أجل نظام عالمي جديد عادل وديمقراطي يبني مؤسساته المعبرة عن طبيعته وأهدافه.

المادة كاملة ستنشر على موقع قاسيون

■■

قباحة العار الجديد في جنيف

◄ محمد العبد الله

لم يكن موقف سلطة الحكم الذاتي في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان الدولي (يوم الجمعة ٢/١٠/ ٢٠٠٩)، الذي ناقش وعلى مدى عدة أيام التقرير الذي أعده القاضي «ريتشارد غولدستون» مفاجئاً للعديد من أبناء الشعب الفلسطيني والأمة العربية «المكتوين» بنيران الإذعان والتفريط لتلك السلطة تجاه القضايا الوطنية للشعب الفلسطيني. لكن اللافت لنظر المراقبين المتابعين للعديد من المحطات الهامة التي أدارت فيها السلطة ظهرها للمبادرات العربية والدولية المساندة لنضال الشعب الفلسطيني ودورها في تبديد كل المحاولات التي تدين وتفضح عدوانية الممارسات الوحشية لجيش الاحتلال وحكومته، يؤكد تجاوز وظيفة قيادة مقاطعة رام الله المحتلة لدورها البوليسي المحلي الذي يحافظ على «سلامة واستقرار» كيان العدو، وتمدد مستعمراته، وحرية حركة قطعانه السائبة، وانتقال مهماتها للصعيد الدبلوماسي في المحافل الدولية، من أجل تبييض صفحة العدو، وغسل يديه من دماء أبناء شعبنا وأمتنا.

مئات الصفحات التي تضمنها التقرير، سلطت الضوء على المجازر الدموية التي قامت بها قوات جيش الاحتلال ضد المدنيين في قطاع غزة خلال عدوانها الوحشي المستمر لأكثر من ثلاثة أسابيع في كانون الأول ٢٠٠٨ وكانون الثاني ٢٠٠٩، والذي استخدمت فيه أصناف عديدة من الأسلحة المحرمة دولياً. كل المعطيات والدلائل كانت تشير إلى تبني القرار من ٣٣-٣٥ دولة من بين الدول الـ٤٧ الأعضاء. المفاجأة التي أذهلت معظم الدول الموجودة في القاعة، كان قرار ممثل السلطة الذي قدمه المندوب الباكستاني والقاضي بتأجيل بحث القرار والتصويت عليه للدورة القادمة في آذار من العام القادم.

ردة الفعل الغاضبة الصادرة من الدول الشقيقة سورية، مصر، قطر، وتصريحات عمرو موسى وأكمل الدين اوغلو، والمئات من منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية، دفعت بأركان سلطة الحكم الذاتي المحدود للدفاع عن قرار التأجيل تحت حجج واهية لم تصمد أمام حقائق الواقع. ولتبرير موقفهم، تناوب على الفضائيات حفنة من الوجوه الصفراء التي اجترت كلاماً لزجاً عن أهمية التأجيل. لكن صدى موقف السلطة المخزي، انعكس بحالة رفض وإدانة شعبية واسعة فاجأت أركان سلطة المقاطعة، مما فرض على وجوه أخرى تناوبت على الكلام، إدانة قرار ممثلها في جنيف، وإلقاء المسؤولية على أكثر من جهة، كما يقول الدكتور عزمي بشارة في قراءته لما حصل بمقال نشره قبل أيام (مكتب رئيس السلطة يسرب معلومات بأن الضغط للتراجع عن دعم التقرير جاء من مكتب رئيس الحكومة، والأخير يؤكد العكس. وطرف ممن كان يساراً فلسطينياً يدين «الموقف المخجل» للمندوب الفلسطيني في جنيف، وكأن الأخير هو صاحب قرار. في حين أن ممثل الفصيل اليساري يجلس في الحكومة صاحبة القرار، ويؤيد الرئيس صاحب القرار). إن محاولة حفظ ماء الوجه من خلال تشكيل لجنة للتحقيق في ملابسات ماحصل يدفعنا للسخرية من صيغة الهروب تلك، لأن اللجان تتشكل من أجل البحث عن الفاعل المجهول في القضية، لكن الذي حصل في جنيف مكشوف للجميع. كما أن ممثل السلطة «ابراهيم خريشة» أكد التزامه بتنفيذ القرار الذي جاء من رأس السلطة، وكان مفاجئاً له كما يقول بعض المقربين منه، مما دفعه- كما تقول مصادر إعلامية متعددة- لطلب إرساله بالفاكس ليكون مُستنداً بين يديه أمام أية مساءلة قادمة.

لقد عرّت واقعة جنيف مجدداً نهج التفريط الذي سارت عليه «القيادة الفلسطينية المتنفذة»، وماحصل مؤخراً كان حلقة في سلسلة التنازلات التي مارستها تلك القيادة. وإذا جاز لنا أن نتحدث عن بعض الحلقات في سنواتها الأخيرة، من باب إنعاش ذاكرة شعبنا وأمتنا تجاه ما بدر من مواقف مخزية لتلك المجموعة التي اختطفت «الحركة والمنظمة»، خاصة بعد أن وقعت تلك القيادة على اتفاق المبادئ الكارثي في أوسلو. فقد تم الاعتراف للعدو بعد احتلاله الثاني لما تبقى من الأرض الفلسطينية عام ١٩٦٧ بأن المساحات الجديدة الخاضعة لحكومة المستعمر هي «مناطق متنازع عليها». كما أن ذات «القيادة» أهملت القرار الأممي الهام الصادر عن محكمة العدل الدولية في لاهاي حول لاشرعية بناء وامتداد جدار التقسيم والضم الاحتلالي الجديد.



وهي ذاتها التي عاشت على وهم «المفاوضات حياة» ومارست هذه «الثقافة التفاوضية» بعشرات اللقاءات، التي فرطت وتنازلت ليس عن عودة اللاجئين إلى بيوتهم وأراضيهم التي أجبروا على مغادرتها نتيجة الاحتلال الأول ١٩٤٨، بل والتنازل مجدداً عند الحديث عن صفقات «تبادل الأراضي والسكان» المستقبلية. كما أن تلك «القيادة» كانت قد أسقطت عبر مندوبها في نيويورك «رياض منصور» قراراً كان يمكن أن تتخذه الجمعية العمومية للأمم المتحدة، بناء على ماتقدمت به قطر واندونيسيا، باعتبار قطاع غزة منطقة منكوبة.

لقد خضعت سلطة الحكم الذاتي المحدود لرغبات وأوامر «السيد» الأمريكي. فصحف العدو، ومصادر إعلامية متنوعة، أكدت دوراً واضحاً للقنصل الأمريكي «جاك والاس» في القدس المحتلة، في الطلب من محمود عباس تأجيل التصويت على التقرير تحت دعاوي «الحفاظ على مبادرة أوباما في عملية السلام». بالإضافة إلى ماتردد عن صفقة اقتصادية/ استثمارية تتيح للقطط السمان في قمة هرم السلطة الاستفادة من رخصة تشغيل خط اتصالات جديد. والحجز على أموال الضرائب التي تجنيها حكومة العدو وتقوم لاحقاً بدفعها للسلطة. لكن الأخطر من كل ذلك، ماتحدث به علناً أكثر من مسؤول في حكومة العدو عن امتلاك تلك الحكومة لتسجيلات صوتية لبعض قادة سلطة المقاطعة، تشجعهم على استكمال مذبحتهم الوحشية في عدوانهم الواسع على غزة لإنهاء سلطة حماس، وتهديدهم بنشرها للعلن إذا لم توافق السلطة على التأجيل.

أمام هذا الواقع تبدو الدعوة لحل السلطة وإنهاء وجودها، ضرورة وطنية راهنة، بعد تماهيها مع المحتل في كل مجالات التنسيق الأمني والسياسي والاقتصادي. وهذا يتطلب من جميع القوى السياسية والشخصيات الوطنية المستقلة، والقوى المجتمعية الرافضة لدور ووظيفة سلطة رام الله ومرتكزاتها، العمل على تنشيط الحراك السياسي وتأطيره بهدف الحفاظ على الثوابت الوطنية وفي مقدمتها استمرار المقاومة المسلحة والجماهيرية، وتحصين المجتمع الفلسطيني بوجه دعاة التفريط، وأنصاف الحلول.

■■

سلطة عباس والاستقواء بالإسرائيلي

تحت عنوان «شريط أبو مازن، وتقرير غولدستون، والابتزاز الإسرائيلي» أبرزت صحيفة «معاريف» الصادرة الاثنين الماضي، أن إسرائيل هددت محمود بالكشف عن شريط يظهر فيه عباس وهو يحاول إقناع إيهود باراك، بمواصلة الحرب على قطاع غزة، وذلك في حال رفض عباس تأجيل البحث في تقرير غولدستون. وأشارت الصحيفة إلى أن القرار المفاجئ للسلطة الفلسطينية بتأجيل البحث في التقرير في مجلس حقوق الإنسان في جنيف يعود إلى التهديد الإسرائيلي بالكشف عن محتويات هذا الشريط لوسائل الإعلام وللجنة الأمم المتحدة.

وحسبما نقل موقع عرب ٤٨ عن الصحيفة فقد تم عرض شريط يتضمن لقاءً بين محمود عباس وباراك، ووزيرة الخارجية في حينه تسيبي ليفني، حيث يحاول عباس إقناع باراك بمواصلة الحرب على قطاع غزة، في حين كان الأخير «متردداً» والأول متحمساً.

كما جاء أنه تم عرض شريط صوتي يتضمن مكالمة هاتفية بين الطيب عبد الرحيم الأمين العام للرئاسة الفلسطينية، وبين رئيس مكتب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي غابي أشكنازي، حيث يقول فيه عبد الرحيم إن «هذا في الوقت المناسب للدخول إلى مخيمات اللاجئين جباليا والشاطئ، وأن سقوط هذين المخيمين يؤدي إلى إنهاء سلطة حركة حماس في قطاع غزة ويجعلها ترفع العلم الأبيض»، وأن عبد الرحيم لم يمانع في سقوط ضحايا مدنيين لأنهم «كلهم انتخبوا حماس.. وهم اختاروا مصيرهم وليس نحن».

ولفتت «معاريف» إلى أن إسرائيل تفضل التزام الصمت حيال أبو مازن لكونها لا تريد المس به أكثر مما حصل.

وبينما ذكرت أن السلطة الفلسطينية تحاول في السنة الأخيرة الدفع باتجاه إقامة شبكة خليوية أخرى في الضفة الغربية لتضاف إلى تلك التي يقف على رأسها نجل أبو مازن، نقلت الصحيفة عن مصدر أمني إسرائيلي قوله إن الجيش يعارض الشبكة الخليوية الجديدة بادعاء التصادم في الموجات، ولذلك اقترح الجيش السقف الأدنى من الموجات الأمر الذي رفضته السلطة.

وبحسب المصدر الأمني نفسه فقد تم التلميح لكبار المسؤولين في السلطة بأنه في حال سحب طلب مناقشة تقرير غولدستون فإنهم سيحصلون على مساعدة في إقامة الشبكة الثانية.

وكانت الصحيفة ذاتها قد نشرت في شهر أيار ما مفاده أن مسؤولين إسرائيليين قد عبروا عن غضبهم من سياسة السلطة الفلسطينية مؤخراً بكل ما يتصل بمحاولات محاكمة ضباط الجيش والقيادة الإسرائيلية في المحكمة الدولية في لاهاي بتهمة ارتكاب جرائم حرب. وقالت الصحيفة، في حينه، إن هناك وثيقة في وزارة الخارجية الإسرائيلية، قدمت لوزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، جاء فيها أن موقف السلطة الفلسطينية هذا يأتي بالرغم من أن كبار المسؤولين في السلطة ضغطوا بشدة على إسرائيل، خلال الحرب على قطاع غزة، من أجل إسقاط حركة حماس.

وبحسب «معاريف»، فقد جاء في الوثيقة المذكورة: «نلاحظ في الآونة الأخيرة أن هناك توجها مقلقا في أداء السلطة الفلسطينية في عدد من المواضيع، بشكل لا يتماشى مع التعاون والتفاهمات القائمة بين إسرائيل والسلطة»...!

■■

لغاية في نفس يعقوب..
السلطة تلملم أوراق الفضيحة

أعلنت البعثة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة أنها «ستعمل مع المجموعة العربية وكل المجموعات السياسية الأخرى داخل مجلس الأمن وخارجه» من أجل أن يجتمع ويناقش تقرير القاضي ريتشارد غولدستون بشأن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بداية هذا العام، حيث من المقرر أن يبحث المجلس في جلسة مغلقة مساء يوم إغلاق تحرير هذا العدد طلباً لعقد جلسة طارئة من أجل مناقشة التقرير وهو طلب تقدمت به ليبيا وأصدرت البعثة الفلسطينية بياناً تعلن فيه «مساندتها المطلقة له»..!

وكان من شأن التصويت على مشروع قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن يحيل الموضوع إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهو ما سيجعل المسؤولين الإسرائيليين عن حرب غزة عرضة للاعتقال والمتابعة بتهم ارتكاب جرائم حرب.

في سياق متصل قالت وزارة الداخلية في الحكومة الفلسطينية المقالة بلسان الناطق باسمها إنها بصدد رفع دعاوى قضائية في المحافل الدولية كافة ضد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، متهمة إياه بالمسؤولية عن تأجيل التصويت في مجلس حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن ذلك سيجري باسم عناصر الشرطة وأجهزة الأمن الفلسطينية الذين استشهدوا في العدوان الإسرائيلي على القطاع الذين بلغوا أكثر من ٢٥٠ شهيداً، حسب بيان الوزارة.

من جهته أعلن الناطق باسم قيادة الشرطة في غزة أنها تدرس بشكل جدي اعتقال كل من يثبت تورطه في تأجيل مناقشة تقرير غولدستون حال دخوله القطاع.

الحرب والنفط.. وفناء الدولار

◄ روبرت فيسك / ترجمة قاسيون



أعلنت إيران الشهر الماضي أنّ احتياطياتها من العملة الأجنبية ستحفظ منذ الآن باليورو أكثر منها بالدولار.

في التغيير الأكثر عمقاً من تاريخ الشرق الأوسط الحديث، يخطط عرب الخليج- سويةً مع الصين وروسيا واليابان وفرنسا- لإنهاء التعاملات النفطية بالدولار، والانتقال بدل ذلك إلى سلة عملات تتضمن الين الياباني واليوان الصيني واليورو والذهب وعملة موحدة جديدة مصممة لبلدان مجلس التعاون الخليجي بمن فيه السعودية وأبو ظبي والكويت وقطر.

مؤخراً، عقد وزراء مالية روسيا والصين واليابان والبرازيل وحكام مصارفها المركزية اجتماعات سرية للعمل على هذا المخطط، ما سيعني أنّ الدولار لن يعود أداةً لتسعير النفط.

ربما تساعد الخطط، كما أكدت مصادر مصرفية عربية خليجية وصينية لصحيفة «ذي إندبندنت» في هونغ كونغ، على تفسير الارتفاع المفاجئ لسعر الذهب، لكنها تتنبأ أيضاً بتحول عن أسواق الدولار في غضون تسع سنوات.

أما الأمريكيون، المطلعون على انعقاد الاجتماعات- ومع أنهم لم يكتشفوا التفاصيل- فهم متأكدون من مكافحة هذه العصبة الدولية التي تضم حتى الآن حليفين مخلصين هما اليابان وعرب الخليج. على خلفية هذه الاجتماعات الراهنة، حذّر سان بيغان، المبعوث الصيني الخاص السابق للشرق الأوسط، من مخاطر انقسامات عميقة بين الصين والولايات المتحدة تتعلق بالنفوذ والنفط في الشرق الأوسط. وأبلغ مجلة «آسيان أند أفريكان ريفيو» أنّ هناك «نزاعات وصدامات ثنائية حتمية».

يبدو ذلكً وكأنه تنبؤٌ بحرب اقتصادية مستقبلية بين الولايات المتحدة والصين على نفط الشرق الأوسط. ولو أنه يحوّل مجدداً نزاعات المنطقة إلى معركة لتفوّق قوة عظمى. تستخدم الصين على نحو متزايدٍ نفطاً أكثرَ من الولايات المتحدة لأنّ نموها ذو كفاءةٍ طاقية أقل. التحول الراهن في الابتعاد عن الدولار، وفقاً لمصادر مصرفية صينية، قد يكون نحو الذهب. وهذا مؤشرٌ على الكميات الهائلة المستخدمة التي يمكن كسبها من ثروة أبو ظبي والسعودية والكويت وقطر، التي تحتفظ مجتمعةً باحتياطيات من الدولار تقدّر بـ٢١٠٠ مليار دولار.

اعترف رئيس البنك الدولي روبرت زوليك بوضوح بانحدار القوة الاقتصادية الأمريكية المرتبط بالكساد العالمي الراهن. «قد يكون الاعتراف بعلاقات القوة الاقتصادية المتغيرة أحد نتاجات هذه الأزمة»، كما قال في استنبول، مستبقاً اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. لكنّ قوة الصين المالية الجديدة الاستثنائية- مترافقة مع استياء الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له من قوة أمريكا في التدخل في النظام المالي العالمي، هي التي أثارت النقاشات الأخيرة المحيطة بدول الخليج.

أظهرت البرازيل والهند على حد سواء اهتماماً بالتعاون في تسديد سعر النفط بعمًلة غير الدولار، غير أنّ الصين تبدو الأكثر تحمساً مًن كل القوى المالية ذات الصلة، خصوصاً بسبب تبادلاتها التجارية الهائلة مع الشرق الأوسط.

لكن وفي إشارة واضحة إلى تنامي قوة الصين المالية، التمس جان كلود تريشييه، رئيس المصرف المركزي الأوروبي، من بكين فك ارتباط سعر اليوان بدولار متدهور، وبالتالي تخلي الصين عن اعتمادها على السياسة النقدية الأمريكية، وذلك للمساعدة في إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي وتخفيف الارتفاع المتزايد لسعر اليورو.

منذ اتفاقات «بريتون وودز»- التوافقات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وأورثت هيكل النظام المالي الدولي الحديث- تُرك الشركاء التجاريون للولايات المتحدة في مواجهة تأثير السيطرة الأمريكية وهيمنة الدولار، بوصفه العملة المسيطرة في الاحتياطات العالمية.

يعتقد الصينيون، على سبيل المثال، أنّ الأمريكيين يلاحقون بريطانيا لتبقى خارج اليورو بغرض منع انتقال مبكر بعيداً عن الدولار. لكن مصادر مصرفية صينية تقول إنّ نقاشاتهم مضت بعيداً بحيث يصعب هذا المنع الآن. «سيجلب الروس في النهاية الروبل إلى سلة العملات»، كما أخبر سمسار أسهم بارز من هونغ كونغ صحيفة «ذي أندبندنت». «البريطانيون عالقون في المنتصف، وسيدخلون إلى اليورو. ليس لديهم خيار لأنه لن يكون بوسعهم استعمال الدولار الأمريكي».

تعتقد مصادر مالية صينية أنّ الرئيس باراك أوباما مشغول جداً بتثبيت الاقتصاد الأمريكي للتركيز على النتائج الاستثنائية المترتبة على التحول من الدولار في مهلة تسع سنوات. فالموعد النهائي الحالي لتحول العملة هو العام ٢٠١٨.

ناقشت الولايات المتحدة باختصار هذا التوجه في قمة مجموعة العشرين في بيتسبرغ؛ منذ سنوات وحاكم المصرف المركزي الصيني ومسؤولون آخرونً يعبرون علانيةً عن قلقهم تجاه الدولار. مشكلتهم أنّ معظم ثروتهم القومية مرتبط بموجودات من الدولارات.

أعلنت إيران في نهاية الشهر الماضي أنّ احتياطياتها من العملة الأجنبية ستحفظ منذ الآن باليورو أكثر من الدولار. يتذكر المصرفيون بطبيعة الحال ما حدث لمنتج نفط آخر في الشرق الأوسط باع نفطه باليورو أكثر من الدولار. بعد بضعة أشهر من إعلان صدّام حسين لقراره، غزا الأمريكيون والبريطانيون العراق.

❖ المادة كاملة على www.kassioun.org

دعوة إلى نزع التسلح قبل سقوط الإمبراطورية؟

في منتصف الشهر الماضي كتب د. جول دوفور رئيس الجمعية الكندية للأمم المتحدة، عضو الحلقة الكونية لسفراء السلام، والحرس الوطني في كيبيك مقالة استشرفت ما كان يمكن أن يقدّمه الرئيس الأمريكي من مشروع قانون خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع والعشرين من أيلول، متضمناً دعوة لكل الدول إلى «الانخراط بحسن نية في مفاوضات حول إجراءات فعالة لتقليص الترسانات النووية ونزع التسلح» وإلى العمل على وضًع «معاهدة للَنزع الشامل وَالكامل للأسلحة بسيطرة دولية صارمة» واحترام «معاهدة منع الانتشار النووي بهدف جعلها كونيةً في أقرب وقت ممكن»، علماً بأنّ "عدد الدول الموقّعة على هذه المعاهدة يبلغ ١٨٩ بلداً، باستثناء إسرائيل المدجًجة نووياً. وأورد الكاتب خمسة عناوين فرعية:

١. سابقة كاشفة

لئن كان هذا الابتكار الذي تقدّم به الرئيس أوباما جدياً، فمن حقنا التساؤل إن كانت الإمبراطورية ترى منذ الآن سقوطها الوشيك. يمكن أن نعتقد بأنّ إحدى وسائل ضمان بقاء العم سام هي الطلب من كل الدول التخلّص من القوات التي ربما تهددها. ربما يقول: «أختزل هنا، لكنني أطلب منكم أن تفعلوا بالمثل بهدف السماح لي بإعادة تشكيل أسس قوتي». يبدو أنّ الأمر يتعلّق هنا بخديعة أو بإستراتيجية تراجع مؤقّت وأنّه ليس لديها أيّة نيّة حقيقية في التخلي عن قوتها النووية للأبد.

٢. ضغطٌ هائلٌ لمواصلةَ أعمال نشر الدرع الصاروخَي

يبدو أنّه من غير الوارد التخلي عن هذا البرنامج الذي ينشر الصواريخ في وسط أوربا. كما أنّ تصريحات هيلاري كلينتون بصدد مظلة الحماية في الشرق الأوسط والتي ذكرتها لمواجهة التهديد الإيراني المحتمل لا تطمئن أحداً. وفي الواقع، فإنّ كلّ شيء يسهم في الحفاظ على السياسة الأمريكية السائدة في مواصلة تطوير أنظمتها الدفاعية المضادًة للصواريخ في أوروبا وذلك ضمن منظور هجوم روسي محتمل. علماً بأن الكلف فلكية للحفاظ على القواعد الميدانية لنشر الأسلحة النووية (المخزونات والحوامل) في أمريكا وأوروبا، حيث يتم تخصيص أكثر من ٦٠ مليار دولار سنوياً (بالنسبة لواشنطن وموسكو) للحفاظ على هذا النظام ويصبح هذا الرقم ١٠٠ مليار دولار مع احتساب كل الدول النووية. وبوجود هذه الكلفة فإنه من غير المرجح التخلي عن البرنامج.

٣. الدافع الحقيقي لنزع التسلح النووي المقترح

من المنطقي أن نعدّ هذا الاقتراح رداً أمريكياً مبطناً على الإيرانيين في إطار المفاوضات بين الجانبين، حيث يمكن الافتراض أنّ الولايات المتحدة، وبعد أن تنال من الإيرانيين اتفاقاً على التوقف عن نشاطات اليورانيوم المخصب، ستترك مقترحاتها لنزع التسلح الشامل موضع انتظار. وهل من المعقول أن تتمكّن هذه القوّة من التخلي فجأةً عن السيطرة التي تمارسها على مجمل المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، وهي سيطرةٌ تنبع إلى حدٍّ كبيرٍ من قدراتها في الردع النووي ومن وضعها كعضو دائم (يتمتع بحق النقض) في مجلس الأمن؟

٤. ما هي التنازلات التي يمكن مطالبة إيران بها؟

لن يكون وقف البرنامج النووي الإيراني، حسب مطالب الغرب والقوى النووية، الرهان الرئيسي للمفاوضات بين طهران والقوى العظمى. ما تواصله هذه الأخيرة بلا هوادة هو محاولة استعادة السيطرة على إيران ونفطها، وهو أحد عناصر سيطرة كلية وناجزة على الشًرق الأوسط بأكمله. وهذا هو السبب وراء الحذر الإيراني من المطالب الغربيًة حيًث قال محمود أحمدي نجاد بوضوح: «التكنولوجيا النووية حقٌ شرعي ونهائي للأمة الإيرانية ولن تتفاوض إيران مع أحدٍ حول حقوقها التي لا تقبل الجدل».

٥. الخلاصة

تخفي ضراوة البلدان الغربية في مواجهة البرامج النووية لإيران وكوريا الشمالية الدوافع الحقيقية وراءها. عبر إدانة سلوك هذين البلدين دون هوادة، تخفي تلك البلدان سلوكها غير المقبول بصدد تطبيق معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي وقّعت عليها. وعلى سبيل المثال، أثناء مراجعة تلك المعاهدة في العام ٢٠٠٠، لقد نزعت القوى النووية باستثناء الصين أسلحتها كمياً، لكن لم يقم أيٌّ منها بفعل ذلك نوعياً، بل إنّها جميعاً حدّثت تسلّحها واتخذت الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على قدرتها النووية إلى ما لا نهاية.

يمكن وصف هذا السلوك بأنّه منافق، ومن المفاجئ حقاً أن يتغير مع وصول إدارة أوباما إلى السلطة.

❖ المادة كاملة ستنشر على موقع قاسيون

في كوبنهاغن: هزيمة أوباما وضعت على رئاسته علامة

◄ زهير العمادي
واشنطن- خاص قاسيون

لم تغيّر رحلة أوباما السريعة إلى الدانمارك وعبوره المحيط أياً من معادلات القرار الأولمبي. مبروك للبرازيل ولرئيسها «لولا».. لريو دي جانيرو... من حقهم أن يفرحوا، ويرقصوا... ويشربوا حتى الثمالة... أما نحن والمتفائلون من عهد أمريكي جديد، فمن حقنا أن نسأل: لماذا يا أوباما البراعة السياسية وسياسات العالمية والشرعية الدولية.. لماذا أيها الرئيس العتيد...؟



ملايين الدولارات من النفقات من أجل رحلة ساعات.. جهود رئاسية وشخصية وطائرتان رئاسيتان وكل التكنولوجيا والحرس والسيارات حملت أولاً زوجته ميشيل، ثم أوباما، إلى كوبنهاغن، سعياً للتأثير على القادة الأولمبيين وتوجيه أبصارهم بما يرجوه من بوصلة المسار الأولمبي القادم بعد حين، نحو مكان انعقاد للألعاب الأولمبية يكون في شيكاغو، مدينة الصخب الراقصة على موجات بحيراتها صرخات ريح وتشويق وأنين.

نتائج تصويت أولمبي مزرية لم تخرج أمريكا من آمالها من أول جولة تصويت فحسب، بل وكذلك أطاحت بأحلام أوباما وأمريكيين، عّول وإياهم في آمال تحقيق النجاح، على بريق شخصيته في أوساط عالمية كما عند الأوروبيين.

لقد أطاحت هزيمة مساعي أوباما الأولمبية بمطامح نهضوية ورياضية لمدينته شيكاغو، ذات البرودة المميزة والرياح العاتية. وقرار اختيار البرازيل للألعاب الأولمبية لعام ٢٠١٦ أطاح أيضاً بآمال من نوع آخر بأن شيكاغو قد تكون المدينة الأفضل لألعاب أولمبية تجريها وفود رياضية فتية، وبأن شيكاغو اليوم هي غير شيكاغو الأمس، وكل ذلك الذي كانت تعرف به عن مافيات الأزقة الضيقة والبارات وتشعّب السياسات، وبأن ما تطمح إليه اليوم هو أن يساعدها أوباما والأولمبيون على التخلص من عميق سبات.

نتائج سلبية لمقامرة سياسية من أوباما ما كان ليفعلها حتى رئيس من فئات مناوئيه الجمهوريين، تلقي اليوم بظلها الثقيل على رئاسته وملاءته الرئاسية المستهدفة من قبل الكثيرين، فيما صراع البيت الأبيض على أشده في مواجهة أزمات طاغية لا توفر من الوعود للأمريكيين ما هو أكيد.. من وهن النظام المالي إلى معارضات البرنامج الصحي إلى تأثيرات ارتفاع أرقام البطالة.. وصولاً إلى محاولات تحقير وإذلال، ربما لم يتعرض لمثلها رئيس من قبله، من أجنحة لجهابذة اليمين، ممن بأفكار زمن العبودية ما زالوا متمسكين..

وما كان لرئيس غيره أن يتوجه لعبور المحيط مقامراً بمكانة ومصداقية حنكته السياسية وملاءته الرئاسية سعياً وراء مسألة، يفترض في أدنى تقديرات بيت أبيض وفريق مستشارين، من غير العابثين، أن تكون قد أكدت للرئيس قبل قيامه برحلة مثل هذه، أنها ستكون مضمونة النتائج، بما يحفظ مكانة الرئاسة ومصداقية قرارها وزخمها مجتمعين.

كانت مغادرة أوباما إلى رحلة البضع ساعات التي قضاها في كوبنهاغن بعد عبوره المحيط، أثارت منذ بدئه بها، الكثير من الدهشة والاستغراب في الكثير من الأوساط السياسية والإعلامية الأمريكية وحتى قبل أن يصيبها الخزي الذي أوقعه بها القرار الأولمبي..

رغم أن الإخفاق الأولمبي لأوباما ليس على مستوى إخفاق يتعلق بنزاع دولي أو أزمة عالمية، فإن عدم الحكمة والتأني والتحضير لمهمة باءت بالفشل الذريع، ورغم كونها مهمة أولمبية، فقد تتجسد مضامينها السياسية بأكبر مما تبدو عليه بكثير، هذا مع الأخذ في الاعتبار ترّقب العالم لكيفية صناعة أوباما لقراراته، ولمدى الحكمة والتأني في اتخاذ القرار، وتبني نصائح المستشارين الكبار المحيطين بالبيت الأبيض، وناهيك عما يتجسد يومياً من مدى الهجمة والحنق المشتد على أوباما ممن يدوّرون الدوائر من مناوئيه، ومن فئات لا ترضيها تطلعات سياساته الداخلية أو الخارجية، من شيكاغو إلى واشنطن ...ومن روسيا إلى الصين، بل وحتى حطّين.

■■

سرُّ رسالة البيت الأبيض إلى G20

◄ غريغ بالاست / ترجمة قاسيون

بعث البيت الأبيض برسالة مؤلفة من ست صفحات، بتاريخ ٣ أيلول، إلى رؤساء الدول العشرين قبيل اجتماعهم في بيتسبرغ. بعد هراء دبلوماسي استهلالي، قام ممثلنا الرئاسي للقمة مايكل فرومان بتأدية رقصة نصر قصيرة، معلناً التغلبَ على الركود. «ارتفعت أسواق الأسهم العادية العالمية بمعدل ٣٥ بالمائة منذ نهاية آذار»، وفق كلمات فرومان. بكلمات أخرى، يرتفع سوق الأسهم وكل شيء على ما يرام.

وفي حين يعترف أنّ اقتصاد هذا العام مضى إلى الجحيم في حقيبة يد، يبدو مساعًد أوباما وسفيره إلى قمة مجموعة العشرين وكأنه يردد الكم الوافر من اللاعقلانية لرئيس الاحتياطي الفدرالي بن برنانكة الذي أعلن مؤخراً أنّ «الركود قد انتهى على الأرجح». وما غاب عن تصريح برنانكة شعار «أنجزت المهمة».

الفرنسيون غاضبون، فقد كانت رسالة البيت الأبيض إلى قمة العشرين رداً عل رسالة دبلوماسية سرية وجهها رئيس الاتحاد الأوروبي فريدريك راينفيلد، مكتوبة قبل يوم واحد، إلى «سيدي الرئيس» أوباما، وفيها يقول، بعيداً عن تفاؤل برنانكة: «لم تنته الأزمة بعد (الترجمة عن الفرنسية)، سيواصل سوق العمل تحمل عواقب الاستخدام المحدود للقدرة والإنتاج في الشهور المقبلة». وهو تعبيرٌ دبلوماسي عن قول، بحق الجحيم، أي رماد يذرّه برنانكة في العيون؟

أيمكنني تذكير سيديً الرئيس أنّ ٢١٦ ألف أمريكي فقدوا أعمالهم في شهر آب، ما أوصل عدد الذين فقدوا أعمالهم منذ تنصيبكم إلى حوالي سبعة ملايين؟ وهنالك المزيد.

لدى وول ستريت جورنال أيضاً نسخة عن رسالة البيت الأبيض، مع أنها لم تنشرها. لفّقت الصحيفة التسريب وفق مشيئة البيت الأبيض: «تغيرات كبرى في السياسة الاقتصادية العالمية» لتحقيق «نمو ثابت». وما غاب في تقرير الصحيفة هو أنّ خطة أوباما ومع أنها محكمة، لكنها تكبح بشدة المطالب الأوروبية بتشديد القيود على الصناعة المالية، والأكثر أهميةً أنها تحرف اهتمام الاتحاد الأوروبي حول مكافحة البطالة عن مساره.

يخشى زعماء أوروبا من حماقة قيام إدارة أوباما بإيقاف الحوافز النقدية والمالية مبكراً. تطالب أوربا بأن تواصل الولايات المتحدة ضخ الاقتصاد في إطار برنامج إنقاذ شامل منسق دولياً وليس بشكل منفرد، كما صاغ ذلك راينفيلد في التماسه المقدم إلى البيت الأبيض، وإلا ستغرق أوروبا والكوكب، وأمريكا معهما. يقول سفير أوباما: أبداً! ويكتب بدلاً عن ذلك أنّه يتوجب السماح لكل أمة بـ«بسط» جهود مناهضة الركود بالسرعة التي تلائم ظروف كل اقتصاد». بكلمات أخرى، «أوروبا، أنت وحدك».

يعكس نزاع السياسات التقنية بين أوباما وأوربا الاًختلاف العميق في الإجابة على السؤال الحاسم التالي: بمن يتعلق الكساد، على أية حال؟ بالنسبة لأوباما وبرنانكة، فهو كساد المصرفيين. هكذا، حين «تتوقف الضغوط على الأسواق المالية على نحو ملحوظ»، باستخدام كلمات رسالة البيت الأبيض، ستعود الأيام السعيدة مجدداً. لكن إن كان هذا الكسًاد يتعلق بالعمال الذين يخسرون وظائفهم ومدخرات حياتهم في طول العالم وعرضه، من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي، فسيبقى الوضع كما عبّرت عنه الأغنية الشهيرة (أثناء الكساد الكبير ١٩٢٩)، أخي هل تستطيع توفير عشرة سنتات.

لكن لدى الأوروبيين أمرٌ أو اثنان يلقنونه للأمريكيين حول اقتصاد الإمبراطورية الآفلة. وربما تكون الفروق ثقافيةً وليست اقتصادية.

هكذا، ولإعطاء الزوار روحية، يتوجب على أوباما دعوة ٩٣٧٠٠ عاطل عن العمل إلى لقاء مجموعة العشرين للاحتفال بارتفاع سوق الأسهم بمعدل ٣٥ بالمائة. أو- وهو اقتراحي- تغيير دواء برنانكة...!

❖ المادة كاملة ستنشر على موقع قاسيون

الأحكام العرفية وعسكرة الصحة العامة.. وأنفلونزا الخنازير (ج1)

◄ ميشيل شوسودوفسكي
أستاذ الاقتصاد بجامعة أوتاوا كندا

فصل الأنفلونزا يخيم علينا. أي نوع سيقلقنا هذا العام، وأي صنف منَ الجرعات سنوصى بأخذه؟ هلً تتذكرون فزع أنفلونزا الخنازير في العام ١٩٧٦؟ إنه العام الذي أخبرتنا فيه الحكومة الأمريكية أنّ أنفلونزا الخنازير قد تتحول إلى قاتل يمكن أن يتفشى في صفوف الشعب، وقررت واشنطن أنّ على كلّ رجل وامرأة وطفل من الأمة أن يأخذ ًجرعةً لمنع تفشي الوباء في البلاد



الوباء.. والأزمة الرأسمالية.. والشركات

اجتمع المسؤولون الفيدراليون وممثلو الصناعة لمناقشة دراسة مقلقة جديدة أثارت أسئلةً تحذيريةً حول سلامة جمهرة من لقاحات الأطفال الشائعة والمعطاة للرضع وصغار الأطفال. وفقاً لعالم أوبئة من مركز مراقبة الأمراض والوقاية منها يدعى توم فيرستيتن، الذي قام بتحليل القاعدة الشاملة لبيانات الوكالة والتي تحتوي سجلات طبيةً لمائة ألف طفل، فقد ظهر أنّ المادة الحافظة التي أساسها الزئبق في اللقاحات - (التيمروزال.ت) مسؤولةٌ عن زيادة مباغتة في أعداد المصابين بالتوحد وعن جملة اضطرابات عصبية بين الأطفال.

يقول روبرت كيندي الابن: «يصعب حساب الأضرار التي أصابت بلدنا ... وأصابت جهوداً دوليةً لاستئصال الأمراض الوبائية.. إذا حدث وصدّقت بلدان العالم الثالث أنّ المبادرة الأمريكية الرائدة لتقديم المساعدات الخارجية تسمّم أطفالها، فليس صعباً التنبؤ بالكيفية التي سيفسر فيها أعداء أمريكا في الخارج هذا السيناريو».

مرغريت تشان، المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، ترى: «على أساس تقديرات خبراء في الأدلة، فالمعايير العلمية لوباء الأنفلونزا تنطبق على الوضع، لهذا قررتُ أن أرفع مستوى الإنذار الوبائي للأنفلونزا من الدرجة الخامسة إلى الدرجة السادسة. العالم الآن في بداية تفشي أنفلونزا ٢٠٠٩ الوبائية».

وفي تصريح رسمي للإدارة الأمريكية، نقلته أسوشييتد برس في ٢٤ تموز ٢٠٠٩) ورد ما يلي: «يمكن لأنفلونزا الخنازير أن تصيب ما يزيد عن ٤٠ بالمائة من الأمريكيين خلال العامين القادمين، ويمكن أن يتعرض للموت مئات الألوف إن لم تنجح حملة التلقيح وباقي الإجراءات المتخذة».. تؤكد ذلك منظمة الصحة العالمية: «قد يصاب بالوباء ما يقارب ملياري شخص خلال العامين القادمين. حوالي ثلث سكان العالم».

يستطيع صانعو اللقاحات إنتاج ٩, ٤ مليار جرعة من لقاح الأنفلونزا سنوياً في أفضل الحالات. تتوقع الولايات المتحدة أن تكون بحاجة ١٦٠ مليون جرعة من لقاح أنفلونزا الخنازير في تشرين الأول. وستدفع البلدان الغنية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا نحو ١٠ دولار لقاء جرعة من هذا اللقاح، وبالمحصلة هناك نحو ٤٠٠ مليار دولار ستدخل خزائن شركات الدواء الكبيرة.

التضليل بالرعب والأوهام

حربٌ بلا حدود، كساد هائل، مغامرة عسكرية في الشرق الأوسط، تركيز كلي على الصحة نتيجة إعادة هيكلة النظام المالي العالمي.. العالم على تماس مع أخطر أزمة في التاريخ المعاصر. إفلاسات المصارف، البطالة الشاملة، انهيار البرامج الاجتماعية..

لكن يتوجب أن يبقى الرأي العام جاهلاً بمسببات الأزمة العالمية، فـ«ما هو أسوأ من الكساد صار خلفنا»، «هنالك مؤشرات متنامية على تعافي الاقتصاد»، «حرب الشرق الأوسط (عادلة)»، قوات التحالف تتدخل في «حفظ السلام»، نحن «نحارب الإرهاب بالديمقراطية»، «علينا أن ندافع عن أنفسنا في مواجهة الإرهاب». يتم التلاعب بأعداد وفيات المدنيين. جرائم الحرب مخفية. يتم تضليل الناس بطبيعة النظام العالمي الجديد وتاريخه..

> **- يستخدم سماسرة السلطة السياسية الإمبريالية والفاعلون الماليون المهيمنون عالمياً وباء أنفلونزا الخنازير لترهيب الناس وتضليل الرأي العام وتمويه «الأزمة الحقيقية» بالأكاذيب السياسية والتزييف الإعلامي.**
>
> **- يُستخدم وباء الأنفلونزا لكبح المقاومة المنظمة في مواجهة السياسات الاقتصادية الحكومية التي تدعم النخب المالية، وزعزعة العمل المنظم والهام في مواجهة الإثراء المبرمج لأقلية اجتماعية عبر إشاعة جوٍّ منً القلق والخوف.**

الأسباب الحقيقية وعواقب هذا الانهيار الاقتصادي والاجتماعي على مستوى العالم يظل معروفاً. تقلب الوقائع رأساً على عقب، ينبغي تمويه «الأزمة الحقيقية» بالأكاذيب السياسية والتزييف الإعلامي.

من مصلحة سماسرة السلطة السياسية والفاعلين الماليين المهيمنين حرف انتباه الرأي العام عن فهم الأزمة العالمية. ما هي الوسيلة الأمثل لتحقيق هذا الهدف؟

بخلق مناخ مفبرك من الخوف والإحساس بالتهديد يساهم في إضعاف المعارضة المنظمة في مواجهة النظام السياسي والاقتصادي القائم ونزع أسلحتها. والهدف هو تقويض كل أشكال المعارضة والمقاومة الاجتماعية.

نتعامل مع مخطط شيطاني. يجب ألا يبقى الرأي العام جاهلاً بينما الأزمة تتفاقم والناس يزدادون فقراً، يجب استبدال الأسباب الحقيقية بمجموعة علاقات زائفة.

الأزمة القائمة على أسباب زائفة هي أزمة معلنة: «الحرب العالمية على الإرهاب» مركزيةٌ في تضليل فهم الرأي العام لحرب الشرق الأوسط، وهي معرقلةٌ للسيطرة على الاحتياطيات الهائلة من النفط والغاز الطبيعي.

تمّ إضعاف الحركة المناهضة للحرب. الناس غير قادرين على التفكير. وهم يقبلون دون نقاش الإجماع على «الحرب على الإرهاب» ويبتلعون الأكاذيب السياسية. ففي وعيهم الباطن أنّ الإرهابيين يهددون حياتهم.

في هذا الإطار، يلعب حدوث «كوارث طبيعية» و«أوبئة» و«كوارث بيئية» دوراً سياسياً مفيداً، ما يشوّه الأسباب الحقيقية للأزمة ويسمح بإعلان حالة طوارئ صحية عامة على مستوى العالم.. وعلى خلفيات إنسانية.

يستخدم وباء أنفلونزا الخنازير واسع الانتشار في تضليل الرأي العام. فوباء العام ٢٠٠٩ الذي بدأ في المكسيك في نيسان حدث في الوقت المناسب. فقد تزامن مع كساد اقتصاديّ معمق، ترافق مع تصعيد عسكري.

تمت فبركة البيانات الوبائية والتلاعب بها وتزييفها. فوفق منظمة الصحة العالمية، فإنّ وباءً واسع الانتشار يتفشى ويهدد حياة ملايين البشر.

يتم خلق «حالة طوارئ كارثية». منظمة الصحة العالمية ومركز مراقبة الأمراض والوقاية منها التابع للحكومة الأمريكية هيئتان سياديتان. فلماذا تكذبان؟ لا يمكن للمعلومات التي سربتها هاتان المنظمتان، ومع أنها عرضةٌ لأخطاء إحصائية، أن يتم تزييفها أو التلاعب بها مهما جمح الخيال.

يعتقد الناس أنّ أزمةً صحيةً عامةً على مستوى العالم هي أمرٌ حقيقي وأنّ مسؤولي الصحة الحكوميين «يعملون للمصلحة العامة».

أكدت تقارير الصحافة أنّ الحكومة الأمريكية منكبةٌ على تطبيق برنامج تلقيح شامل ضد أنفلونزا الخنازير في خريف - شتاء ٢٠٠٩. إذ تم التعاقد مع شركات الدواء الكبرى على إنتاج ١٦٠ مليون جرعة من اللقاح تكفي نصف سكان الولايات المتحدة. وهنالك برامج مشابهة تعمل عليها بلدان الغرب الأخرى مثل فرنسا وكندا والمملكة المتحدة.

تم تجنيد متطوعين لاختبار لقاح أنفلونزا الخنازير خلال شهر آب، في إطار تطبيق برنامج تلقيح على نطاق الأمة في الخريف.

التلاعب بالبيانات

هنالك أدلةٌ وافرة، موثقة في تقارير عديدة، على أنّ إنذار منظمة الصحة الوبائي من الدرجة السادسة قائمٌ على أدلّة مفبركة وعلى التلاعب بأرقام الوفيات ونتائج التشريح المرضي لإصابات أنفلونزا الخنازير.

كانت البيانات المستخدمة أساساً لتسويغ إنذار الدرجة الخامسة الذي أطلقته المنظمة في نيسان ٢٠٠٩ غير كافية. وقد جزمت المنظمة دون دليل كاف أنّ «تفشي المرض عالمياً هو أمرٌ وشيك».

كما شوهت البيانات المتعلقة بالوفيات الناتجة عن وباء أنفلونزا الخنازير. وفق تصريح المديرة العامة للمنظمة الدكتورة مرغريت تشان في مكتبها في ٢٩ نيسان، فإنّه «توفي حتى اللحظة ١٧٦ إنساناً في المكسيك». ما هو السبب؟ ومن أين استقت تلك الأرقام؟

من أصل ١٦٩ وفاة بسبب الأنفلونزا، كانت هنالك سبع وفيات بسبب سلالة أنفلونزا الخنازير، بناءً على التحاليل المخبرية، وفق وزير الصحة المكسيكي.

على نحو مشابه، وفي مدينة نيويورك في نيسان، صنف عدة مئات من الأطفال في خانة المصابين بأنفلونزا الخنازير لم تتأكد إصابةٌ واحدةٌ منها مخبرياً.

قال الدكتور فرايدن: «توصل مسؤولو الصحة إلى استنتاجهم الأولي بعد إجراء اختبارات فيروسية على لطاخات من الأنف والحنجرة من ثمانية تلاميذ، سمحت لهم بإزاحة بقية سلالات الأنفلونزا».

أجريت الاختبارات على تلاميذ مدرسة كوين، لكنها لم تكن حاسمة. من بين «مئات من تلاميذ المدارس»، لم تكن هنالك تقارير عن تحاليل مخبرية تؤكد وجود فيروس الأنفلونزا. في الواقع، كانت التقارير متعارضة: وفقاً لها، فمركز مراقبة الأمراض والوقاية منها الواقع في أطلنطا هو «المختبر الوحيد في البلاد الذي يستطيع تأكيد وجود السلالة الجديدة من أنفلونزا الخنازير- التي أطلق عليها: N١H١.

أكاذيب سياسية وتضليل إعلامي بخصوص الوباء.. فالأنفلونزا مرضٌ شائع. وما لم يكن هنالك فحصٌ مخبري شامل، لا يمكن تعيين هوية الفيروس. هنالك إصاباتٌ كثيرةٌ سنوياً بالأنفلونزا الموسمية في أمريكا. وفق مجلة الجمعية الطبية الكندية، تتسبب الأنفلونزا بوفاة ٢٥٠٠ كندي وحوالي ٣٦ ألف أمريكي سنوياً. أما على صعيد العالم، فتتراوح الوفيات المرتبطة بالأنفلونزا بين ٢٥٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف وفاة سنوياً».

ما قامت به منظمة الصحة العالمية ومركز مراقبة الأمراض هو تصنيف أعداد كبيرة من إصابات الأنفلونزا الشائعة بوصفها أنفلونزا الخنازير.

«ازدياد عدد الإصابات في بلدان عدّة وانتقال الناس المنتظم يجعل الأمر بالغ الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً، بالنسبة للدول اختبارها وتأكيدها مخبرياً. علاوةً على ذلك، فإحصاء الإصابات الفردية لم يعد أساسياً اليوم في مثل هذه البلدان لرصد سوية أو طبيعة الخطر الذي يطرحه فيروس وبائي أو لتوجيه تطبيق الإجراء المناسب». (منظمة الصحة العالمية، مؤتمر صحفي، ٢٠٠٩).

تقرّ المنظّمة أنّه في بلد يفتقر إلى الفحوص المخبرية، في حين يتمّ التشديد على أنّ التأكيد المخبري ليس مطلوباً لجمع البيانات، من وجهة نظر التحقق من تفشي المرض.

التضليل المخبري

استراتيجية التركيز على تحري كل الإصابات والتحقق منها وتأكيدها مخبرياً، يتضمن ذلك الأمراض المتعددة، هي مصدرٌ بالغ الأهمية. تستنفد هذه الاستراتيجية في بعض البلدان معظم استطاعة المختبر الوطني وقدرة الاستجابة، تاركةً القليل منها لمراقبة الحالات الحادة والتحقق منها، إضافةً للحوادث الاستثنائية... لهذه الأسباب مجتمعة، لن تصدر منظمة الصحة العالمية جداول شاملة تظهر عدد الإصابات المؤكدة لكل البلدان. مع ذلك، وكجزء من الجهود المتواصلة لتوثيق التفشي العالمي لوباء H١N١، سنقوم بتقديم تجديدات منتظمة تصف وضع البلدان التي تتعرض للإصابة. ستواصل المنظمة مطالبة هذه البلدان بتقديم تقارير عن أولى الإصابات المؤكدة وأن تقدّم، قدر المستطاع، عدد الإصابات المتراكمة أسبوعياً، والوصف الوبائي للإصابات المبكرة.

في مؤتمر المنظمة الصحفي في حزيران ٢٠٠٩، أثيرت مسألة الفحوص المخبرية، وفي جواب على سؤال: كيف تميزون بين الأنفلونزا الموسمية وبين هذا النوع من الأنفلونزا؟ أجاب د. فوكودا من منظمة الصحة العالمية: حين يصاب الناس بمرض يشبه الأنفلونزا، فمن المهم بالنسبة إلينا معرفة إن كان سببه فيروسٌ وبائي أو فيروسٌ موسمي. ما نشير إليه أنّه إذا انخفض مستوى الاختبار، سيظل في وسعنا إجراء التعداد وهكذا.. لا نحتاج لاختبار كل شخص!!

نستنتج من هذه التصريحات التالي:

١- لا تجمع المنظمة بيانات عن تفشي N١H١، قائمة على تأكيدات مخبرية منهجية.

٢- تشجّع المنظمة في الواقع مسؤولي الصحة على إجراء التأكيدات المخبرية، في حين تضغط على سلطات الصحة العامة لتسليم المنظمة بيانات عن الإصابات أسبوعياً.

٣- تشير المنظمة في تقاريرها فقط إلى «الإصابات المؤكدة»، لكنها لا تميّز بين الإصابات المؤكدة وتلك غير المؤكدة. ما يظهر أنّ «الإصابات غير المؤكدة» تصنّف على أنها «إصابات مؤكدة»، وبالتالي تستخدم المنظمة تلك الأرقام للبرهنة على انتشار المرض.

أعراض أنفلونزا الخنازير هي نفسها أعراض الأنفلونزا الموسمية: حمى، سعال، التهاب بلعوم. ما يحدث هو أنّ الانتشار الواسع للأنفلونزا الشائعة يستخدم لإصدار تقارير سلّمت إلى المنظمة على أنها إصابات بأنفلونزا الخنازير. ومع ذلك، ففي الجداول التي أصدرتها المنظمة حول بيانات البلدان تستخدم عبارة «عدد الإصابات المؤكدة مخبرياً»، في حين أنّها تقرّ أنّ الإصابات غير مؤكدة في حالات عديدة.

تضع المنظمة اتجاهات لانتشار المرض، مستخدمةً أساساً بيانات غير مؤكدة.

اختلاق أزمة وعسكرة الصحة

القصد السياسي الضمني هو استخدام إنذار منظمة الصحة العالمية من الدرجة السادسة لتحويل انتباه الرأي العام عن أزمة اجتماعية وشيكة وبعيدة المدى، وهي على الأرجح عاقبة كساد اقتصاديّ عالميّ متأصّل.

ما هي الوسيلة الأمثل لتدجين مواطني الأمة وكبح جماح استياء الناس في مواجهة البطالة المتصاعدة؟

خلق وباء عالمي، إشاعة جوّ من القلق والخوف، يزعزع العمل المنظم والهام في مواجهة الإثراء المبرمج لأقلية اجتماعية، كما يستخدم وباء الأنفلونزا لكبح المقاومة المنظمة في مواجهة السياسات الاقتصادية الحكومية التي تدعم النخب المالية. يقدّم ذلك ذريعةً وتسويغاً لتبني إجراءات الطوارئ. في ظلّ التشريع القائم في الولايات المتحدة، تعلق الأحكام العرفية ضمناً الحكم الدستوري، يمكن أن نشهد حالة «طوارئ كارثية من الدرجة الأولى»، ومن ضمنها وباء أنفلونزا الخنازير.

ثم هناك الأحكام العرفية، وهي تشريع موروث من أيام إدارة كلينتون، ناهيك عن قانوني باتريوت الأول والثاني بعد ١١ أيلول، والذي يسمح للقوات المسلحة بالتدخل في تدابير تطبيق القوانين المدنية والقضائية. في العام ١٩٩٦، تمّ إقرار تشريع يسمح للقوات المسلحة بالتدخل في حالة طوارئ وطنية. في العام ١٩٩٩، وسّع قانون تفويض وزارة الدفاع المرتبط بكلينتون هذه السلطات (وفق تشريع ١٩٩٦) بخلق «استثناء» لقانون بوس كوميتاتوس، الذي يجيز للقوات المسلحة التدخل في الشؤون المدنية «بغضّ النظر عن وجود حالة طوارئ».

قضية الوباء، أو حالة الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة، لم تكن مع ذلك ملخصةً بوضوح في تشريع عهد كلينتون.

تشكّل كارثة إعصار كاترينا (٢٠٠٥) خطاً فاصلاً، يؤدي واقعياً إلى عسكرة حالات الإغاثة الطارئة:

الكارثة التي ضربت نيو أورليانز وشاطئ الخليج الجنوبي سببت أكبر تعبئة عسكرية في التاريخ المعاصر على الأرض الأمريكية. إذ ينتشر الآن في منطقة الكارثة أكثر من ٦٥ ألف عسكري أمريكي، محوّلةً المدينة المنكوبة إلى منطقة حربية. وقد ساهم إعصارا كاترينا (آب ٢٠٠٥)، وريتا (أيلول ٢٠٠٥) في تسويغ دور الجيش في الكوارث الطبيعية. كما ساهما في تشكيل صياغة التعليمات الرئاسية والتشريع اللاحق. دعا الرئيس بوش الجيش ليكون «الوكالة الرئيسية» في عمليات الإغاثة لحالات الكوارث:

تمّ تقديم أزمة أنفلونزا الطيور في العام ٢٠٠٥ التي أعقبت إعصار ريتا بعد شهر من حدوثه إلى الرأي العام في الولايات المتحدة، بوصفها مسألةً تتعلق بالأمن القومي. بعد اندلاع أزمة أنفلونزا الطيور في العام ٢٠٠٥، أكّد الرئيس بوش أنّ الجيش سيتدخل بفاعلية في حالة تفشي الوباء، وسيخول بسلطة احتجاز أعداد كبيرة من الناس..

إذاً، أحد الخيارات هو استخدام القوات المسلحة، التي باستطاعتها التخطيط والتحرك بالاستناد إلى قانون الاستعداد للكوارث والتصدي لها.

قانون جون وورنر لتخويل الدفاع

تمّ وضع تشريع جديد، وضع فيه مصطلحا «وباء» و«طوارئ الصحة العامة» صراحةً. أصبح التشريع قانوناً بعد توقيع الرئيس بوش عليه في تشرين الأول ٢٠٠٦.

ضائعاً وسط مئات الصفحات، يتضمن القانون العام ١٠٩-٣٦٥ المعروف باسم قانون جون وورنر، قسماً خاصاً حول دور القوات المسلحة في حالات الطوارئ الوطنية. يسمح القسم ١٠٧٦ من هذا التشريع، وعنوانه «استخدام القوات المسلحة في حالات الطوارئ العامة الكبرى» لرئيس الولايات المتحدة بنشر القوات المسلحة والحرس الوطني في أرجاء الولايات المتحدة لـ«إعادة النظام العام وفرض قوانين الولايات المتحدة» في حالة «كارثة طبيعية أو وباء أو أية حالة طوارئ تتعلق بالصحة العامة».

هذه التدابير بعيدة المدى تسمح للقوات المسلحة بالسيطرة على سلطات الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية، متدخلةً في عمليات الإغاثة والصحة العامة. كما أنها تمنح الجيش تفويضاً بالقيام بالأعمال السياسية المدنية. أي أنه تشريعٌ يتضمّن عسكرة تطبيق القانون في حالة طوارئ وطنية.

وتزامناً مع قانون جون وورنر، صدر الأمر الرئاسي في أيار ٢٠٠٧، وهو جمعٌ لتوجيه الأمن القومي الصادر عن البيت الأبيض ووزارة الأمن الداخلي، ويتضمّن تدابير تسمح بفرض الأحكام العرفية في حالة الكوارث الطبيعية، ومن ضمنها وباء الأنفلونزا. وهو يحدّد وظائف وزارة الأمن الداخلي في حالة طوارئ وطنية وعلاقتها بالبيت الأبيض والجيش. كما أنّه يزوّد الرئيس بسلطات مطلقة لإعلان حالة طوارئ وطنية، دون موافقة الكونغرس، وبالتالي يمنح هذا الأمر المشترك سلطات غير مسبوقة للرئاسة ووزارة الأمن الداخلي، تهيمن فيها على مؤسسات الحكم الدستوري. سيؤدي تبني هذا الأمر واقعياً إلى إغلاق المجلس التشريعي وعسكرة العدالة وتطبيق القانون.

يمكن للأمر الرئاسي و/أو قانون جون وورنر بعد فترة قصيرة تلي إعلان وضع صحي قومي أن تستدعي حالة طوارئ وبرنامج تلقيح إلزامي في عموم البلاد.

يتضمّن جدول الأعمال السري استخدام خطر وباء و/أو محنة كارثة طبيعية كذريعة لقيام حكم عسكري، في ظلّ واجهة «ديمقراطية فاعلة».

■ ترجمة قاسيون

ينشر النص كاملاً على موقع قاسيون

من ديالكتيك ماركس إلى ثنائيات ماني (دروس في الميتافيزيقيا)

◄ محمد سامي الكيال

يروي الباحث التراثي الكبير هادي العلوي حكاية طريفة عن مسؤول في حكومة اليمن الجنوبي كان يعلق على جدار مكتبه لائحة بالدرجات التي نالها في امتحان دراسة الماركسية في الاتحاد السوفيتي، وما لفت نظر العلوي في تلك اللائحة أن المسؤول اليمني قد حاز على درجة ١٠٠٪ في مادة الديالكتيك، مما يثير السؤال التالي: هل كان ماركس نفسه سينال تلك الدرجة لو أنه خاض إمتحاناً جدياً في الديالكتيك؟!!



وبغض النظر عن هذا التفوق منقطع النظير الذي حققه صديقنا اليمني على مؤسس الديالكتيك المادي، فإن أكثر ما يثير انتباهنا في هذه النكتة هو اقتران نسبة الـ«١٠٠٪» بمفهوم الديالكتيك، حيث أن الدلالة القطعية التي تثيرها تلك النسبة لدى الحديث عن ظواهر الطبيعة والمجتمع والفكر تحيلنا إلى أسلوب ذهني معين لـ«امتلاك» العالم فكرياً بدلاً من محاولة «تحليله»، وهو الأسلوب ذاته الذي تقوم عليه أنماط التفكير الأسطورية والسحرية والدينية، حيث يتم حشر العالم في قوالب عقلية ضيقة وقطعية الحكم، تحتكر «الحقيقة» في ذاتها ولذاتها، مضحية بكل حركية العالم وتعقيده وتداخل ظواهره، وبهذا تصل إلى راحة اليقين والإيمان، وتستطيع تقييم كل ظاهرة بمنطق ٠٪ أو ١٠٠٪.

وإذا كان لهذه الأساليب في التفكير شرعيتها في زمن ما، فإن الطامة الكبرى تكون عندما تتلقف تلك البنى الذهنية الإيمانية مفاهيم مثل «الديالكتيك» لتدمجها في نسقها الفكري، وهكذا تصبح الأضداد التي يحويها العالم مجرد ثنائيات ذهنية مجردة يتناقض كل طرف من طرفيها مع الآخر تناقضاً قطعياً مطلقاً، وغير قابل لتركيب أعلى، فنغدو أمام بناء فكري شديد الشبه بالمانوية القديمة ذات الثنائيات الشهيرة المتميزة بنقائها ومطلقيتها وعدم قابليتها للتمازج والتركيب (نور/ظلام، خير/شر).

بهذا النمط وحده من الماركسية المانوية يمكن لطالب أن ينال درجة ١٠٠٪ في منهج لا يقبل القطعية، ولا يحتمل الحديث حتى عن وجود عقل ديالكتيكي خالص، أو أسلوب تحليل ديالكتيكي بنسبة ١٠٠٪.

ولعل ما نشر في جريدة «قاسيون» في عددها رقم ٤٢٢ تحت عنوان «المراكز الثقافية الأجنبية... رأي آخر» هو مثال جيد على راهنية الطرفة التي استهللنا بها حديثنا، حيث ندرك من خلاله جيداً أن النموذج الذي يمثله ذلك المسؤول اليمني مازال حاضراً في أيامنا رغم مرور كل تلك السنوات، وأن المانوية ليست ديانة منقرضة إلى الحد الذي نتصوره. ففي تلك المقالة التي تدعي فهمها لديالكتيك العلاقة بين الثقافي والسياسي، وقدرتها على تحليل ظاهرة معينة ضمن سياقات تاريخية مختلفة، نرى الأسلوب ذاته في التعاطي والتفكير، حيث يصبح «الجدل» تناحراً وجودياً مطلقاً... أو «تناطحاً» أبدياً إذا صح التعبير.

تنطلق المقالة في البداية من قياس صوري شديد التبسيط: الاستعمار شر مطلق... الإرساليات التبشيرية ربيبة الاستعمار... إذاً الإرساليات التبشيرية شر مطلق دمر إمكانية «ظهور آلاف من منتجي الفكر والعلم، وتكوين حالة ثقافية متمايزة بنسفها للشروط الموضوعية المنتجة لهذا التمايز».

وإذا تساءلنا عن الوقائع التاريخية التي اعتمدت عليها المقالة للحديث عن إمكانية ظهور آلاف منتجي الفكر في تلك الفترة موضع الدراسة، وعن وجود شروط موضوعية تم نسفها لتكوين حالة ثقافية «متمايزة» من داخل بنية اقتصادية- اجتماعية- فكرية جامدة تعيد انتاج نفسها بشكل مطابق منذ القرن الخامس عشر الميلادي؛ فسيكون الجواب أن هذا الحكم لا يعتمد على أية وقائع تاريخية، بل هو نتيجة قياس صوري تبسيطي آخر هو: كل ما لا يجلبه الاستعمار خير... توجد بنية اجتماعية- فكرية محلية لم يجلبها الاستعمار... إذاً هذه البنية بنية خيِّرة تحوي في ذاتها شروطاً موضوعية لحالة ثقافية «متمايزة» (ولا ندري حتى الآن ما المقصود بـ«التمايز»).

بالنسبة للعقلية المانوية المتمركسة يغدو ما قاله ماركس نفسه (لدى تحليله نمط الإنتاج الآسيوي) عن الدور الإيجابي موضوعياً الذي لعبه الاستعمار البريطاني في الهند، عبر قيامه بتفتيت البنى الاقتصادية- الاجتماعية الراكدة التي تعيد انتاج نفسها على الدوام؛ ضرباً من الزندقة البغيضة التي يجب اخفاؤها والتستر عليها (يمكننا بالطبع أن نلتمس بعض العذر لماركس، باعتباره لم ينل في حياته كلها درجة ١٠٠٪ في امتحان الديالكتيك!!). كما يصبح من المستحيل فهم كيف يمكن لبطرس البستاني (خريج الأرساليات) أن يفتتح في بيروت أول مدرسة وطنية قلباً وقالباً، وكيف يسارع الشيخ طاهر الجزائري (أحد رموز الثقافة التقليدية) إلى افتتاح المدارس الوطنية ذات التوجه التنويري في دمشق تحت ضغط التحدي الثقافي الذي طرحته الإرساليات.

إن سعي هذين الرجلين (وهما مثالان شديدا الدلالة عن رجالات التنوير في ذلك الزمن) لإنتاج ثقافة وطنية «متمايزة» حقاً، بتأثير من الصدمة السياسية- الاجتماعية- الثقافية الكبرى التي فرضها الاحتكاك بالغرب، وبعد أن أدركا أن البنى التقليدية الراكدة لم تعد قادرة على الاستمرار بالحياة بعد تلك الصدمة... هذا السعي غير مفهوم بالنسبة للعقلية المانوية، مادام هناك شر«هم» المطلق وخير«نا» المطلق اللذين لا يمكنهما التمازج بسبب تناقضهما القاطع!!

أما الحديث عن ظهور تركيب جدلي ما، تمثل في المشروع الثقافي الوطني التنويري «المتمايز» الذي صاغه أمثال البستاني والجزائري من جدل «الأنا» المحلي مع «الآخر» الغربي الاستعماري، والذي كان بإمكانه أن يخلق ثقافة وطنية حقيقية لولا فشل مشروع الدولة الوطنية (لأسباب ليست كلها خارجية)، فما ذلك الحديث إلا هراء سخيف يلفقه بعض المثقفين الفارغين (وربما العملاء)!!

في قسمها الثاني، تمد المقالة «تحليلها» ليشمل المراكز الثقافية الأجنبية المعاصرة، وبالأسلوب نفسه تحاول إقناعنا بأنه لا جديد تحت الشمس، وأن استراتيجيات الهيمنة الفكرية لم تتغير في عصر العولمة و«الفوضى الخلاقة» عما كان سائداً في عصر الاستعمار الكولونيالي.

إن هذه الخلاصة طبيعية في العرف المانوي، لأن «الشر» أو الاستعمار الغربي يجب أن يتحول إلى جوهر بسيط ساكن لا يتغير حتى يمكن استيعابه ضمن الثنوية المانوية. ولا معنى بعد ذلك للحديث عن أن المشروع الإمبريالي المعاصر، والذي يسعى إلى تفتيت مجتمعات المنطقة إلى مكوناتها الأولية، لا يعير الكثير من الاهتمام لتكوين فئة مثقفين تابعة عضوياً له، لأن أبطال الشرق الأوسط الجديد (زعماء الطوائف وشيوخ العشائر وأرباب العائلات الكبرى) لن يعطوا المثقفين (بالمعنى الحديث لكلمة «مثقف») دوراً عضوياً ضمن تكويناتهم الاجتماعية السابقة لنشوء الدولة والمجتمع الحديثين (وهما الحاضن الوحيد للمثقفين العضويين)، حتى لو اهتم البعض منهم بتجميع بعض مثقفي البلاط حوله على سبيل الزينة والبهرجة.

ومهما كان دور المراكز الثقافية الأجنبية محدوداً وصغيراً، ومهما كان موقعها ثانوياً ضمن المخطط الإمبريالي، فهي غول مرعب ينظم عمليات التجسس، ويقيس درجة حرارة المجتمعات، ويدعم كل صرعات الفن «الحداثوي» المنفصل عن الواقع... لأن الشر شر، والخير خير، وعلينا دائماً التزام الحذر الشديد!! ■

ربما..!

«١٠٠٠ ل.س» فقط لا غير

ثمّة مشهد هزيل للكتابة في سورية قلّما يتمّ الحديث عنه لأنه يتمّ في منطقة ظلّ. ففي صحف ومجلاّت النقابات والاتحادات والمنظمات (الشعبية) التي لا يعرفها سوى قلة حتى في صفوف تابعيها (الشعبيين) رغم أن أعمار بعضها ينوف على العقدين أو الثلاثة من الزمن، في هذه الصحف هناك كتبة لا تعرف من أمرهم شيئاً إلا أن دواعيهم للكتابة هي قيمة الاستكتاب المالي. ومع أن العشرات من هذه المطبوعات تتوفّر لها إمكانيات كبيرة من جميع النواحي الفنية والمادية التي يمكن أن تشكّل رافعة أو داعمة للصحافة السورية بالعموم، ستجد أن الكارثة تكمن في سياساتها التحريرية التي جعلت من الكتّاب الكومبارس ينظرون إليها بوصفها دجاجات بيّاضة وحسب، فهي تُقدّم بشكل لا يُهم أحداً على الإطلاق، إذ تركز على صور المسؤولين في تلك الجهات، وعلى (النشاطات) الداخلية فيها، دون أي اعتبار لهموم أخرى، مما يجعلها منابر شعاراتية بامتياز، لكن في المستوى السطحي للشعار، أو أنها نشرات في أفضل الأحوال، حيث يطالع القارئ فيها مقالات مطرزةً بالفصاحة منشّاةً بالرطانة، سيحرّرً أصحابها فلسطين، وسيعيدون الجولان السليب، وسيحقّقون تحرير المرأة، ويقيمون أود العملية التربوية في البلاد، أما كيف ومتى وأين؟؟ فذلك ما لا يعلم به إلا اللّه!! ربما لأن المسألة برمتها ليست سوى أن مبلغاً من هذه النقابة أو تلك المنظمة يجمّع دخلاً لا بأس به لمدبّجي تلك الأقاويل! إنها صحافة الـ«١٠٠٠ ل. س فقط لا غير»!!

في الجانب الأدبي يكتب أحدهم عن نزار قباني مقالاً بأسلوب وتكنيك موضوع التعبير الأدبي المعتمد في المدارس الثانوية، إذ يقوم النص على شاهد شعري وتعليق هو شرح مدرسي للشاهد، ولك أن تعتبر (من العبرة) حين تعرف أن كثيراً من هؤلاء الكتاب أساتذة في الجامعة!! وفي الجانب السياسي ثمة مثال طريف للغاية، حيث يذهب أحد هؤلاء الكتبة مع العزة القومية إلى الحد الذي يستشهد بكلام لرئيس حكومة (إسرائيل) السابق إيهود أولمرت ليقول، وعلى لسان أولمرت: «إن الكيان الصهيوني...»..، وربما ما كان سيضير هذا الشاهد في شيء لو أضاف على لسان أولمرت مفردة «الغاشم»!!

وبعيداً عن هذه الدرر الكتابية النفيسة يبقى السؤال المطروح على هذه المطبوعات الحاضرة الغائبة: أليس في الاحتجاب خير؟؟ ومن جانب آخر، أليست المشكلة تتأتى كانعكاس لغياب دور هذه المنظمات على أرض الواقع؟؟

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

الإنتاج الثقافي.. والحلول الوسط

◄ نجوان عيسى



يعد البحث عن التسويات، سمة من سمات العمل السياسي، وطريقة من طرق حل الأزمات السياسية أو تأجيلها. ويكون ذلك من خلال محاولة التوفيق بين الآراء والمصالح المتناقضة، أو الوصول إلى ما يعرف بالحل الوسط، ولا شك أن المثقف أو المفكر سيجد نفسه مضطراً للدخول في مساومات أو نقاشات توفيقية كهذه عندما ينخرط في ميدان العمل السياسي المباشر. ولكن ماذا تكون النتيجة عندما يسحب المثقف آليات العمل السياسي هذه، لكي يمارس الإنتاج الثقافي والفكري من خلالها؟

يمكن للمتابع ملاحظة أن الكثير من المثقفين العرب يمارسون إنتاج الوعي والفكر والثقافة، بمنطق توفيقي يفسحون المجال فيه للتنازلات الفكرية المقنعة بقناع الوسطية وقبول الآخر، فيتورطون ذهنياً في البحث عن حلول توفيقية، لما يمكن أن يثير نقاشه من مسائل فكرية خلافية، بحيث تصبح غاية الإنتاج الفكري، التوفيق فكرياً بين تيارين متناقضين، بدلاً من التركيز على البحث عن الحقيقة، وبدل العمل على تسخير المعارف في إنتاج وعي حر حقيقي بعيد عن المساومة والتنازلات، وأعني التنازلات على الصعيد الفكري التي هي أخطر أنواع التنازلات على الإطلاق.

عندما يعمل السياسي على تحقيق المزيد من المكاسب السياسية، وحصد المزيد من الجماهيرية، لكي يتمكن من الاستمرار في مشروعه السياسي، فإنه قد يكون مضطراً لتقديم شكل من أشكال التنازلات والتسويات في بعض المفاصل والمسائل السياسية والاقتصادية وحتى الفكرية، وذلك إما بهدف المزيد من القبول الشعبي، أو لتجنب عسف السلطة بهدف البقاء والاستمرار.

أما المثقف فإنه عندما يضحي بولائه للحقيقة، وعندما يغفل ما يقوده إليه منهجه الفكري من نتائج، أو يلوي عنق هذه النتائج، بما يمنحه مباركة السلطة أو تسامحها، ويضمن له قبولاً شعبياً أوسع، فإنه يكون قد وقع في فخ التبريرية لممارسات السلطة ومنهجها في الحكم، وفي فخ التلفيقية العاجزة عن تقديم حلول فكرية ونظرية للمشكلات الاجتماعية والثقافية، ناهيك عن تلك الاقتصادية والسياسية.

وعلى ذلك يمكن القول إن ممارسة الفكر بآليات الفكر نفسه، لا بآليات السياسة وأساليبها، ضرورة حتمية للوصول إلى حلول نظرية لمشكلاتنا العربية المعاصرة. وهو ما عبر عنه د.نصر حامد أبو زيد بقوله «إن الحاجة إلى قطع الحبل السري الواصل بين السياسي والفكري باتت قضية نكون أو لا نكون».

إن ممارسة التوفيقية في إنتاج المعرفة تحت شعارات الوسطية وقبول الآخر، وعلى الرغم من حسن النوايا الذي يقف خلفها في الغالب، هي اعتداءٌ على الفكر نفسه، لأنها تجرده من منهجه وآلياته، وتحرفه عن هدفه الأساسي الذي هو البحث عن الحقيقة. كما أنها لا تنطوي على قبول للآخر، بقدر ما تنطوي على عملية خداع ومراوغة لا توصل إلا إلى المزيد من التعمية على الفكر الحر، والى المزيد من إبعاد الحوار والجدل الفكري الحقيقي عن إمكانية تحقيق أهدافه المنشودة، في الوصول إلى الحلول الحقيقية لأزمات المجتمعات المتصاعدة التي تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم. ■

الحراك الثقافي السوري موسم 2009

◄ جهاد أبو غياضة



في كل عام، ومع بداية الموسم الشتوي (الخريف والشتاء وأوائل الربيع) تشهد الساحة الثقافية عموماً في سورية حراكاً تفاعلياً، تتعدد الطرق والزوايا التي يمكن انتهاجها للإطلال عليه وعلى تجلياته المتمثلة بالكثير من التظاهرات والفعاليات المتنوعة المشارب والأجناس الثقافية، وقد ظهرت بواكيره ابتداءً بما شهدناه من تظاهرات مسرحية عمت الكثير من المحافظات، وآخرها مهرجان المسرح الجامعي في اللاذقية.

ومنذ حلول تشرين الأول رحنا نتذوق الدسم الثقافي الكبير في فعاليات دمشق السنوية من معارض فنية (رسم، نحت، فن تشكيلي) إلى امتدادات الموسم المسرحي السوري وختامه مع مهرجان دمشق المسرحي في دورته الجديدة، وصولاً للحدث الذي بات بمصاف العالمية من حيث السمعة والتنوع، وهو مهرجان دمشق السينمائي الدولي السابع عشر (من ١٠/٣١ ولغاية ١١/٧) والذي باتت استعداداته النهائية وخارطة عروضه شبه مكتملة، وهذا يحتاج تنويهاً خاصاً.

إذ سيتضمن المهرجان مسابقتين للأفلام الطويلة والقصيرة، وندوات وتظاهرات سينمائية عربية وعالمية يعرض خلالها أكثر من ٢٠٠ فيلم لعمالقة الإخراج والتمثيل في العالم. كما سيتم توزيع مجموعة جديدة من كتب سلسلة الفن السابع.

وبحسب تصريحات مدير المهرجان أحمد الأحمد سيفتتح المهرجان بعرض فيلم «الشريط الأبيض» للمخرج النمساوي مايكل هانيكي الحائز على السعفة الذهبية في كان هذا العام، أما فيلم الختام فسيكون «حليب الأسى» للمخرجة كلوديا للوزا الحائز على جائزة الدب الذهبي في مهرجان برلين.

أما السينما السورية فستكون حاضرة من خلال فيلم «بوابة الجنة» للمخرج ماهر كدو، و«مرة أخرى» للمخرج جود سعيد، ويرجح مشاركة فلمي «التجلي الأخير لغيلان الدمشقي» لهيثم حقي، و«الليل الطويل» لحاتم علي.

فهل سنشهد تظاهرات تكون على المستوى المأمول والمرجو تقديمه ليكون الحراك الثقافي السوري رافعة تعبير عن المجتمع وحركته، وعن الإنسان السوري الذي هو «كائن ثقافي بامتياز» على حد تعبير حسن. م. يوسف؟؟ الإجابة سيحملها المستقبل القريب.. ■■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/10/7) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18



دردشة مع باسل داوود:
لست أكثر من جسر صغير يصل بين الموسيقيين السوريين واللبنانيين

◄ لقاء: أحمد علي باشا



بعدما تخرج الشاب باسل داوود في كلية الآداب (قسم الفلسفة) ونال درجة الدبلوم، درس ثلاث سنوات في المعهد العالي للموسيقا، وبعدها تفرغ للتأليف الموسيقي، فغنت له نورا رحال أغنيتي «يقطعني عليك» و«روح عني بقى»، وفي عام ١٩٩٧ بدأت رحلته المميزة مع الرحابنة، حيث رافق السيدة فيروز في عدة مهرجانات، وفي ألبومي «مش كاين هيك تكون» و«ولا كيف» كعازف على آلتي العود والجمبش (آلة وترية تركية). أما المفاجأة فكانت عندما برز كمغن في الحفلات التي أحياها زياد الرحباني بدمشق العام الماضي.

أسس فرقة «بالذي منو» عام ٢٠٠١ بالاشتراك مع رشا رزق، ديمة أورشو ونعمى عمران.

وبعيداً عن الرسميات والتكلف «دردشنا» معه قليلاً:

كيف تجد التجارب الشبابية الموسيقية في سورية، وأين تجد نفسك منها؟

هناك خريطة جيوموسيقية في سورية لست موجوداً فيها لسبب ما، حيث أن لا أحد يراني على ما يبدو، ولذلك لست في موقع التقييم، فأين الثرى من الثريا... أتمنى فقط ألا أكون في قاع المحيط (يضحك).

ألهذا السبب لم يتم استدعاؤك للمشاركة في احتفالية «دمشق عاصمة للثقافة العربية»؟

– العتب على النظر... فكما قلت لك أنا لست على مستوى النظر، وأتحرك على الخريطة التي تعجبني.

ما رأيك ببعض التجارب الموسيقية الهامة التي تسعى لتطوير الموسيقى الشرقية (عصام رافع، شفيع بدر الدين، حسان طه)؟

– أحترم أصحاب هذه التجارب لأنهم يحاولون أن يقدموا موسيقى متميزة ومختلفة، وأعتقد بأن هذه التجارب ستتضح في الفترة القادمة وتقدم شيئاً حقيقياً.

وعلى كل حال أنا أؤمن بوجود غربال سيغربل كل هذه التجارب، ويفصل فيها الغث عن السمين، ويجب على كل من يحب التراث أن ينتج موسيقى بمستوى الموسيقى التراثية، فعندما نطور الأغنية لا يجب أن يكون همنا الوحيد هو أن نقول للمستمع: «شايفني شو مهم»!!

ما سبب حماسك للأغنية الشامية؟

ببساطة لأنه ليس مطلوبا مني أن أقدم أغنية برازيلية، أو أغنية لفرانك سيناترا يغنيها قزم بلغة عربية، وسورية تحتوي عناصر غنية تؤهلها لإنتاج أغنية سورية، أو شامية إن شئت، وأنا مازلت أبحث في هذا المجال كما يبحث الكثيرون غيري، ومن حين لآخر أقدم بعض ما توصلت إليه، وأحتكم للشارع الذي ولّد هذه التجربة، أنا أعد نفسي مجرد موظف في دائرة نفوس أعطي اسما لهذه الأغنية أو تلك، لكنني لست من أنجبها. اذهب إلى سوق الحميدية وسترى أبويها الحقيقيين.

لم يتم تسويق الأغنية السورية جيداً إلا من خلال بعض الأعمال الدرامية، كيف تجد ذلك؟

أجده مدخلاً مهماً لمن يريد أن يعرف المزيد، «والله يطعمنا موسيقا سورية، متل ما طعمنا دراما سورية».

أنت تعد جسراً للتواصل بين الموسيقيين السوريين والرحابنة، ماذا تخبرنا عن ذلك؟

(يضحك) لست أكثر من جسر صغير يصل حاليا بين الموسيقيين السوريين واللبنانيين، فعلاقة الرحابنة بالموسيقيين السوريين قديمة جداً، وقد ابتدأت قبل أن يطفئ أبي وأمي الضوء لينجباني.. كل ما في الأمر أنني نلت هذا الشرف حديثاً منذ لقائي مع زياد الرحباني في ١٩٩٧ وحتى الآن.

ما سبب النجاح الكبير الذي تلقاه أعمال زياد برأيك الشخصي؟

لست ممن يطرح الأسئلة بشكل مباشر، ولكني مثلك كنت أبحث عن جواب لهذا السؤال قبل أن أتعرف إلى زياد بعشر سنوات، وتوصلت إلى بعض النتائج التي تخليت عنها بعدما تعرفت عليه، فزياد نفسه لا يعرف السر، ولكنني أختصره لك بكلمة واحدة: سر نجاح زياد هو الحب.

ماذا تعلمت منه؟

تعلمت من زياد «أنو (الله كبير)».

هل خدمه العامل الأيدلوجي برأيك؟

بالتأكيد، ولولا ذلك لكنت ستسألني الآن عن الياس الرحباني بدلاً من زياد.

إذا كنا في سورية نتلمس إرهاصات نهضة موسيقية، فما هو تبريرك لتراجع موسيقى عريقة وأصيلة كالموسيقى المصرية؟

أعتقد أن كامب ديفيد دمّر أشياء كثيرة في مصر ومنها الموسيقى، «ومنيح اللي مات عبد الحليم وفريد وأم كلثوم قبل ما يشوفو هالشوفة»، وبالتأكيد لا يمكن لمشروع سياسي ككامب ديفيد أن ينتج فكرا متقدما أو موسيقى مهمة.

ماذا عن فرقة «بالذي منو»؟

«بالذي منو» هو تعبير شامي قديم، وأتمنى أن تعود المياه لنهر بردى لكي نستطيع تغذية (بالذي منو).

وككلمة أخيرة سأستعير عبارة قالها القاص الشعبي حكمت محسن عندما سُئل عن موعد تقاعده عن الكتابة، فأجاب: (وقت ما بيضل في ناس بالشارع).

بين قوسين



سطوة البضاعة المستوردة

◄ خليل صويلح

قال الشاب المستجد في كار القراءة، محاولا لفت انتباه من حوله «لا اقرأ إلا ما يصدر لميلان كونديرا». بالطبع لم يستطع الدفاع عن فكرته إلى آخر النقاش، إذ سرعان ما اندحر إلى الخلف، متخندقا بالصمت. لاشك أن ميلان كونديرا أحد أهم الروائيين في العالم، ولكن الأسباب التي وضعته في الواجهة ليست أدبية تماماً. الشيوعي التشيكي المرتد، واليهودي أيضا -إذا سمحتم- علامات إضافية كي تستقبله الأوساط الثقافية الفرنسية، ثم تعيد ترتيب وتوضيب بضاعته، قبل تصديرها إلى أنحاء العالم. من جهتنا كمستهلكين انكببنا على قراءة كونديرا مسحورين بما كتب عن عبقريته، من دون أن نفحص ما بين السطور. لا ينكر أي قارئ منصف حجم الابتكار في بعض أعمال هذا الروائي، لكن أعمالا أخرى، لا تستحق كل هذه النشوة والكرم العربيين المعهودين في إغاثة الملهوف، وإكرام الضيف. ما إن خفت بريق كونديرا حتى أطل روائي «عالمي» آخر، هو باولو كويلهو. هذا الرجل يبيع روحانيات للقارئ الغربي بما يشبه صيدلية للتداوي بالأعشاب، لكن القارئ العربي أيضا، استقبله ولا يزال بحفاوة نادرة، رغم أن البضاعة التي يبيعها هذا التاجر البرازيلي مستلة من بطون الكتب التراثية الإسلامية: حفنة حكم وأمثال وأقوال منثورة، ممزوجة بتوابل من التراث الهندي القديم، والحكايات الشعبية التي نجد بعضها في «ألف ليلة وليلة». فجأة تعرفنا إلى روائي آخر هو الباكستاني حنيف قريشي. الرجل يكتب بالانكليزية، وهمّه الأساسي خلع جلده الأسمر القديم وتبديل هويته «المتخلفة» بهوية أوروبية. ورغم إنها مشكلته الشخصية في الحصول على جواز سفر عالمي، إلا أن القارئ العربي، كعادته في الكرم وحسن الضيافة، لم يخذله فانكب على أعماله المترجمة بشغف: ألم تكتب عنه كبرى الصحف البريطانية؟ من نحن إذاً كي نقيّم أعماله ونزيحها جانبا؟ كنا قرأنا سلمان رشدي قبل ربع قرن، وما أن أحاطت به فضيحة «آيات شيطانية»، رحنا نفتش عن أعماله بين أكوام الكتب القديمة. هذا الاستلاب الثقافي العربي، يتكرر من جيل إلى آخر، بتغييرات طفيفة في الشكل. مازلت أذكر ذلك المثقف الوجودي الذي كان يتأبط كتابا لسارتر أينما حلّ، في مدينة نائية، بالكاد افتتحت بها مكتبة صغيرة لبيع القرطاسية، وبعض الروايات الكلاسيكية. الرجل الوجودي نفسه، سمعت أنه دخل في قائمة الموظفين الفاسدين في تلك المدينة.. ليعش سارتر من دون معجبيه!

Khalil.s@scs-net.org

سعد يكن في آرت هاوس: مغامرة الموسيقا البصرية

افتتح في ٣ تشرين الأول ٢٠٠٩ معرض تشكيلي للفنان سعد يكن في صالة «آرت هاوس» بدمشق، وقد ضم المعرض ٣٠ لوحة من الحجم الكبير، إضافة إلى ثماني لوحات صغيرة تتنوع مواضيعها بين العزف الموسيقي ورواد المقاهي في عوالمهم الظاهرة الباطنة في آن، وبين صيادي الأسماك وهم يرممون شباكهم.

لا يخرج المعرض عن الأسلوبية المعروفة لسعد يكن والتي باتت إحدى أبرز ملامح المحترف السوري، حيث يمارس اللون الأزرق دورا استحواذيا، يناسب الحالات الحلمية التي ينقلها السطح، خصوصا لجهة تعاطيه مع الموسيقا، موضوعه الجديد في هذا المعرض. لكننا نلمس تشابها مع أجواء معارض سابقة للفنان، من حيث طريقته في رصد حركات موديلاته، وفي التعامل مع اللون، لكأنما الموسيقى التي كانت حاضرة على الدوام، بشكل سري، تأخذ الواجهة هذه المرة، لتكون الموضوع ذاته.

صدر بالتزامن مع المعرض كتاب يستعيد أبرز محطات تجربة يكن الفنية وجاء تحت عنوان «موسيقا»، وفيه تحضر تجربته عن شيخ الطرب الحلبي الفنان صبري مدلل، وكذلك بحثه في المقهى، بشرا ومكانا.

يذكر أن يكن ولد في حلب (١٩٥٠). درس الفن في مركز الفنون التشكيلية في حلب في العام (١٩٦٤)، ثم انتسب إلى كلية الفنون الجميلة بدمشق عام (١٩٧٠). يعيش ويعمل في حلب متفرغا للعمل الفني وقد أسس صالة «النقطة» للآداب والفنون بحلب، أقام العديد من المعارض الخاصة والمشتركة، وفي رصيده عدد من الجوائز.



«وجوه»

قدمت فرقة «وجوه» الشابة «التي تُعنى بالموسيقى الشرقية وإمكانية تقديمها للجمهور بطريقة سهلة للسمع» حفلاً موسيقيا على خشبة «مسرح الدراما» في «دار الأوبرا» بمشاركة العازفين: محمد نامق (تشيللو)، كنان إدناوي (عود)، فراس شهرستان (قانون)، محمد نامق (تشيلو)، وائل القاق (إيقاع)، وقد استضافت الفرقة في هذه الحفلة العازفين خالد عمران (كونتر باص)، ناريك عباجيان (بيانو)، والمغنية ليندا بيطار التي قدمت أغنيتين لفيروز.

تميزت الحفلة بمعزوفات كثيرة أبرزها: «تانغو» لمارسيل خليفة و«صباح» لكنان أبو عفش و«لونغا نهاوند» لكنان إدناوي.. لكن مساحة الاستماع الموسيقية الحقيقية كانت في التفريدات المميزة التي تناوب عليها كل من العازفين، في فترات مختلفة من برنامج الحفلة، ففي هذه التفريدات فقط استطاع الجمهور أن يرى الـ«وجوه» الحقيقية لهؤلاء العازفين الشباب، حتى بدا وكأن البرنامج المعمول به في الحفلة قد ضيّق الخناق على طاقات العازفين.



دقائق دراما

تبث قناة «سورية دراما» فقرة مميزة بعنوان «دقائق دراما»، تأتي كفاصل بين البرامج، وما يلفت الانتباه فيها أن الفكرة تقوم على استعادة مشاهد من أعمال درامية مختلفة لكنها تحمل تيمة واحدة، بحيث يكون المشاهد أمام موضوع معيّن كالتأخر عن العمل، أو حالة كاتب سيناريو..

فكرة والإعداد: مراد الناطور، إخراج: غياث أحمد، مونتاج: عمر ظاظا وفراس القطريب، وهي من إنتاج «قسم الترويج في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون»، لمصلحة قناة «سورية دراما».

دخول مثل هذه المقترحات إلى الشاشة السورية دلالة تطور وتقدّم ووعي بضرورة تقديم دعم وطني لهذه الصناعة المحلية الهامة (الدراما)، هذا فضلاً عن دورها بالتذكير بمجموعة من أهم المشاهد التي قدمتها الدراما السورية بشكل متقن عبر تاريخها الطويل.

